مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

التقرير السنوي 2023

ANNUAL REPORT

/AlmansourBank

6551

mbi.iq

العنوان :- مصرف المنصور
2023/
تاريخ الاضافة في النظام :-
31/01/2024

مجلس مهنة مراقبة و تدقيق
الحسابات

ان حفاظك على هذه الوثيقة دون ضرر يُمكّنك من استخدامها في الدوائر المرتبطة بهذا النظام

يُمكنك حفظ صورة للوثيقة في هاتفك من استخدامها عند الضرورة

نُؤيد صحة صدور الوثيقة الالكترونية بعد مُطابقتها مع الوثيقة الورقية

060557309296511X06055782787565787

عزيزي المواطن في حالة حدوث اي تلكؤ او مشكلة في قراءة رمز الوصول السريع يرجى الاتصال على الرقم المجاني 5599

لمزيد من المعلومات عن الخدمات الحكومية الألكترونية، بالأمكان زيارة الرابط التالي

https://ur.gov.iq

Mohammedali.bmap

©GSCOM_NDC2024

التقرير السنوي

مصرف المنصور للاستثمار

مجمـوعـة بنـك قطـر الوطنـي

2023

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

المحتوى:

دعوة اجتماع الهيئة العامة 3

اعضاء مجلس الادارة 4

كلمة رئيس مجلس الادارة 5

نبذة عن المصرف 9

الرؤية والاهداف والأولويات الاستراتيجية 12

تقرير مجلس الادارة 15

تقرير المؤشرات المالية الرئيسية 20

العقود المبرمة 26

تنمية الموارد البشرية 29

سياسة ادارة المخاطر 35

التدقيق الداخلي 42

الحوكمة 46

تقرير لجنة مراجعة الحسابات 52

فروع المصرف 56

تقرير مدققي الحسابات المستقلين 58

البيانات المالية 70

بسم الله الرحمن الرحيم

دعوة إلى السيدات والسادة المساهمين الكرام في مصرف المنصور للاستثمار (ش.م.خ) المحترمين

م / اجتماع الهيئة العامة السنوي

تحية طيبة :

إستناداً لأحكام المادتين 86 و87/ثانياً من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف في اجتماعه المنعقد في 25 كانون الثاني 2024 يسرنا دعوتكم لحضور اجتماع الهيئة العامة السنوي الذي سيعقد في قاعة ..... ببغداد في الساعة ..... من صباح يوم..... ، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع الى يوم..... في نفس المكان والزمان المعينين ، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه :

1- مناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط المصرف خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه .

2- مناقشة تقرير مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023 والمصادقة عليه.

3- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023 والمصادقة عليها.

4- إقرار مقسوم الأرباح وإتخاذ القرار المناسب بشأنه.

5- مناقشة زيادة رأسمال الشركة من (300,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة مليار دينار لاغير) الى (350,000,000,000) دينار (فقط ثلاثمائة وخمسون مليار دينار لاغير) إستناداً لأحكام المادة (55 / أولاً وثانياً) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل وتعديل المادة (رابعاً) من عقد تأسيس الشركة وإتخاذ القرار المناسب بشأنها.

6- تعيين مراقبي الحسابات لعام 2024 وتحديد اجورهما وفق تعليمات مجلس المهنة.

7- إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم .

نرجو تفضلكم بالحضور اصالة أو بإنابة أحد المساهمين عنكم بصكوك الإنابة المتوفرة في المصرف او توكيل الغير بوكالة مصدقة من الكاتب العدل، على أن تودع الإنابات والوكالات لدى هيئة الأوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع عملا بأحكام المادة 91 المعدلة من قانون الشركات رقم 21 لعام 1997 المعدل مع ابراز تأييد المساهمة من مركز الإيداع العراقي بالإضافة الى تأييد مساهمته في حالة الإنابة مع مراعاة ماورد في المادة 91 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل.

بإمكانكم الحصول على نسخة من كراس مواد الاجتماع من الإدارة العامة للمصرف.

يسرنا أن نرحب بكم اجمل ترحيب ونشكركم مع فائق التقدير

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة

مصرف المنصور للإستثمار Mansour Bank شركة مساهمة خاصة

أعضاء مجلس الإدارة ونبذة عنهم

السيد مهدي محمد جواد الرحيم

المنصب: رئيس مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: كلية القانون، دبلوم دراسات عليا في القانون جامعة القاهرة.
الخبرة: خبير في القانون الدولي، المصارف، وإدارة الشركات.

السيد يوسف محمود النعمة

المنصب: نائب رئيس مجلس الإدارة – ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق).
المؤهلات العلمية: بكالوريوس إدارة طيران – ماجستير إدارة أعمال.
الخبرة: المدير العام التنفيذي – رئيس قطاع الأعمال للمجموعة.
"ممثل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

الدكتور وليد موريس حليم عبد النور

المنصب: عضو مجلس الإدارة – المدير المفوض.
المؤهلات العلمية: دكتوراه في إدارة الأعمال.
الخبرة: 38 سنة خبرة مصرفية في مجال المصارف والخدمات المالية.

السيد عادل علي المالكي

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: دبلوم حاسب آلي – كلية قطر التقنية.
الخبرة: مدير عام دائرة الخدمات المصرفية للأفراد لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

الدكتور زيد عبد الستار محمد البغدادي

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: دكتوراه في علوم حاسبات تقنية المعلومات.
الخبرة: رجل أعمال.

السيد خالد أحمد خليفة السادة

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: دبلوم عالي في العلوم المصرفية.
الخبرة: مدير عام دائرة خدمات الشركات والمؤسسات المصرفية لمجموعة "بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق)".

السيد أحمد نزهت محمد الطيب

المنصب: عضو مجلس الإدارة.
المؤهلات العلمية: بكالوريوس في الاقتصاد.
الخبرة: إدارة محافظ استثمارية ومالية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السيدات والسادة المحترمين....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

بإسمي و نيابةً عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة نرحب بحضراتكم ونشكركم على تلبية دعوتنا لحضور الإجتماع السنوي الثامن عشر للهيئة العامة للمصرف آملين أن ننجح في تقديم صورة واضحة ومختصرة عن نشاط المصرف وملخص نتائج اعماله خلال عام 2023 وفقاً لما تعكسه حساباته الختامية وان نضع بين ايديكم خطة المصرف وتطلعاتنا لعام 2024.

على الرغم من الاحداث والظروف التي يشهدها العالم والتي القت بآثارها على الإقتصاد العالمي فقد شهد عام 2023 نقطة تحول جوهرية في العراق من ناحية رفع مستوى الإمتثال للمتطلبات المحلية والدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الخارجية من خلال الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي وما ترتب عليه من إجراءات لتدقيق ومتابعة العمليات المالية.

لقد وضعت ادارة المصرف ضمن اولوياتها التطبيق الكامل لهذه المعايير الجديدة وتوفير الدعم الكامل لإنجاح هذه السياسة من خلال توسيع وتهيئة بيئة الاعمال لتشمل كافة فروع المصرف مع استمرار تقديم الخدمات للزبائن وتطويرها وتقديم التسهيلات المصرفية على انواعها وتوظيف الاموال بعوائد جيدة وبأقل المخاطر بالإضافة الى المحافظة على جودة الاموال ونسب السيولة العالية، وقد كان للدعم المقدم من الشريك الاستراتيجي في المصرف (بنك قطر الوطني QNB) دور مهم ورئيسي في فتح قنوات مع المصارف المراسلة الاكبر والاقوى والأكثر رصانة اضافة الى فتح قنوات مهمة في عمليات التجارة الدولية.

لقد جاءت نتائج اعمال المصرف لعام 2023 متنوعة على جميع المقاييس ضمن خطة واضحة آخذين بعين الاعتبار بيئة الاعمال والظروف الاقتصادية المحيطة والإرباك للمشهد الاقتصادي العالمي .

على الصعيد المالي واصل المصرف تعزيز مركزه ومكانته واستطاع تحقيق النمو على جميع المستويات من خلال تحقيق نتائج متميزة ضمن خطته التنموية والتوسعية كما حدث تطور واضح وملموس في انشطته وعملياته المصرفية وتوسيع قاعدة العملاء فأنعكس على صعيد الربح الصافي المتحقق بعد الضرائب ليبلغ 39.6 مليار دينار بزيادة نسبتها 213% عن الربح المحقق في عام 2022 البالغ 12.6 مليار دينار وهي أعلى نسبه نمو يحققها المصرف.

كما حافظ المصرف على سيولة جيدة وملبية لمتطلبات البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية الامر الذي انعكس ايجاباً على نسبة كفاية رأس المال التي بلغت 83.4% .

وسجل اجمالي الموجودات 1.135 ترليون دينار بأرتفاع نسبته 54% مقارنةً مع عام 2022 ، اما على صعيد مصادر التمويل المتمثلة بودائع العملاء بمختلف اشكالاها وانواعها فقد بلغت 670 مليار دينار وقد زادت بنسبة 73% عن عام 2022 ، وقد رافق النمو في الودائع تخفيض كبير في التركزات ، كما ساهمت الزيادة في حجم الودائع باستقطاب عدد كبير من الزبائن وتوسيع قاعدة الايداعات الامر الذي انعكس بشكل ايجابي وكبير على ايرادات المصرف اِلتشغيلية التي زادت بنسبة 143% قياساً بما كانت عليه في عام 2022 ، وهو دليل على قوة ومتانة المصرف وثقة المودعين فيه.

اما على صعيد التوظيفات والاستثمار فقد تحقق نمو واضح في المحفظة الائتمانية ليصبح رصيدها بمبلغ 223 مليار بنسبة نمو قدرها 16.5% مقارنةً مع عام 2022 بالتوازي مع العمل على تحسين جودة المحفظة واخذ المزيد من المخصصات في سبيل التحوط ، مع استمرار الجهود الاستثنائية المبذولة لتخفيض الائتمان المتعثر إذ نجح المصرف في تخفيض نسبته لتصبح 15.6% بعد ان كانت 18.6% في عام 2022 ، علماً بأن نسبة صافي الديون المتعثرة انخفضت لتصبح 8.1% ، وعلى صعيد الاستثمارات فقد واصل المصرف تعزيز الاستثمارات متدنية المخاطر وبعوائد مقبولة .

حضرات السيدات والسادة الكرام

ان مصرفكم مستمر بالتوسع وفي تطوير وتحديث خدماته المصرفية المقدمة لزبائنه وجمهوره الكريم وتحقيق نمو واضح كماً ونوعاً وقد تمكن من زيادة عمليات توطين الرواتب والبطاقات المصرفية والقروض الشخصية، إضافة الى العمل على الارتقاء بأعماله من خلال تطوير بيئة العمل الداخلي وتحديث السياسات والإجراءات للعمليات المصرفية ورفع مستوى الخدمات من خلال تدريب وتأهيل الموارد البشرية ورفد المصرف بالكوادر والخبرات.

كما يواصل المصرف عزمه على تعزيز اطار الحوكمة بما يتماشى مع اخر المستجدات والمتطلبات وافضل الممارسات الدولية التي تعتبرها ركن اساسي لدعم كفاءة عمليات المصرف الاستراتيجية ورؤيتها الهادفة الى الحفاظ على مركزه كأحد اكبر المصارف العراقية والاستمرار بتبني اعلى القيم والمبادئ ومعايير الشفافية والنزاهة.

حضرات السيدات والسادة المساهمين الكرام :

يهدف المصرف خلال عام 2024 إلى متابعة العمل على استكمال تطبيق خطته الاستراتيجية التي ترتكز على :

- الإستمرار بحماية ورعاية مصالح الزبائن وتلبية احتياجاتهم بأفضل الممارسات المصرفية باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- توسيع وتنويع قاعدة زبائن المصرف وبما ينعكس على زيادة الودائع المصرفية.
- توسيع وتنويع المحفظة الائتمانية والاستثمارية للمصرف كأحد الأنشطة الرئيسية التي تحقق إيراداً للمصرف وتدعم الإقتصاد العراقي خصوصاً في قطاعات البنى التحتية ، المشاريع الصناعية ، الصحة والتعليم .
- الاستمرار بالضغط على الديون غير المنتجة ومعالجتها بشتى الوسائل والطرق القانونية.
- الإستمرار بتدريب وتطوير موظفي المصرف وتنمية مهاراتهم وقابلياتهم العلمية والعملية.
- تنويع مصادر تحقيق الإيرادات من خلال تنويع وتوسيع الخدمات المقدمة لزبائن المصرف وبما يحقق أهداف وتطلعات المصرف في تحقيق أرباح متميزة لمساهمي المصرف.
- الاستمرار بتطوير البنى التحتية للمصرف وتطوير الأنظمة الألكترونية المستخدمة في تنفيذ الأعمال اليومية والخدمات المصرفية المقدمة وبما يحقق السرعة والدقة في العمل.
- توسيع شبكة الصرافات الآلية ATM للمصرف بكافة فروعه.
- توسيع شبكة الفروع.

بالخلاصة وبشكل عام كان أداء المصرف عام 2023 متميزاً من خلال زيادة مصادر التمويل والموجودات وتنويع الايرادات بأقل المخاطر الممكنة ، ونؤكد على مواصلة العمل على تعزيز مركزه المالي وتطوير منتجاته وخدماته المصرفية.

في الختام نود أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لجميع مساهمي المصرف الذين منحو المصرف الثقة والدعم للإستمرار بنشاطه ولكل من ساهم في تحقيق النتائج التي تضمنها التقرير السنوي هذا ، كما ونشكر جميع الجهات الساندة للمصرف وفي مقدمتها البنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية، ولا بد من أن نشكر أيضاً زبائن المصرف الذين فضلوا التعامل مع المصرف واختاروه لتحقيق متطلباتهم وأعمالهم المتنوعة والمختلفة من خلاله ، وبهذه المناسبة نؤكد سعينا المستمر للالتزام بذات النهج لضمان إستثمارات المصرف وودائع زبائنه وتغطية جميع الخدمات المصرفية ضمن الخطة المرسومة.

كما يسعدنا أن نثني على الجهود المبذولة من قبل جميع العاملين في المصرف لاسيما من كانت لهم الجهود المتميزة في تحقيق النتائج التي تضمنها تقريرنا السنوي هذا متمنين للجميع دوام التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مهدي محمد جواد الرحيم

رئيس مجلس الادارة

مصرف المنصور للاستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

نبذة عن
مصرف المنصور للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

نبذة عن مصرف المنصور للاستثمار

تأسس المصـرف كشركـة مساهمة خاصة برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) ، وبموجب موافقة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، بكتابه ذي العدد 9/3/368 في 20 شباط 2006 فقد حصل المصرف على إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

وصف أنشطة المصرف

القيام بكافة العمليات المصرفية المنصوص عليها في قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وقانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، وأية شروط مرفقة بتراخيصها أو تصاريحها الصادرة عن البنك المركزي العراقي بشأن ممارسة الأعمال المصرفية ، وبخاصة قبول الودائع وتوظيفها، والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة وأحكام النظام الأساسي، ومن هذه الأعمال:

- قبول الودائع بالدينار العراقي والعملة الأجنبية لآجال مختلفة.
- خصم الأوراق التجارية وسندات الأمر، وبصورة عامة خصم جميع وثائق التسليف والسندات.
- تمويل العمليات التجارية ومنح القروض والسلف بجميع أنواعها بالعملة العراقية والأجنبية مقابل ضمانات عينية أو شخصية وغيرها من الضمانات التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالعملة العراقية والأجنبية.
- تقديم خدمات الدفع والتحصيل.
- إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات المصرفية، وبطاقات الدفع والائتمان وفق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العـراقي.
- شراء جميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية وبيعها والتعامل بها في أسواق الصرف الآنية والآجلة وفقاً لأنظمة القطع النافذة.
- الاستدانة لآجال مختلفة وقبول الكفالات بأنواعها.
- شراء وبيع أسهم وسندات الشركات المساهمة المطروحة أسهمها للاكتتاب العام، وكـــذلك الأوراق المالية الأخرى المسموح بتداولها في جمهورية العراق وفق الضوابط والنسب التي يحددها البنك المركزي العراقي.
- الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والحوالات الداخلية والخارجية.
-
- وبشكل عام قيام المصرف لمصلحته أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في جمهورية العراق أو في الخارج بجميع الخدمات المالية والمصرفية وعمليات الخصم والتسليف وإصدار الكفالات، وذلك وفقاً لأحكام أنظمة القطع وضمن الحدود التي تحددها القوانين والأنظمة النافذة.

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

الحساب الجاري

الوصول إلى أموالك
بسهولة وامان
في أي وقت ومن أي مكان!

الرؤية والاهداف
والأولويات الاستراتيجية

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للاستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

الرؤية والأهداف

هدفنا

1- أن نكون الخيار الأول للعملاء والعاملين والمستثمرين والشركاء في جمهورية العراق.
2- أن نتمتع بسمعة ممتازة وعلامة تجارية موثوق بها.
3- تحقيق نمو مستدام وتعزيز العائد للمساهمين.
4- التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي والهدف الرئيسي لمصرف المنصور للاستثمار.
5- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية لشركتنا كلاعب رئيسي في المجتمع العراقي.
6- الالتزام بتنفيذ جميع التعاميم المتعلقة بالحوكمة، والصادرة عن البنك المركزي العراقي والمعايير الدولية.

رؤيتنا

على المستوى المحلي، يهدف مصرف المنصور للاستثمار إلى الحفاظ على النمو المستقر والمنتظم وتنفيذ الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز وتقوية الموقع المتميز والرائد للمصرف وليكون واحداً من أفضل خمسة مصارف خاصة في جمهورية العراق بحلول عام 2025 مما يعزز وجوده إقليمياً.

قيمنا

- التميز في العمليات
- التركيز على الأداء
- النزاهة
- تعزيز ثقة العملاء
- الشفافية
- التطور المهني
- المسؤولية الاجتماعية
- تشجيع الابداع والابتكار

أولويتنا الاستراتيجية في الأعوام 2024 - 2025

مصرف المنصور للاستثمار هو أحد البنوك الرائدة في جمهورية العراق، حيث كان للمصرف دور مميز في السوق العراقية، فقد أطلق أفكاراً وخدمات مبتكرة في الصناعة المصرفية، واليوم يقدم جميع الخدمات المصرفية المتعارف عليها للأفراد والشركات. يعتبر العراق من الأسواق الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويتميز باقتصاد كبير ومتنامي، حيث من المتوقع أن يعود نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، وذلك بفضل التحسن الملحوظ في أسعار النفط وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ولايزال القطاع المصرفي صاحب الهيمنة الأكبر في القطاع المالي، ومن هنا تشكلت استراتيجيتنا التي تتضمن الخطوات التالية:

الخطوة الأولى – قوة الميزانية من خلال:

- استقرار المركز المالي وتحقيق نمو متزايد.

الخطوة الثانية:

- بناء قاعدة ودائع العملاء.
- فتح فروع جديدة لتصل إلى 13 فرع.
- نشر 18 جهاز صراف آلي إضافي لتصل إلى 30 جهاز صراف آلي.

الخطوة الثالثة:

- زيادة وتنويع المحفظة الائتمانية وتحسين الحصة السوقية.
- التركيز على القطاع الخاص بقروض انتقائية منخفضة المخاطر.

الخطوة الرابعة:

- تعزيز عرض المنتج حسب احتياجات العملاء / وعن طريق البيع.
- الاستثمار في التكنولوجيا لمنتجات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستثمار في التكنولوجيا لزيادة مستوى الأمان واتمتة العمليات المصرفية

الخطوة الخامسة:

- إقامة علاقات مالية قوية مع الدول المتعلقة بالميزان التجاري للعراق.
- القيام بتوسيع قائمة البنوك المراسلة.

الخطوة السادسة:

- الاستثمار في تدريب الموظفين وتحديد خطط واضحة للتطوير الوظيفي.
- زيادة كفاءات الموظفين.

الخطوة السابعة:

- تطوير الهوية الخاصة بمصرف المنصور للاستثمار بما يتماشى مع العلامة التجارية الخاصة بـ QNB
- تصنيف مصرف المنصور من قبل وكالة تصنيف دولية

تقرير مجلس الادارة

مصرف المنصور للاستثمار

مجموعة بنك قطر الوطني

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

مجلس الإدارة:

1. أعضاء مجلس الإدارة الأصليون:

	المنصب
السيد مهدي محمد جواد الرحيم	رئيس مجلس الادارة
السيد يوسف محمود النعمة	نائب رئيس مجلس الادارة
الدكتور وليد موريس حليم عبد النور	عضو مجلس ادارة – المدير المفوض
السيد أحمد نزهت الطيب	عضو مجلس ادارة
الدكتور زيد عبد الستار البغدادي	عضو مجلس إدارة
السيد عادل علي المالكي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد احمد خليفة	عضو مجلس إدارة

2. أعضاء مجلس الإدارة الاحتياط:

السيدة رند مهدي محمد جواد الرحيم
السيد محمد جابر ابراهيم
السيد نوري موسى الموسوي
السيد إسماعيل محمد المدني
السيد منير عبد الرزاق الوكيل
السيد نمر مرشد نمر
السيدة لبنى أنور عبد الصاحب

المزايا والمكافآت التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

لم يحصل أي من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة على أية مزايا أو بدلات حضور تخص العام 2023، وقد قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 5 نيسان 2023 وبالتنسيق مع مجلس إدارة المصرف منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 75 مليون دينار عراقي.

مساهمات كبار مالكي الأسهم (كبار المساهمين 1% فأكثر)

المساهم (*)	نسبة الملكية	عدد الأسهم (*)
بنك قطر الوطني	54.19%	135,468,493,759
نزهت محمد طيب طاهر	5.48%	13,703,984,377
مهدي محمد جواد الرحيم	4.59%	11,481,220,954
HOUSING BANK FOR TRADE AND FINANCE	3.06%	7,648,186,289
سليمان عبدالقادر عبدالمحسن ابراهيم	2.90%	7,258,683,243
عصام عبدالقادر عبدالمحسن المهيدب	2.90%	7,258,683,231
عماد عبدالقادر عبدالمحسن ابراهيم	2.90%	7,258,683,231
خالد مساعد السيف	1.82%	4,561,534,812
سامي بن مساعد السيف	1.51%	3,786,073,892
احمد نزهت محمد طيب	1.36%	3,396,135,093
عدنان موسى محمد الموسوي	1.35%	3,387,164,452
محمد بن مساعد بن سيف السيف	1.32%	3,307,547,706
زيد عبدالستار محمد البغدادي	1.28%	3,195,885,258
محمد عبدالستار محمد البغدادي	1.28%	3,195,885,258

(*)بحسب سجل المساهمين كما في 31 كانون الأول 2023

الإدارة التنفيذية:

الاسم	التحصيل العلمي	الخبرة	المسمى الوظيفي
السيد وليد موريس عبد النور	دكتوراه في إدارة الأعمال	38 سنة خبرة في المجال المصرفي	المدير المفوض
السيد علي سلمان سعيد	بكالوريوس إدارة واقتصاد- محاسبة	25 سنة خبرة في المجال المصرفي	معاون المدير المفوض
السيد معاز خيري الأسدي	ماجستير في إدارة الأعمال	15 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير الإدارة المالية
السيد تموز هاني الراهب	دكتوراه في إدارة المخاطر	14 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير ادارة المخاطر
السيد سعد مهند يحيى	بكالوريوس قانون	18 سنة خبرة في المجال المصرفي	مراقب الامتثال
السيد جاد جوزف غطاس	ماجستير علوم مالية ومصرفية	21 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قطاع الأعمال بالوكالة
السيد رامي نقولا موسى	إجازة في الهندسة الميكانيكية	27 سنة خبرة في مجال الشؤون الإدارية	مدير القسم الإداري والخدماتي
السيد روجيه يوسف عبود	ماجستير ادارة اعمال والعلوم التجارية	25 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير دائرة الخدمات المصرفية للتجزئة
السيد زيد رشيد عبد الحميد	بكالوريوس علوم حاسبات	18 سنة خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم تقنية المعلومات
السيد فراس محمد علي جابر	بكالوريوس علوم محاسبة	11 سنوات خبرة في المجال المصرفي	مدير قسم التدقيق الداخلي

اللجان التنفيذية

يعتمد المدير المفوض على عدد من اللجان الداخلية المتخصصة لمساعدته في القيام بمهامه، وهذه اللجان هي :

- اللجنة الادارية
- لجنة الموجودات والمطلوبات
- لجنة استمرارية الاعمال
- لجنة ادارة المخاطر
- لجنة تقنية المعلومات
- اللجنة الائتمانية
- لجنة الموارد البشرية
- لجنة المشتريات
- لجنة القروض المتعثرة
- لجنة IFRS 9

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

وطّن راتبك

واحصل على مزايا عديدة

تقرير المؤشرات المالية الرئيسية

مصرف المنصور
MANSOUR BANK
للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

إجمالي القروض والسلف (مليار دينار)

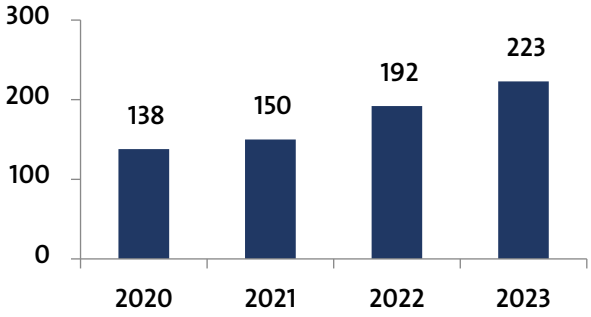

ودائع العملاء (مليار دينار)

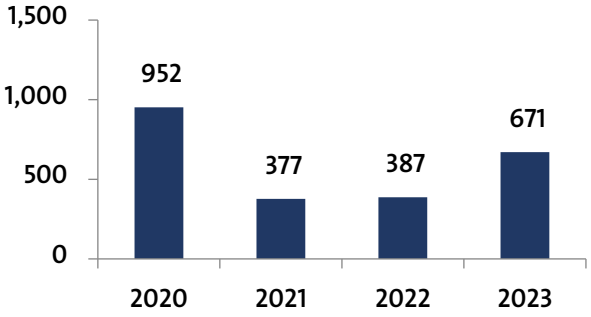

صافي القروض والسلف (مليار دينار)

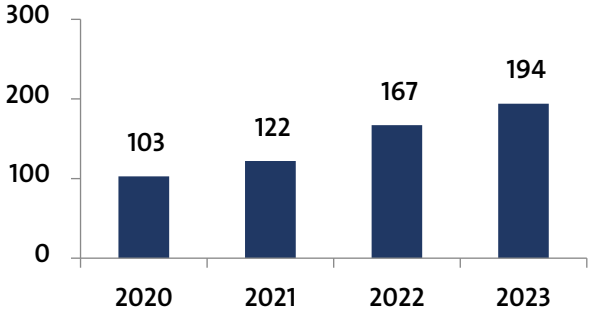

مجموع حقوق الملكية (مليار دينار)

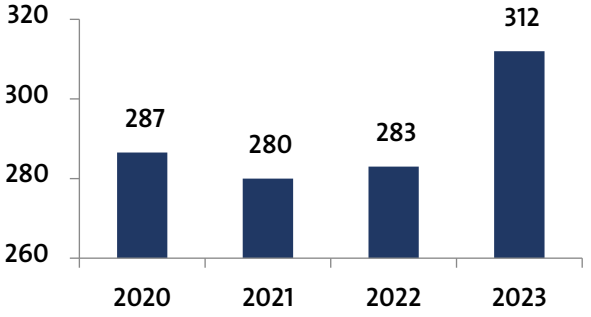

إجمالي الموجودات (مليار دينار)

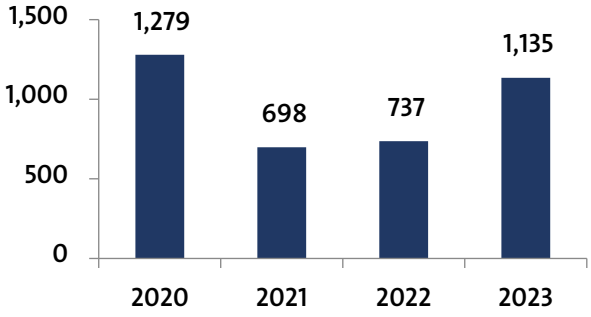

صافي الأرباح (مليار دينار)

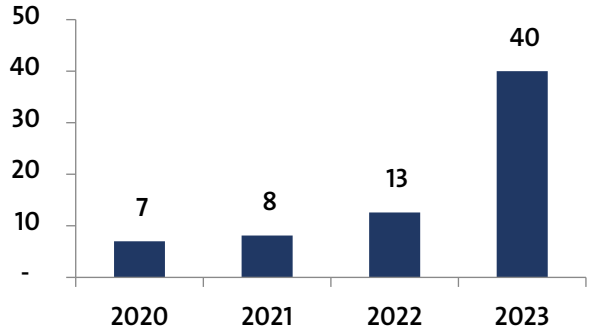

القيمة السوقية للسهم (دينار)

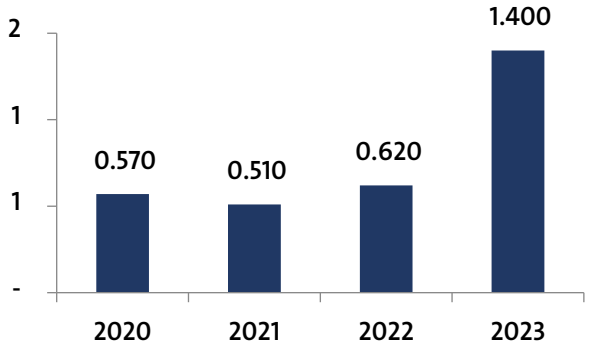

تحليل نتائج الأعمال

بلغ صافي أرباح مصرف المنصور للاستثمار بعد الضريبة لعام 2023 ما مجموعه 39.6 مليار دينار عراقي وبارتفاع قدره 213% عن عام 2022.

وفيما يلي تفاصيل النتائج التشغيلية التي حققها المصرف خلال عام 2023:

- بلغ إجمالي الدخل التشغيلي المحقق مبلغ 65.6 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 مرتفعاً بنسبة 143% عن عام 2022 والتي تعكس تحسن ملحوظ في أنشطة المصرف الأساسية.
- بلغ الدخل من العمولات والرسوم 29.9 مليار دينار عراقي خلال العام 2023 مرتفعاً بنسبة 222%عن عام 2022، وفيما يلي تفاصيل الدخل من العمولات:

- ارتفعت العمولات من التسهيلات المباشرة في العام 2023 بنسبة 63% عن العام 2022، لتصل إلى 1 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة.
- ارتفعت العمولات من التسهيلات غير المباشرة في العام 2023 بنسبة 29% عن عام 2022، لتصل إلى 4.8 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع محفظة التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.
- ارتفعت العمولات من الخدمات المصرفية في العام 2023 بنسبة 388% عن عام 2022، لتصل إلى 25 مليار دينار عراقي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة التوسع في الخدمات المقدمة من المصرف في جميع الخدمات.

بلغ مؤشر الكفاءة التشغيلية (إجمالي المصاريف التشغيلية / إجمالي الدخل التشغيلي) نسبة 25%.

تحليل المركز المالي:

- ارتفعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بمبلغ 56 مليار دينار عراقي عن بداية العام بنسبة 62% لتصل إلى 147 مليار دينار عراقي كما في نهاية العام 2023 قبل تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة الصافية بنسبة 16.6% عن بداية العام، حيث بلغت 195 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2023، وذلك بعد تنزيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة.
- استمر مصرف المنصور للاستثمار بتكثيف الجهود لتحصيل أكبر قدر ممكن من أموال المصرف المتعثرة، حيث انخفضت نسبة إجمالي الديون المتعثرة (غير العاملة) من 18.6% نهاية العام 2022 إلى 15.6% نهاية العام 2023، كما وانخفضت نسبة صافي الديون المتعثرة (أي بعد استبعاد الفوائد المعلقة) من 10.2% نهاية العام 2022 إلى 8.1% نهاية العام 2023.
- بلغت أرصدة ودائع العملاء في نهاية عام 2023 مبلغ 670.5 مليار دينار عراقي بارتفاع يبلغ 283 مليار دينار عراقي عن نهاية العام 2022 مع الإشارة إلى أن هذا النمو في الودائع رافقه التخفيض الكبير في التركزات العالية وانخفاض المخاطر قصيرة الأجل في الودائع مقارنة بأرصدة عام 2022.
- ارتفعت اجمالي موجودات المصرف في نهاية عام 2023 بمبلغ 398.5 مليار دينار عراقي بنسبة نمو تبلغ 54.1% مقارنة مع نهاية عام 2022 لتصل اجمالي الموجودات بنهاية عام 2023 مبلغ 1.135 تريليون دينار عراقي وهذا يترافق مع زيادة نشاط البنك والنتائج الإيجابية ومستوى تطور الخدمات المصرفية.
- يتمتع المصرف بنسب عالية من السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية، حيث مازالت نسبة السيولة لدى المصرف من ضمن النسب العالية بين المصارف العراقية حيث بلغت نسبة السيولة في نهاية عام 2023 نسبة 80.3% وهذا يدل على متانة وقوة ورصانة المصرف وقدرته على التكيف مع جميع الحالات.
- قام المصرف خلال عام 2023 بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 4.25% من رأس المال المدفوع للمساهمين (أي بمبلغ 10.6 مليار دينار عراقي) وبالرغم من ذلك، فقد ارتفعت حقوق الملكية للمصرف بمبلغ 28.8 مليار دينار وبنسبة 10.2% لتصل إلى مبلغ 311.8 مليار دينار عراقي كما في نهاية عام 2023.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 83.4% في نهاية عام 2023 وهي أعلى من الحد الأدنى الذي تتطلبه معايير لجنة بازل 3 والبنك المركزي العراقي والبالغة 12.5%.
- بلغ سعر السهم 1.4 دينار عراقي كما في نهاية عام 2023 مقابل 0.62 دينار عراقي في نهاية عام 2022.

أداء سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

- نتيجة للأداء المتميز للمصرف في جميع المجالات خلال عام 2023 ولا سيما الإرتفاع الكبير في صافي نتيجة أعماله خلال الفترة المذكورة فقد إرتفع سعر سهم المصرف في تداولات سوق العراق للأوراق المالية لعدة مرات وإستمر بذلك ليبلغ سعر الإغلاق 1.4 دينار/سهم في أخر جلسة تداول للعام 2023.

السلسلة الزمنية للأرباح الموزعة للمساهمين:

تم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن الأرباح النقدية المتحققة خلال عام 2022 بقيمة 10,6 مليار دينار عراقي فقط لا غير (بنسبة 4.25 % من رأس المال المصرح به).

إفصاحات أخرى عن عام 2023:

- لا يوجد اعتماد على موردين محليين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات أو الإيرادات
- لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته بموجب القانون والأنظمة أو غيرها كما لا توجد اختراعات أو حقوق امتياز حصل عليها المصرف.
- لا توجد أية قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- لا توجد أية شركات تابعة للمصرف.
- لم يشهد العام 2023 أي عمليات ذات طبيعة غير متكررة لها تأثير ملموس على بيانات المصرف.

يلتزم المصرف بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله، خصوصاً فيما يتعلق بمعايير الجودة على المصرف.

أتعاب مدقق الحسابات المستقل

أتعاب مدققي الحسابات المستقلين	98,530,000 دينار عراقي

الاقرارات

- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية القادمة.
- نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

Haseeb Kadhim Jwaid & Co.
حسيب كاظم جويد وشريكه
Certified Public Accountants

شركة إياد رشيد القريشي وشريكه
لمراقبة وتدقيق الحسابات
تظامنية بغداد

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

مصرف المنصور
MANSOUR BANK
للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

الوديعة الثابتة

وديـــــعتك بامان وارباحك ثابتة

حيث تزدهر أموالك بالعوائد والضمان المالي

أهم العقود
خلال عام 2023

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

أهم العقود التي أبرمها المصرف خلال عام 2023:

عنوان العقد	اسم الشركة	قيمة العقد	ملاحظات
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لمبنى الادارة والفرع الرئيسي	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	11,900,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفروع الفرات الأوسط	شركة الإحسان للخدمات الأمنية والحراسات المحدودة	9,000,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع السليمانية	شركة كينك فورس للخدمات الأمنية	2,400,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع أربيل	شركة ستيير للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	2,700,000	المبلغ بالدينار العراقي
تقديم خدمات الحراسة والحماية الأمنية لفرع البصرة	شركة الأعضاد للخدمات الأمنية والحراسات الخاصة	5,100,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تقديم خدمة الانترنيت العالمية والمحلية للادارة والفروع - المزود الأول	شركة الأول تيليكوم لخدمات الانترنيت والاتصالات	4.000.000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد ايجار فرع السليمانية	اسماعيل محمد علي و أحمد محمد أحمد	62,880,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد ايجار فرع أربيل	كارزان طه حمه شريف	94,320,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد ايجار فرع الحلة (بابل)	هلال محمد رؤوف ورشا حليم عبادة	35,000,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد بناء قطعة أرض الكرخ وتجهيزها	شركة DHC	3.100.000.000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد استئجار طابق اضافي لتوسعة الادارة العامة	أنور دحام حميد	78,600,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد ايجار فرع الكرخ الجديد (شارع 14 رمضان)	ناصر عبد الحسين سعيد	248,900,000	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تقديم خدمات الدعم الفني لبرمجيات PIO-Tech	شركة PIO-Tech	30,579,330	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تدقيق بيانات قسم تقنية المعلومات 19 COBIT	شركة AEG	24,726,381	المبلغ بالدينار العراقي
عقد شراء تجهيزات جدار الحماية الناري Fortinet لتحديث البنى التحتية للنظام المصرفي	شركة Sea Note	65,486,900	المبلغ بالدينار العراقي
عقد توريد تجهيزات لتوحيد توقيت المخدمات والتجهيزات الشبكية والطرفيات	شركة غواردیا سیستم	26,287,770	المبلغ بالدينار العراقي
عقد توريد تجهيزات شبكية وبناء متاهة شبكية DMZ	شركة XPerit	128,148,130	المبلغ بالدينار العراقي
عقد تنظيم وتصنيف بيانات المصرف Data classification	شركة Vizocom	36,352,500	المبلغ بالدينار العراقي

تحويل الاموال خلال ثوان

محلياً ودولياً مع خدمة ويسترن يونيون

هنـــــاك

Western Union

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

تنمية الموارد البشرية

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

الهيكل التنظيمي للمصرف

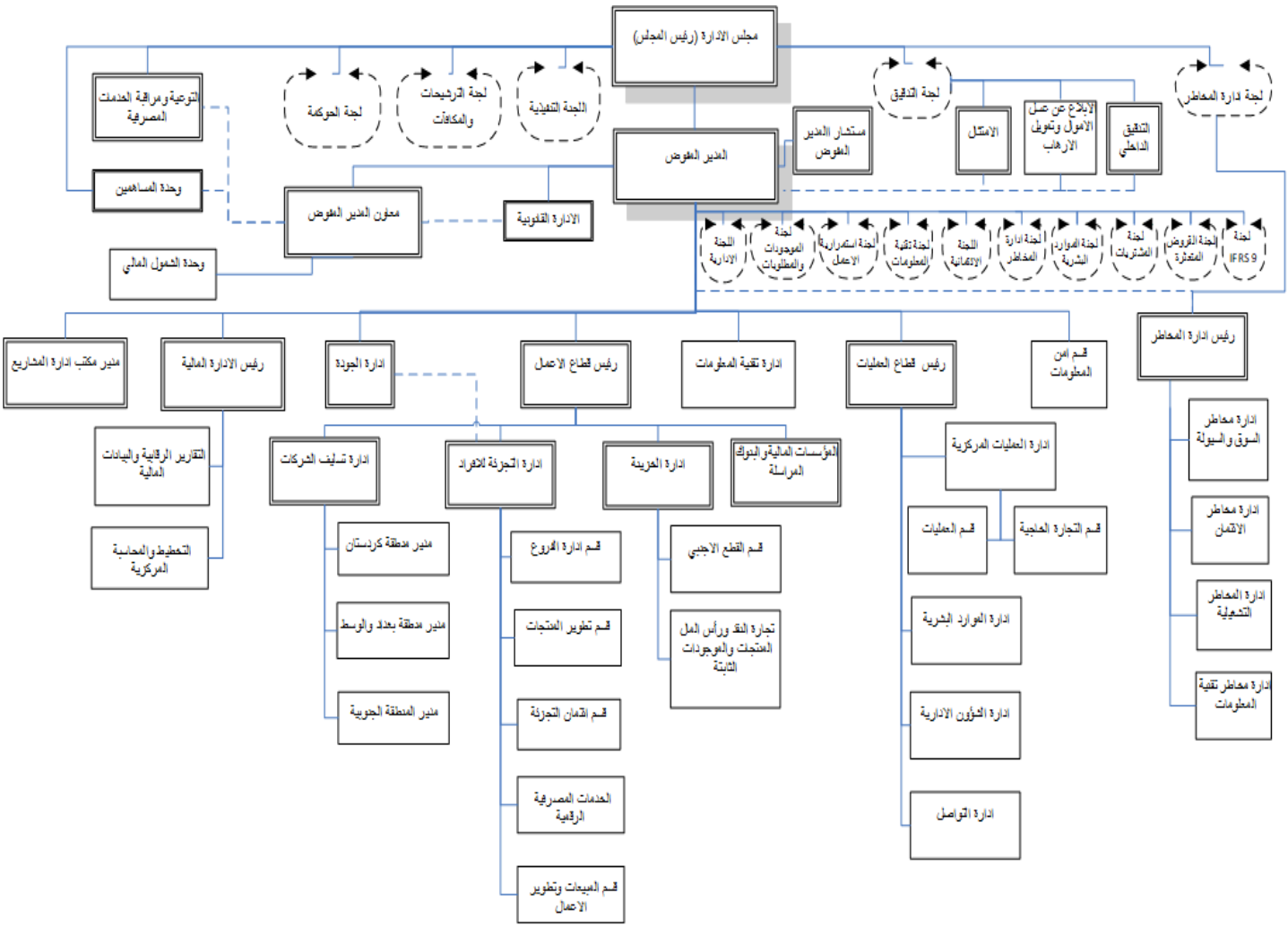

دائرة الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري بالنسبة لمصرف المنصور للاستثمار ركيزة أساسية في دعم مسيرة نجاح المصرف وان تطوير مهاراته هو جزء اساسي في استراتيجية المصرف التي تؤكد على وضع الكفاءات المناسبة في الادوار المناسبة في الوقت المناسب، وتمكين وتطوير قادة المستقبل، وجذب وتطوير المواهب والكفاءات بالتوازي مع خلق بيئة عمل متنوعة وشاملة وقائمة على المساواة لتميكن موظفينا ومساعدتهم على الازدهار في العمل.

استمر العمل خلال عام 2023 وانطلاقا من رؤية المصرف وأهدافه الاستراتيجية بدعم و تطوير الاستثمار في الكوادر البشرية و تنمية قدراتها وتمكينها حيث قام المصرف باستقطاب الكفاءات للعمل مع دعمهم بالدورات والبرامج التدريبية التي تهدف إلى تنمية مهاراتهم و توسيع مداركهم ، كما تم التركيز على جوانب مشاركة الموظفين وبذل المزيد من الجهد في غرس ثقافة التعلم من خلال تطوير المهارات المهنية والادارية للموظفين بهدف تعزيز بيئة العمل المهنية ورفع كفاءة العنصر البشري و نسبة الرضا الوظيفي لدى الموظفين من خلال التدريب والتطوير المستمر وذلك من خلال توفير مجموعة من البرامج التدريبية بهدف رفع الكفاءة والانتاجية في العمل، لخدمة العملاء الداخليين والخارجيين بمهنية عالية بشكل يتوائم مع رسالة ورؤية البنك وأهدافه الاستراتيجية والتي تعتبر موظفينا اعظم اصولنا وقادة نجاحنا في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب.

احتضان المواهب

واصل مصرف المنصور في عام 2023 جهوده للحفاظ على مكانته كواحد من أفضل المؤسسات الجاذبة للموظفين في القطاع المصرفي بفضل الاستراتيجية التي اعتمدها المصرف خلال السنوات القليلة الماضية من خلال العمل على أساس تكافؤ الفرص مع التأكيد على التنوع في مكان العمل، حيث قطعنا شوطا كبيرا في انتقاء وجذب أفضل العناصر من الكوادر المصرفية ثم متابعة العمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم بهدف الارتقاء بمسيرتهم المهنية ليتمكنوا من القيام بدورهم في نهضة القطاع المصرفي العراقي.

وفي مجال تخطيط القوى العاملة و التوظيف و استنادا لرؤية المصرف و اهدافه الاستراتيجية لتطوير و دعم الاستثمار في الكوادر البشرية وتعزيز مفهوم الشمول و التنوع فقد انضم الى كادر المصرف في عام 2023 مجموعة جديدة من الموظفين والموظفات مع التركيز على فئة الشباب اضافة الى جوانب تمكين المرأة والاحتفاظ بمشاركتها في قوى العمل.

كما يضمن المصرف ممارسات التوظيف العادلة من خلال إعلانات الوظائف الداخلية والخارجية عبر منصات وقنوات مختلفة اضافة الى المشاركة في معارض التوظيف المختلفة في الجامعات العراقية على مدار العام بهدف استقطاب الكفاءات الشابة من الخريجين الجدد.

يستهدف المصرف ترسيخ صورته كأفضل بيئة عمل بحيث يكون وجهة العمل المفضلة Employer of Choice وبما يعزز صورة وسمعة المصرف كأفضل مؤسسة للعمل لديها.

توزع الموظفين حسب مؤهلاتهم العلمية كما في نهاية عام 2023:

التحصيل العلمي	ذكر	انثى	المجموع
شهادة الدكتوراه	2		2
شهادة الماجستير	9	1	10
شهادة البكالوريوس	75	93	168
دبلوم / معهد	7	15	22
شهادة الثانوية	5	3	8
شهادة المتوسطة	5	1	6
شهادة الابتدائية	10	1	11
بدون شهادة	1		1
المجموع	114	114	228

برامج التدريب والتطوير

يقدم البنك فرص تدريب شاملة لموظفيه تركز بشكل مباشر على تطوير مهاراتهم الشخصية والمهنية وهي مصممة بشكل مخصص لتلبية احتياجاتهم الوظيفية وحسب متطلبات واحتياجات العمل.

تم خلال عام 2023 اعداد وتنفيذ دورات تدريبية متنوعة لموظفي المصرف من خلال المشاركة الحضورية اضافة الى المشاركة عبر المنصات الالكترونية بالاضافة الى اقامة اكاديمية التدريب لزيادة فرص التدريب والتطوير للموظفين و أتاحة الفرصة لتدريب أكبر عدد ممكن من الموظفين في مختلف مجالات عملهم بطريقة تخدم اهداف التدريب والتطوير للكادر البشري وصولا لتحقيق الاهداف المؤسسية، كما وتم رفع نسبة الموظفين الحاصلين على الشهادات المهنية المعتمدة التي تؤهل مواكبة التطورات في سوق العمل بأفضل الممارسات وفي مختلف المجالات والقطاعات المختلفة لدى المصرف بما ينعكس ايجابا على انتاجية المصرف اضافة الى تحفيز الموظفين وتشجيعهم على الابداع و الابتكار و تطوير الاداء و بذل المزيد من الجهود.

كما يحرص المصرف دوما على تطوير برنامجه التدريبي لموظفيه الجدد من خلال إطلاعهم على أهم المستجدات وأهم المعلومات بصورة مبسطة، ليتمكنوا من أداء مهام وظائفهم على أكمل وجه، كما يحدد البرنامج الانشطة والتدريبات التي سيتم تقديمها إلى الموظفين الجدد، حيث يمثل البرنامج قناة تواصل تهدف إلى تعزيز بيئة عمل إيجابية

كما يعمل المصرف على الاعداد لتطبيق برنامج يستهدف التعليم الالكتروني الذاتي ودعم الموظفين لتحقيق التطور على مستوى المسار الوظيفي وتحقيق طموحاتهم المهنية مستقبلا من خلال العديد من الدورات والبرامج المتاحة بما يكفل تحقيق الاتساق بين الاهداف الاستراتيجية لكل من المؤسسة والافراد من أجل تحسين نتائج الاعمال ورفع مستوى رضا الموظفين وتفاعلهم بمكان العمل.

ويحرص مصرف المنصور على تعزيز مبادرات إدارة المواهب لديه لتطوير المهارات والتعاقب الوظيفي، والذي يهدف إلى التعرف على أصحاب المهارات القيادية الشابة المتميزة وصقل مهارات وتأهيل قيادات الصف الثاني والثالث ليكونوا على أتم استعداد لتولي المناصب القيادية مع الالتزام التام بقيم ومبادىء المصرف، هذا إلى جانب تحديد مسارات واضحة للتطوير الوظيفي ووضع خطط التطوير الفردي لموظفي المصرف.

كما تعمل دائرة الموارد البشرية على تضمين الجدارات السلوكية بمختلف مجالات العمل في الدائرة كتقييم الاداء، التوظيف، التدريب والتطوير، وضمن هذا السياق تم التعاقد مع احدى شركات التدريب المتخصصة في هذا المجال وتم خلال النصف الثاني من عام 2023 تنفيذ تدريب مكثف لتمكين موظفي الفروع كافة من استخدام وتطبيق الجدارات السلوكية في إنجاز أهدافهم والمهام الوظيفية الموكلة اليهم وبناء وتطوير قدراتهم الذاتية.

كشف بالدورات المقامة والمشارك فيها خلال عام 2023:

مكان الدورة	عدد الدورات	عدد المشاركين
البنك المركزي العراقي	28	37
رابطة المصارف الخاصة العراقية	9	15
داخل المصرف	28	103
اخرى داخل العراق	23	41
المجموع	88	196

المزايا والمنافع

ركز قطاع الموارد البشرية أيضا على خلق بيئة مجزية من خال اتخاذ خطوات نحو جعل الرواتب والمدفوعات أكثر تنافسية في السوق، بما في ذلك تطوير خطط حوافز العاملين وإعادة النظر في مزايا الموظفين في سبيل تعزيز الرضا الوظيفي وولاء الموظفين وتهيئة بيئة العمل المناسبة الداعمة للموظفين في تحقيق ما نصبو ونطمح إليه من مستهدفات.

كما يحرص المصرف على تيسير الاعباء المالية لمنتسبيه بما يمكن موظفي المصرف من الحصول بسهولة على القروض التي يتم منحها للحد من الفجوة المالية التي قد يواجهونها في أوقات الازمات الطارئة.

كما وفر المصرف خلال عام 2023 خدمة التأمين الصحي لكافة الموظفين وعوائلهم والتي توفر تغطية تأمينية تصل لحد 100 % وتتضمن العديد من المزايا والتغطيات الصحية الضرورية.

بيئة العمل الشمولية

يحرص المصرف دوما على بناء بيئة عمل تتصف بالتنوع وتعكس ثقافة المصرف كونه يعد أمرا ضروريا لتقديم أفضل مستوى من الخدمات لقاعدة عملائه العريضة، بالاضافة إلى الحرص على خلق بيئة عمل شمولية وإيجابية تضمن وتعزز المساواة والتنوع، بالاضافة إلى إرساء السياسات والقواعد المناهضة للتمييز على أساس العمر أو الجنس أو الدين أو العرق بالاضافة الى تعزيز التوازن الصحي بين العمل والحياة للموظفات العاملات في المصرف من خلال منح اجازات الولادة واجازات رعاية الاطفال اضافة الى فسح المجال لتسلم الوظائف الاشرافية في المصرف من خلال توفير فرص التطوير ذات الصلة والمستوى المناسب من الدعم.

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

القــرض الشخصي

يصل لغاية

75,000,000

دينار عراقي

حقق أهدافك المالية
و إحتياجاتك الشخصية

إدارة المخاطر

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

إدارة المخاطر:

تعتبر أنشطة إدارة المخاطر جزءا لا يتجزأ من أعمالنا وعمليات اتخاذ القرار وتعتمد على قدرتنا على زيادة حجم الأعمال مع تقليل المخاطر، لا سيما في ظل زيادة الأنشطة المالية والتطور السريع للتكنولوجيا المصرفية، مع استمرار البنوك في المخاطر المحتملة وتتم مراقبة العوامل وتقييمها وإدارتها كإجراء احترازي، لذلك لدينا هيكل تنظيمي يضمن التوازن الدقيق بين المخاطر والمكافآت.

بعد اعتماد إطار العمل ووثيقة تقبل المخاطر من قبل مجلس إدارة البنك ولجنة المخاطر، يتم شرحهما وتعميمهما على مختلف الإدارات والموظفين، حيث أن وثيقة تقبل المخاطر هي وثيقة أساسية للبنك. النهج الشامل الذي يتبعه البنك في إدارة المخاطر حيث أنه يحدد موضوعات مثل الثقافة والحوكمة والقيود. مخاطر مصرف المنصور للاستثمار. توفر هذه الوثيقة إطارًا لتحمل المخاطر، ومواءمة رغبتنا في المخاطرة مع مبادئ إدارة المخاطر التي تحكم ثقافة المخاطر.

نحن نؤمن بأن إدارة المخاطر هي مسؤولية مشتركة بين جميع الموظفين في البنك، ولذلك فإننا نعمل بقوة على تحسين الوعي بإدارة المخاطر وتعزيز المسؤولية الشخصية من خلال ثلاثة خطوط دفاع وفقًا لإرشادات بازل. وبالتنسيق مع مجموعة بنك قطر الوطني (الشريك الاستراتيجي لبنك المنصور للاستثمار)، فإن نموذج خطوط الدفاع الثلاثة هو كما يلي:

1. الأعمال والعمليات:

تتحمل مسؤولية تحديد ومراقبة مخاطر العمليات والأنشطة المصرفية.

2. المخاطر والرقابة:

يوفر سياسات وإجراءات وأنظمة لضمان تحديد مخاطر الأعمال والعمليات وإدارتها بشكل مناسب.

3. التدقيق والرقابة الداخلية :

وبما أن إدارتي الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر هما إدارتان متكاملتان، حيث يتم وضع الضوابط من خلال إدارة المخاطر (من خلال السياسات والإجراءات) والالتزام الجيد بالضوابط التي تؤمنها إدارة الرقابة الداخلية، فإن بنك المنصور للاستثمار يحرص على ضمان التنسيق بين هاتين المسؤوليتين بين الإدارات. وهي على أعلى مستوى لأن مسؤولية إدارة المخاطر هي التحقق من الارتباط بين إجراءات الرقابة والمخاطر من أجل تحديد إجراءات الرقابة الضعيفة وتحديد المخاطر التي لا تغطيها إجراءات الرقابة. ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة لتحسين بيئة الرقابة من خلال إنشاء إجراءات رقابية جديدة أو تحسين إجراءات الرقابة الحالية.

وبالمثل، تتحمل إدارة الرقابة الداخلية مسؤولية ضمان التنفيذ الفعال لجميع الضوابط من قبل الفروع والأقسام وتقديم توصيات إلى إدارة المخاطر بشأن ما إذا كانت الضوابط كافية أو تحتاج إلى تعزيز. بالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم نسخ من تقارير التفتيش إلى إدارة المخاطر بحيث يمكن تحديث السياسات والإجراءات والضوابط وفقًا لذلك بناءً على الملاحظات الواردة في هذه التقارير.

تعد إدارة المخاطر عنصرًا مهمًا في ضمان الربحية المستدامة، وكل موظف مسؤول عن التعامل مع المخاطر المحتملة عند أداء واجباته. يتحمل مجلس الإدارة، بالتنسيق مع المدير المفوض ولجنة الإدارة التنفيذية للمخاطر ولجنة الائتمان ولجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك، المسؤولية النهائية عن مراقبة المخاطر.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تحديد المخاطر الاستراتيجية وتطبيق المبادئ والأطر والسياسات ذات الصلة، بما في ذلك تطبيق الحدود المناسبة المتعلقة بالمنتجات والمناطق الجغرافية وفترات الاستحقاق. ولذلك، تقع على عاتق لجنة الأصول والالتزامات وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي مسؤولية الالتزام بالقيود المفروضة من قبل مجلس الإدارة. ويشرف مجلس الإدارة أيضًا على عملية إدارة مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة التي تؤثر على البنك.

تتولى إدارة المخاطر بالبنك - بالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي - تطوير ومراجعة استراتيجية إدارة المخاطر وتحديد سياساتها وتقييم نشاطها وآليات المراقبة. كما يقوم بتقييم وتحديد مخاطر التشغيل والائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر السمعة وأي مخاطر أخرى. والمنازعات القانونية على جميع المستويات.

إدارة مخاطر الائتمان:

إن مخاطر الائتمان هي جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي. حيث إن عمل المصارف بشكل رئيسي هو تحويل الودائع الموجودة لديها الى قروض وتسجيل الأرباح من خلال الفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة. بالطبع إضافة الى العمولات المتحصلة من تقديم التسهيلات. تنشأ مخاطر الائتمان من عدم قدرة الزبون على السداد في معظم الحالات، أو عدم رغبته بالسداد في حالات أخرى.

حيث تتولى إدارة مخاطر الائتمان مراجعة الائتمان ومسوؤلية تقييم الدراسات الائتمانية من حيث التحليل المالي والائتماني للزبائن وتحديد المخاطر ووضع التوصيات المناسبة بناء على تقييم متوازن لمخاطر الائتمان من خلال بيانات الزبائن المالية وغير المالية حيث يتم تقييم دقيق للمصدر الأساسي للسداد عند أي منح، والذي يجب أن يكون من التدفق النقدي أو ربما من الأصول أو تمويل المشاريع، مع مراعاة أي قيود قانونية أو تنظيمية قد يتم فرضها.

بالإضافة لمراقبة تنفيذ الائتمان، والتحقق من التقييم، والتحليلات، والموافقات، وإدارة الوثائق، وإدارة الضمانات، ومراقبة حدود الائتمان على مستويات متعددة، وتصنيف المحفظة الائتمانية، ومتابعة الديون المتعثرة لتخفيضها الى الحد الأدنى الممكن وتحصيل حقوق المصرف من أصل وفوائد معلقة

حيث تقوم إدارة مخاطر الائتمان بدارسة وتحليل المحفظة الائتمانية من خلال:-

- توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية
- توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب نوع المحفظة
- توزيع المحفظة الائتمانية جغرافياً
- توزيع المحفظة الائتمانية بحسب المدد
- مخاطر التركز الفردي والقطاعي للمحفظة الائتمانية
- مخاطر تركز ضمانات التسهيلات الممنوحة

.وتقوم إدارة مخاطر الائتمان ايضا بمتابعة وتحليل الديون المتعثرة، وتلتزم بتكوين مخصصات مقابل القروض المتعثرة، مع الأخذ في الاعتبار أننا نعمل بشكل كامل مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 9، بما في ذلك حساب المخصصات والجدارة الائتمانية،

بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات ومقارنة النتائج مع شهية المخاطر الموضوعة ودراستها ومدى تاثيرها على ربحية المصرف وكفاية راس المال بشكل دوري وفقًا للمتطلبات التنظيمية ورفع التوصيات إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.، حيث يتم افتراض سيناريوهات (ارتفاع الديون غير المنتجة و ارتفاع نسبة الديون غير المنتجة الى اجمالي الائتمان النقدي ومخاطر التركزات الائتمانية)

يعمل المصرف وفق سياسات واجراءات واضحة لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، كما يتضمن وجود فصل واضح بين واجبات الموظفين الذين ينفذون المعاملات في الخط الأمامي وموظفي مخاطر الائتمان كمراجعين ومدققين، وتتم الموافقة على حدود التعرض الائتماني من قبل لجان مستقلة وضمن إطار محدد للموافقات.

إدارة المخاطر التشغيلية:

تتمثل المخاطر التشغيلية في فشل أو تقصير النظام والعمليات الداخلية في المصرف وأيضاً تعبر عن السلوك البشري الخاطئ والعوامل الخارجية التي تؤثر على عمليات التشغيل. ويمكن لإدارة المخاطر التشغيلية خفض معدلات الأخطاء البشرية من خلال السياسات المتبعة للتشغيل أو من خلال العمليات والأنظمة المتبعة وهي الأسباب المؤدية لمخاطر التشغيل وللخسائر الناتجة عنها.

تندرج المخاطر التشغيلية تحت المخاطر المتعلقة بأداء العمل اليومي وهي مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المصرف والتي تحدث لأسباب داخلية مثل الأخطاء البشرية، إدخال خاطئ للبيانات، خطأ أو فشل في الأنظمة، أو أي مشاكل فنية أخرى.

تسعى إدارة المخاطر التشغيلية لـ:

- تشجيع العاملين على تطبيق الإجراءات الرقابية وتحديد المسؤولين عنها.
- نشر الوعي العام والمعرفة عن أهمية وقيمة وثقافة المخاطر التشغيلية على مستوى المصرف.
- رفع مستوى الكفاءة في العمل والتخلص من الآليات و الخطوات المرهقة للموظف والعمل والاستعاضة عنها بآليات أفضل.
- وضع إجراءات التعرف على المخاطر.
- تطوير الإجراءات الرقابية.
- مساعدة المدققين في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية مما يؤدي إلى تفادي الأخطاء وعمليات الاحتيال أو تخفيفها.
- تزويد مجلس الإدارة بأداة للرقابة على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

ولدى قسم إدارة المخاطر التشغيلية العديد من الأهداف الرئيسية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. تفعيل السياسات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال تطبيق الأنظمة والعمليات والإجراءات المطلوبة.
2. القيام باتخاذ القرارات المتعلقة بقبول وتحويل وتخفيف المخاطر التشغيلية والتوصية بالأساليب اللازم إتباعها من أجل تحقيق ذلك.
3. تحديد مستوى المخاطر التشغيلية من أجل الحد من قابلية حدوث المخاطر التشغيلية من قِبل المصرف والتي يصعب تحملها بشكل مستمر.
4. تقدير الخسائر المحتملة عند حدوث مخاطر تشغيلية في المصرف.
5. القيام باختبارات القدرة على تحمل الضغوط (اختبارات الضغط) بشكل دوري وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
6. التأكد من أن المصرف لديه جميع الاحتياطيات الكافية من رأس المال والسيولة لمواجهة الخسائر غير المتوقعة ومن أجل الوفاء بالالتزامات التعاقدية.

يجب على وحدة المخاطر التشغيلية أن تقوم بالتعرف على المخاطر المتعلقة بوحدات العمل / الفروع من خلال الفحوصات الدورية وإجراءات التقييم الذاتي، بالإضافة لإعداد خطة سنوية توضح تواريخ عقد ورشات العمل للفروع والدوائر ومواعيد تنفيذ فحوصات الرقابة الذاتية ودوريتها واعتمادها من مدير إدارة المخاطر قبل عرضها على مجلس الإدارة. بالإضافة الى احتساب الخسائر التشغيلية الفعلية لمعالجة أسبابها وتعزيز الضوابط الرقابية لتلافي تكرارها. وإصدار النشرات التوعوية لرفع مستوى وثقافة بكل ما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

ان مواجهة الازمات والحالات الطارئة سواء بالاستعداد لها أو توقعها أو التعامل معها اذا ما حدثت يضع على كاهل قسم إدارة المخاطر ضمان توفير الحماية الشاملة للأفراد و المصرف لذلك كان لزاما اعداد خطة شاملة لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة التي قد يتعرض لها المصرف التي تضمنت استكمال نموذج تحليل تاثير الاعمال لتحديد المهام الحرجة للاقسام وفروع المصرف وتقييم مخاطر التهديدات و اختبار تكنولوجيا المعلومات والطاقة ومثل فحص بيانات مركز التعافي من الكوارث DR بالإضافة الى تنفيذ خطة اخلاء طوارئ تجريبية ليكون المصرف على الاستعداد للتعامل مع الحدث في الحالات الطارئة.

كما تقوم هذه الإدارة بإصدار وتحديث ومراجعة ومتابعة كافة السياسات والإجراءات على مستوى المصرف حيث يتم اصدار سياسات وإجراءات عند تقديم منتج او خدمة جديدة بالاضافة الى مراجعة كافة السياسات والإجراءات بشكل دوري او عند صدور أي تعليمات وتوجيهات من الجهات التنظيمية.وتم تحقيق تقدم ملحوظ بخصوص استكمال مراجعة وتحديث واستحداث سياسات واجراءات جديدة لأقسام المصرف ولمختلف الانشطة والخدمات التي يقدمها المصرف، حيث منذ مباشرة القسم بمهامه تم استحداث ومراجعة سياسات وإجراءات حتى بلغ عدد السياسات والإجراءات الصادرة 350 لتكون الموجّه الدائم لكافة العاملين في المصرف.

ان كتابة وتوثيق السياسات والإجراءات هو اجراء حيوي وجوهري من أجل ضمان فصل الصلاحيات بالإضافة لوجود ضوابط كافية لتقليل المخاطر وتخفيض الأخطاء البشرية الى الحد الأدنى الممكن.

يتم توثيق السياسات والإجراءات وفق المبدأ التالي: "اكتب ما تعمل، ثم اعمل ما كتبت". أي أن يقوم القسم/الفرع المعني بكتابة خطوات العمل لكل نوع من المهام المنفذة من قبله.

إدارة مخاطر السوق والسيولة:

يقوم المصرف بوضع استراتيجيته الاستثمارية والتي تتناسب مع مدى تقبله للمخاطر المصرفية ويقوم بتحديثها بانتظام باعتبارها مستجدات السوق بهدف تحقيق أهداف المصرف من خلال الموائمة بين الأرباح والمخاطر، وبالتالي فإن مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومن بينها المخاطر السوقية يتحددان من خلال شهية المصرف لتقبل المخاطر واستراتيجيته الاستثمارية،

تتولى إدارة مخاطر السوق متابعة مخاطر سعر الصرف المستخدمة في احتساب كفاية رأس المال، بالإضافة الى متابعة مخاطر أسعار الفائدة للمحفظة البنكية لتحليل تأثير ارتفاع/انخفاض معدل الفوائد على صافي إيراداتها والتي من خلالها يحدد الأدوات التي سوف يستخدمها في استثماراته ومستوى المخاطر المتعلقة بها

يقوم مصرف المنصور للاستثمار بإدارة السيولة لديه بما يتوافق مع الحدود الموضوعة من قبل الجهات الرقابية بالإضافة إلى الحدود الداخلية وفق شهية تقبل المخاطر المصادق عليها من لجنة إدارة المخاطر ومجلس الإدارة. وتتولى إدارة مخاطر السيولة متابعة مخاطر التركز في مصادر الاموال باستخدام مؤشر التركز الفردي وتحليل السيولة حسب سلم الاستحقاق وتوزيع ايداعات الزبائن بين الأساسية وغير الأساسية بحسب طبيعة الإيداع

بالإضافة إلى إجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات وتهدف هذه الاختبارات الى قياس اثر الازمات المالية على مستوى سيولة المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته المتنوعة وذلك من خلال اجراء توقعات للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لتحديد مستوى متطلبات النقدية في ظل ظروف العمل غير العادية وقياس اثرها على سيولة المصرف وذلك من خلال:

- قياس حجم التغير في مستوى السيولة (نسبة السيولة)
- تقييم موقف السيولة لدى المصرف (حسب سلم الاستحقاق)

واجراء اختبارات التحمل لمخاطر السوق والهدف الاساسي من اجراء اختبارات تحليل حساسية لمخاطر السوق هو معرفة اثر التغيرات المحتملة في اسعار السوق على الارباح والخسائر وعلى نسبة كفاية راس المال للمصرف وذلك من خلال تحليل الفجوات الناجمة عن الفرق بين رصيد الموجودات والمطلوبات الحساسة لمخاطر السوق.

يقوم المصرف بالموائمة بين مطلوبات وموجودات المصرف للخروج بنتائج جيدة تعود على المساهمين وأصحاب المصالح وبالتالي الاقتصاد الذي تعمل به، وتتمثل بمدى قدرة المصرف على توفير الأموال اللازمة عند الحاجة إليها بتكلفة معقولة وضمن أدنى خسارة. يعتبر مصرف المنصور للاستثمار الإدارة الحكيمة للسيولة ضرورية لضمان أعمال مستدامة ومربحة والحفاظ على ثقة المساهمين والأسواق المالية، بالإضافة لتجنب أي ضغط غير مبرر له أو مفاجئ على سيولة المصرف مما قد يؤدي الى زعزعة مكانة المصرف في السوق.

تكنولوجيا المعلومات وإدارة مخاطر الأمن الإلكتروني:

هي إحدى المجالات العامة التي بدأ المصرف بالتركيز عليها كون توقف الخدمات التكنولوجيا من (أنظمة، تطبيقات وخدمات الانترنت) قد تؤدي الى توقف عمل المصرف وكذلك بسبب تزايد الجرائم الإلكترونية، حيث أصبحت التهديدات والاختراقات الإلكترونية أكثر تكراراً وأكثر تطوراً فيما لا يزال القطاع المصرفي هدفاً بارزاً لهذه التهديدات.

لقد أصبحت هذه الهجمات واسعة النطاق وضارة من حيث المنظور المالي والسمعة، لهذا السبب بدأنا بإعطاء أولوية لهذه الإدارة بالتنسيق التام مع الشريك الاستراتيجي لحماية سياقات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وسوف يكون ذلك مبنياً على ثلاث ركائز: التكنولوجيا والأفراد والسياسات،

ويجب أن تكون هذه الركائز قوية ويجب الاستمرار بتعزيزها من أجل دعم وحماية المصرف وإن هذا الأمر يتطلب استثماراً دائماً وكبيراً. من حيث متابعة جميع المشاريع المتعلقة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تنفيذها بشكل آمن وحسب افضل الممارسات وكذلك فيما يخص المهام الخاصة بقسم تقنية المعلومات والتأكد من تأديتها بشكل آمن يتوفر فيه فصل للمهام، والتأكد من حسن تنفيذ توصيات الشريك الاستراتيجي والبنك المركزي العراقي لإدارة أمن ومخاطر المعلومات وحسب الاستراتيجية الخاصة بأمن المعلومات وتحليل الفجوات، حيث تعتبر من أهم مهام هذه الإدارة

حيث تتولى إدارة مخاطر تقنية المعلومات متابعة التحكم والوصول لأنظمة المصرف ومراقبتها بشكل كامل لضمان

الالتزام بسياسة امن المعلومات، ومتابعة الثغرات والعمل مع قسم تقنية المعلومات على حل الثغرات، وتم التعاقد مع شركة لتنفيذ والامتثال لمعيارPCI-DSS ، ومراجعة ضوابط الـ CSP الخاصة بنظام السويفت العالمي وحسب الضوابط العالمية، ومتابعة عملية التدقيق الخارجي لتقنية المعلومات (تقرير الحوكمة)

بالإضافة إلى أنه تم استحداث عدد من السياسات بخصوص أمن المعلومات والإجراءات المتعلقة بها، كما يتم بشكل دوري توعية وتدريب كادر المصرف بمختلف الأقسام والفروع والتركيز على أهمية الوعي عند التعامل مع الأنظمة، الأجهزة ، والتطبيقات الخاصة بالمصرف، وكذلك يتم متابعة تنفيذ وتطبيق المعايير العالمية المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.

- وكنتيجة عن التطبيق الفعال لادارة المخاطر في مصرف المنصور للاستثمار فتم تحقيق إنشاء قاعدة بيانات بالمخاطر على جميع أنواعها (التشغيلية، الائتمانية، السيولة، السوق ، تكنولوجيا المعلومات) ومسبباتها والآثار الناتجة عنها وكيفية تأثيرها على استمرارية العمل في المصرف، والتي اتاحت إمكانية:

- معرفة نوع الخطر وتصنيفه لتحديد سيناريوهات التحوّط له.
- اتخاذ الإجراءات الاحتياطية المناسبة ورسم سياسات للتحوّط من تكرار المخاطر المحتمل التعرض لها أو تخفيف آثارها.
- تقديم تقارير حول المخاطر التي حدثت أو المتوقع حدوثها وتحديد مسبباتها والآثار الناتجة عنها.
- تحديد مستوى الخطورة ومستوى تأثيره على سير عمل المصرف وارتباطه بأية أخطار أخرى.
- تقديم التوصيات اللازمة لضمان سير العمل بالطريقة الأمثل.

- إن ما يشهده العالم في الوقت الراهن من توجه مستمر نحو العولمة من شأنه أن ينتج نمط من العلاقات القائمة على أساس المنفعة المتبادلة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية التركيز على قواعد السلوك المهني والأخلاقي وإرساء مبادئ الحوكمة التي تلزم المؤسسات بالتقيد بالنزاهة في الأعمال، لذا نرى بأن الحوكمة شرط مسبق وضروري لتهيئة بيئة قوية للوقاية الداخلية التي من شأنها أن تدعم الأعمال بفعالية.

- كما نؤمن بأن الأهداف والغايات الاقتصادية طويلة الأجل بدأت تؤتي ثمارها من خلال تطبيق الحوكمة مما يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن إعداد التقارير على نحو يتسم بالشفافية أحد أهم ركائز الحوكمة. هذا ونواصل الوفاء بالتزامنا بإبلاغ المستثمرين وأصحاب المصلحة بالمعلومات المالية وغير المالية الملائمة وذلك لإبقائهم على علم تام بالخطوات المتبعة في عملية اتخاذ القرار وإشراكهم بها.

- الحوكمة الفعالة ليست غاية بل وسيلة لضمان حسن سير العمل وتقتضي الحفاظ على العلاقات والمصالح المتوازنة بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والمجتمع.

إن التزام مصرفنا بنشر ثقافة الحوكمة السليمة من شأنه أن يساعد المديرين والموظفين على تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم لضمان تأمين عوائد جيدة على الاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية على المدى الطويل.

مصرف المنصور
MANSOUR BANK للإستثمار
مجموعة بنك قطر الوطني

البطاقة الإئتمانية

سقف يصل لغاية $10,000

اشتري الي تريده وسدد بس 5% شهرياً

اجهزة الدفع
الاكتروني POS

تدعم ملايين
المواقع الالكترونية

مقبولة على جميع أجهزة
الصرافات الآلية ATM

التدقيق الداخلي

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي

وضع المصرف نظام رقابة داخلية يشتمل على معايير وادوات ادارة المخاطر المتعلقة بأعمال المصرف ، حيث تم اعداد السياسات والاجراءات وادوات لادارة المخاطر على جميع مستويات المصرف .

يهدف نظام الرقابة الداخلية في مصرف االمنصور للاستثمار الى الالتزام بالمتطلبات النظامية وسلامة السجلات والتقارير الداخلية والخارجية ، وكذلك سلامة اجراءات العمل وأمن المعلومات .

ولتأكيد فاعلية النظام تم تحديد خطوط الدفاع والرقابة الداخلية على ثلاث مستويات :

المستوى الاول : مستوى قطاعات الاعمال وادارة العمليات والتي تشكل خط الدفاع الأول .

المستوى الثاني : مستوى ادارات مساندة الاعمال وادارات الرقابة والتي تشكل خط الدفاع الثاني .

المستوى الثالث : مستوى ادارة التدقيق الداخلي والتي تشكل خط الدفاع الثالث .

يعمل مصرف المنصور للاستثمار بصفة دورية على اجراء المراجعات على نظام الرقابة الداخلية لتحسين فاعليته على جميع المستويات ، كما تقوم ادارة المخاطر وادارة الامتثال بأجراء مراجعات دورية بصفة مستقلة ويتم رفع التقارير ذات العلاقة الى لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ، كما تتأكد الادارة التنفيذية من وضع اجراءات معالجة مواطن الضعف والملاحظات أينما وجدت.

تقوم ادارة التدقيق الداخلي - بصفتها المستقلة - بأجراء عدد من زيارات التدقيق سنوياً بناءً على الخطة المعتمدة من قبل لجنة التدقيق ، وتتبع الادارة في اجراؤها لهذه الزيارات الاسلوب المبني على المخاطر والذي يهدف الى التأكد من اجراءات الرقابة الداخلية المشمولة في التدقيق كافية وفعالة ومستقرة .

كما يجدر التنويه الى انه مهما كان النظام الرقابي فعال فأنه لايمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً على تلك الفاعلية نظراً لطبيعة المخاطر المتجددة ، كما انه قد تنشأ هنالك قيود تمنع النظام من اكتشاف بعض الثغرات أو منعها .

تم تنفيذ زيارات التدقيق من قبل خطوط الدفاع الثاني والثالث حسب الخطط السنوية المعتمدة في العام 2023 ، بالاضافة الى متابعة اجراءات معالجة مواطن الضعف والقصور بصورة منتظمة ورفع التقارير اللازمة للجنة ادارة المخاطر ولجنة التدقيق بما تم اتخاذه ، والتأكد من وضع الضوابط الكفيلة بعدم تكرار الملاحظات .

تتكون البيئة الرقابية للمصرف من ادوات عديدة لمواجهة المخاطر الرئيسية ، فقد قام المصرف بانشاء لجان مختلفة للاشراف على عمليات المصرف وادواره ومسؤولياته ، ووضع المصرف هيكلاً تنظيمياً معتمداً وهيكلاً للادارات يوضح الصلاحيات وفصل الاعمال والادوار والمسؤوليات ، ويتم مراجعته من حين الى اخر .

تقوم ادارة المصرف بالتاكد من ان الصلاحيات المكلف بها الموظفين تتطابق مع مسؤولياتهم مع وجود مستوى مقبول من التفويض وفصل المهام ، وتخضع صلاحيات ومسؤوليات الموظفين لمراجعة دورية وفقاً لمتطلبات الاعمال وتغيرات الهيكل التنظيمي .

وأستناداً على التقارير الدورية التي عرضت على لجنة التدقيق في عام 2023 من قبل كل من ادارة التدقيق الداخلي وادارة الامتثال والمدققين الخارجيين وتقارير الادارة التنفيذية ، ترى اللجنة سلامة وفعالية كفاءة الضوابط المالية والتشغيلية وأنه لايوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في اعمال المصرف خلال العام 2023 بما يؤثر على سلامة وعدالة القوائم المالية .

ويبقى مصرف المنصور للاستثمار مستمراً في الحفاظ على مستوى جيد من الالتزام بالضوابط والانظمة الداخلية للمصرف .

التدقيق الداخلي

يوفر التدقيق الداخلي للمصرف ضماناً مستقلاً وموضوعياً لاصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن فعالية ادارة المخاطر في المصرف ، واطار الرقابة الداخلية في مجالات المخاطر المهمة .

تغطي اعمال التدقيق الداخلي المستندة الى المخاطر اعمال المصرف وعملياته ودعمه ، ويتم رفع النتائج الى الادارة العليا واصحاب المصلحة الرئيسيين الاخرين ، مع مراقبة التقدم المحرز على صعيد خطط الاصلاح ومقارنته بتواريخ الانجاز المعتمدة ، وتكون الادارة مسؤولة عن ضمان معالجة المشكلات التي يثيرها التدقيق الداخلي ضمن اطار زمني مناسب يتم التوافق عليه ، حيث تتلقى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة تقارير التدقيق الداخلي حول مجموعة من الامور بعد الانتهاء من مهامها أو تحقيقاتها أو اعمال التدقيق المستقلة والقائمة على المخاطر ، وتجتمع بصفة دورية مع مدير التدقيق الداخلي للمصرف .

يتم تنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي بشكل مستقل تحت اشراف لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة ، حيث يتبع مدير التدقيق الداخلي للمصرف رئيس لجنة التدقيق وظيفياً ، بينما يتبع للمدير المفوض للمصرف ادارياً ، ويتبع موظفو التدقيق الداخلي مباشرةً لمدير التدقيق الداخلي للمصرف ويرفعون تقاريرهم له .

وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق االداخلي وميثاق التدقيق التدقيق الداخلي المعتمد في مصرف المنصور للاستثمار فأن من مسؤوليات مدير ادارة التدقيق الداخلي وضع خطة سنوية للتدقيق الداخلي تحدد الاهداف العامة والتفصيلية والجدول الزمني لتنفيذها وتقديمها الى لجنة التدقيق للموافقة عليها ، وبناءً عليه قام فريق التدقيق الداخلي بتقييم المخاطر في ادارات المصرف ووضع خطة تدقيق مبنية على المخاطر .

ان اهم الخطوات التي تم اتباعها خلال عملية اعداد خطة التدقيق هي :

الخطوة الأولى : تحديد وتقييم المخاطر

تم تقييم المخاطر المتأصلة في ادارات المصرف (وهي المخاطر الناتجة عن طبيعة النشاط بغض النظر عن اجراءات الرقابة المتبعة وكذلك البيئة المحيطة والأخطاء البشرية) من خلال القيام بما يلي:

1 - معرفة توجيهات الادارة العليا من خلال الاجتماع مع المدير المفوض .

2 - تم تحديد معايير لتقييم المخاطر في كل ادارة كما يلي :

- مخاطر الالتزام بالقوانين والأنظمة.
- المخاطر المالية (تتضمن الموازنة ، مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ... الخ).
- عدد الموظفين.
- مخاطر السوق والسمعة.
- مخاطر الاحتيال والأخطاء الجسيمة.
- خبرة وعمر الإدارة.
- مستوى تعقيد العمليات والاجراءات في الادارة.
- الفترة الزمنية منذ آخر مهمة تدقيق.

الخطوة الثانية : اعداد خطة التدقيق

بعد الانتهاء من عملية تقييم المخاطر لجميع ادارات المصرف تم تصنيف الادارات حسب معدل الخطر الموجود في كل منها بحيث كانت الأولوية في التدقيق للادارات ذات معدل المخاطر الأكثر ارتفاعاً ، وبعد ذلك تم تحديد الادارات التي سيتم التدقيق عليها من خلال اعداد جدول زمني يشمل التواريخ المتوقعة للبدء والانتهاء من كل مهمة تدقيق وعدد الأيام اللازمة لإنجازها .

اهم منجزات ادارة التدققي الداخلي للعام 2023

تم انجاز تقييم ذاتي مصحوب بتأكيد خارجي مستقل والحصول على تقييم ((مطابق بشكل عام)) .

تشير هذه المراجعة الى ان نشاط التدقيق الداخلي ملتزم بتحسين جودة اداءه ومهنيته ويستخدم ...

أفضل الممارسات ويتوافق مع المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي .

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

حساب التوفير

تعاملاتك المصرفية اليومية
وياها فوائد على الرصيد !

الحوكمة

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

المقدمة:

تبنى مصرف المنصور نظام حوكمة قائم على ركائز الحوكمة السليمة وافضل الممارسات وبالشكل الذي يتوافق مع المتطلبات التشريعية ذات العلاقة، يحدد نظام الحوكمة في مصرف المنصورخطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة من خلال مصفوفة الصلاحيات والهيكل التنظيمي الذي يحدد العلاقة بين مجلس الأدارة والأدارة التنفيذية وباقي الموظفين

لاتتهاون أدارة المصرف في الالتزام بأقصى درجات الشفافية عند الافصاح عن بياناتها المالية وغيرالمالية وفقاً لأفضل المعايير المحاسبية الدولية،حيث تؤمن أدارة المصرف بأن توفير المعلومات بشكل دقيق وأتاحتها في الوقت المناسب للمساهمين وأصحاب المصالح هو حق من حقوقهم وضرورة لتمكينهم من اتخاذ القرارات واحد سبل تحقيق مبدأ المساءلة.

يراعي دليل الحوكمة في مصرف المنصور إرساء مبدأ العدالة في كافة التعاملات التي تتم مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك من خلال سياسات واجراءات صارمة تضمن التعامل النزيه والأخلاقي دون وجود أي معاملة تفضيلية،كما ويضمن لصغار المساهمين الحصول على كافة حقوقهم المنصوص عليها في القوانين والتشريعات النافذة كحضوراجتماع الهيئة العامة وتوفير المعلومات لهم كغيرهم من المساهمين وغيرذلك من الحقوق.

يعتقد مصرف المنصور أن من الضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة بشكل سليم لتحقيق أهدافه ورؤيته وهو مايتطلب أكثرمن وضع سياسات واجراءات ومواثيق بل لابد من غرس ثقافة الحوكمة والسلوك المهني لدى المدراء والموظفين على حد سواء لتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة التشغيلية والالتزام بالسلوك القويم والحفاظ على الملاءمة المالية.

أهم انجازات مصرف المنصور للاستثمار لعام 2023 للسعي في تعزيز ممارسة وتدابير الحوكمة:

1- تحديث دليل الحوكمة في مصرف المنصور ليتماشى مع أفضل الممارسات الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) .
2- تعزيز النزاهة من خلال تحديد حالات تضارب المصالح الفعلية والمحتملة والعمل على إدارتها على نحو ملائم.
3- خلق بيئة أفصاح أخلاقية ،من خلال الافصاح عن جدول أعمال الهيئة العامة للمساهمين وكذلك محضر إجتماع الهيئة العامة للعام السابق على الموقع الألكتروني للمصرف.
4- حماية حقوق المساهمين، وهي الأولوية القصوى، من أي انتهاك وحماية الأصول الخاصة بهم من أي حالات إساءة الاستخدام.
5- مراجعة وتحديث سياسات الحوكمة، لدى المصرف العديد من السياسات التي تمكن من تحسين تطبيق الحوكمة والالتزام بالمعايير المهنية والاخلاقية ومنها على سبيل الذكر(مصفوفة صلاحيات مجلس الأدارة وسياسة مكافحة الرشوة والفساد وسياسة تعارض المصالح وسياسة الابلاغ عن المخالفات وسياسة الافصاح والشفافية وسياسة مكافحة الاحتيال وسياسة الاحلال الوظيفي) جميعها تخضع للمراجعة الدورية بشكل مستمر لضمان توافقها مع آخر المتطلبات القانوية وافضل الممارسات الدولية.
6- تحسين الهيكل التنظيمي ،إنشاء قسم علاقات المساهمين والحاق قسم التوعية وحماية الجمهوربمجلس الادارة حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
7- بطاقة الاداء للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، انجز المصرف الاختبار الثاني والثالث لمشروع بطاقة الاداء بدليل الحوكمة المؤسسية وفق الموعد المحدد بكتاب البنك المركزي العراقي المرقم 478/6/9 والمؤرخ في 2023/8/2.
8- تقييم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة والتقييم الذاتي لأداء مجلس الإدارة.
9- تعزيز الكفاءة التشغيلية للعاملين.
10- تطوير العلاقات مع الجهات التنظيمية من خلال الاستفسار والمتابعة والتعليقات والمتطلبات بشأن التعاميم الجديدة وإبلاغ الشروط والمتطلبات، إضافة إلى إرسال التقارير الدورية بالمواعيد المحددة بالدقة المطلوبة.
11- انجاز التقييم الذاتي لبرنامج مكافحة الرشوة والفساد بالتنسيق مع الشريك الاستراتيجي (بنك قطر الوطني).

مجلس الإدارة:

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة بتوفير القيادة الرائدة للمصرف في إطار من الضوابط الحكيمة والفعالة والتي تتيح له تقييم المخاطر وإدارتها، كما يتمتع مجلس الإدارة بالسلطة الكاملة لإدارة المصرف والسعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل بإيجاد القيمة للمساهمين، مع الأخذ بالاعتبار استمرارية الأعمال وتحقيق الأهداف الخاصة بالشركات، وعلى اعتبار أن مصرف المنصور للاستثمار هو مصرف مرتبط بمجموعة بنك قطر الوطني لذلك يكون لمجلس إدارته دور مزدوج يتعلق الأول بالإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالعمليات في جمهورية العراق ويتعلق الثاني بالمنافع المتبادلة مع المجموعة.

مسؤوليات وواجبات مجلس الإدارة:

من أهم المهام التي يتولى مجلس الإدارة القيام بها إضافة إلى ما تنص عليه القوانين والأنظمة ذات الصلة، هي:

الرؤية والاستراتيجية

- تحديد الاستراتيجيات العامة للمصرف والموافقة على سياسات المصرف وإجراءاته، أهدافه ومراجعتها بشكلٍ دوري.

الإشراف على الإدارة:

- متابعة تنفيذ الخطط والمهام من خلال لجانه التخصصية التي تقوم بدورها بدراسة التقارير التي تُرفع إليه من الإدارات الرقابية الثلاث (إدارة الامتثال – إدارة التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر).
- توفير الإدارة الفعالة لشؤون المصرف الرئيسية.
- تحديد المستحقات وتقييم الأداء وضمان التخطيط لتعاقب الموظفين.

البيانات المالية والاستثمار:

- التدقيق والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف والتوجيه بشأنها.
- دراسة السياسات التمويلية والاستثمارية للمصرف وتحديد أسسها.
- دراسة السقوف الائتمانية لدى المصارف المراسلة والمصادقة عليها.

الحوكمة ومراقبة الامتثال:

- إعداد واعتماد قواعد حوكمة الشركات في المصرف من خلال إصدار دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف ومراجعته بشكل دوري.
- مراجعة بيانات إدارة المخاطر لاسيما الخاصة بكفاية رأس المال ومخاطر التمويل والتشغيل والتوجيه بشأنها، إضافةً إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة.
- الاطلاع على تقارير المدقق الداخلي والخارجي والاجتماع مع الأخير، والتوجيه بشأن الملاحظات وصولاً للخطوات التصحيحية.
- الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال بهدف الوقوف على نقاط الخلل والتوجيه باتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار منع تكرارها.
- ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والنظام الأساسي للمصرف.

أولاً: اجتماعات مجلس الإدارة:

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام بحد أدنى ستة اجتماعات سنوياً، وذلك انسجاماً مع قانون الشركات بهذا الشأن، ويمكن أن تتم الدعوة إلى هذه الاجتماعات أو أي اجتماعات إضافية بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة ويجب توجيه الدعوة لأعضاء المجلس قبل أسبوع واحد من تاريخه. عقد مجلس الأدارة ستة إجتماعات خلال عام 2023 .

ثانياً: لجان مجلس الإدارة:

يساعد مجلس الإدارة خمس لجان متخصصة ومنبثقة عنه ترفع التقارير بشكل مباشر إليه وتقوم بالمسؤوليات والمهمات الموكلة إليها بموجب دليل الحوكمة، وكذلك الصلاحيات المفوضة لها للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والفنية وأكثرها كفاءة وفاعلية، وهي:

1. اللجنة التنفيذية وأهم مهامها:

- مراجعة الاستراتيجية وخطط العمل السنوية وموازنات المصرف بناءً على الظروف الاقتصادية والسوقية وتوجيهات مجلس الادارة.
- مراجعة طلبات الائتمان والموافقة عليها وفقاً للصلاحيات.
- مراجعة تقديم التوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها حيال القروض المتعثرة وفقاً للحدود والصلاحيات الممنوحة من مجلس الإدارة.

2. لجنة الترشيحات والمكافآت وأهم مهامها:

- تحديد وتقييم المرشحين المؤهلين لشغل مناصب مجلس الإدارة والمدير المفوض وفقاً لمعايير الكفاءة بالإضافة إلى متطلبات الاستقلالية.
- متابعة عملية التدريب والتطوير المهني.
- مراجعة المبادئ التوجيهية للمكافآت والحوافز.

3. لجنة الحوكمة وأهم مهامها:

- إدارة عملية إعداد وتحديث دليل الحوكمة والإشراف عليها بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية ولجنة التدقيق .
- التأكد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المصرف.

4. لجنة المخاطر وأهم مهامها:

- مراجعة واعتماد موافقة مجلس الإدارة على استراتيجية إدارة المخاطر وشهية المخاطر.
- الموافقة على أطر المخاطر والسياسات وهياكل الرقابة والإشراف على تنفيذ السياسات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- تقييم أنشطة الرقابة التي تقوم بها لجنة المخاطر التابعة للجنة التنفيذية .
- تحديد المخاطر التشغيلية، الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة.
- التأكد من عدم وجود أي تأثير جوهري أو خطر فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات اعرف عميلك.

5. لجنة التدقيق وأهم مهامها:

- مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة .
- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.
- مراجعة جميع الأمور المطلوب الإبلاغ عنها وفقاً لمعايير التدقيق .
- متابعة المدققين الداخليين والخارجيين في أي تزوير أو أعمال غير مشروعة و / أو قصور في الرقابة الداخلية .
- مراجعة أي غرامات تفرضها الجهات التنظيمية .
- مراجعة واعتماد ميثاق وخطط وأنشطة وإعداد الموظفين لإدارة التدقيق .
- مراجعة فعالية التدقيق الداخلي، بما في ذلك الامتثال لمعايير معهد المدققين الداخليين لممارسة المهنة .
- التأكد من كفاءة مدير الامتثال والموظفين .
- التأكد من الكفاءة في الكشف عن الخروقات والمخالفات وضمان عدم وجود أي عوامل تؤثر على الاستقلالية والموضوعية .
- التأكد من رفع التقارير وفقاً لمتطلبات لجنة بازل وتوصيات مجموعة العمل المالي(FATF) بشأن غسيل الأموال .
- التأكد من الالتزام بتطبيق قواعد الامتثال الضريبي الأمريكي.(FATCA)
- المراجعة والتأكد من استقلالية المدققين الخارجيين.

تشكيلة لجان مجلس الإدارة:

مجلس الادارة	اللجنة التنفيذية	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة التدقيق والالتزام	لجنة الترشيحات والمكآفات
رئيس مجلس الإدارة: السيد مهدي محمد جواد الرحيم	■		■		■
المدير العام التنفيذي – رئيس القطاع الاعمال للمجموعة – ممثل بنك قطر الوطني: السيد يوسف النعمه	●				
السيد وليد عبد النور	●				
السيد أحمد نزهت الطيب				■	
السيد زيد عبد الستار البغدادي		■	●	●	
السيد عادل علي المالكي		●			●
السيد خالد أحمد خليفة السادة		●	●	●	●

■ رئيس ● عضو

حيث تساعد هذه اللجان المجلس في تنفيذ مسؤولياته الاشرافية من خلال إسداء المشورة وتقديم التوصيات وممارسة السلطة التي فوضت بها، ويشكل المجلس اللجان الرئيسية ويكون لكل لجنة ميثاق مكتوب يحدد مسؤولياتها ومهامها وسلطاتها ومدة العضوية فيها وصلاحياتها وكيفية رقابة المجلس على أعمالها وآلية رفع تقاريرها للمجلس مجتمعاً، ويجوز للمجلس إضافة لجان جديدة أو إلغاء اللجان القائمة.

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

القـرض السكنـي

يصل لغاية

300,000,000

دينار عراقي

ومدة سداد تصل الى

سنـــوات **10**

أمتـلك منـزل أحـلامـك!

تقرير لجنة
مراجعة الحسابات

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

السادة أعضاء الهيئة العامة لمصرف المنصور للإستثمار المحترمين

تحية طيبة وبعد ..

استناداً لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف في إجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 28 تشرين الأول 2020 على انتخاب وتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من السادة المدرجة أسماؤهم أدناه :

1- أحمد نزهت الطيب / رئيساً .
2- د. زيد عبد الستار البغدادي / عضواً .
3- خالد أحمد خليفة السادة / عضواً .

باشرت اللجنة الأعمال المكلفة بها بموجب المادة 24 من القانون المشار اليه آنفاً ، إذ قامت بمراجعة وتدقيق وفحص جميع أنشطة وأعمال المصرف وبياناته وحساباته الختامية وتقاريره المختلفة للفترة من 1 كانون الثاني 2023 ولغاية 31 كانون الأول 2023، بالإضافة الى تقرير مجلس الإدارة السنوي الثامن عشر الذي تم إعداده وفقاً لمتطلبات وأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وتعليمات البنك المركزي العراقي ومعايير المحاسبة المحلية والدولية، واستمراراً بالعمل بتعليمات البنك المركزي العراقي بشأن تكليف مراقبي حسابات عدد 2 لتدقيق ومراقبة حسابات المصرف فقد أسندت هذه المهمة الى مراقبي الحسابات كلٌ من مكتب السيد الدكتور حسيب كاظم الجويد والسيد إياد رشيد القريشي حسب قرار الهيئة العامة باجتماعها السنوي المنعقد بتاريخ 6 نيسان 2023 .

استناداً للتشريعات والقوانين النافذة ووفقاً لإجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محلياً ودولياً فقد أجرينا مراجعة للبيانات والمعلومات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين والتي تتعلق بالأعمال والأنشطة المصرفية المنفذة من قبل المصرف خلال عام 2023.

ووفقاً للبيانات والمعلومات والإيضاحات التي حصلنا عليها من المصرف للفترة المذكورة فإننا نؤيد كافة الملاحظات التوضيحية التي تضمنها تقرير مراقبي الحسابات ، كما نبين الآتي :

1- إن جميع الاجراءات المحاسبية المعمول بها من قبل المعنيين في المصرف كانت منسجمة ومتوافقة مع القواعد والأعراف والأصول المحاسبية النافذة ومعايير المحاسبة المحلية والدولية .
2- استيفاء وشمولية خطة التدقيق الداخلي السنوية المعتمدة من قبل قسم الرقابة الداخلية لكافة الأعمال والأنشطة التي زاولها المصرف خلال عام 2023 بكافة فروعه وإدارته العامة وكانت تسير وفقاً للعمل الرقابي السليم.
3- تم الإطلاع على الكشوفات المالية المدققة ومراجعتها وفقاً للأصول بالإضافة الى تقرير مراقبي حسابات المصرف بشأنها وقد تم إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوصها رغم أن الملاحظات كانت إيجابية.

4- أن التقارير الصادرة عن قسم مراقبة الإمتثال كانت تشير الى إلتزام المصرف العالي بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، الرقابية والإشرافية، كما لاحظنا بأن هناك إلتزام عالي من قبل المصرف بتلك القوانين والأنظمة والتعليمات وفي مقدمتها قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، وقانون غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015، ولم يثبت لدينا ما يدل على قيام المصرف بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

5- إن التقارير الصادرة عن الجهات المعنية في المصرف بشأن فعالية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية والتقارير المالية وسياسات واجراءات أمن وتكنولوجيا المعلومات وخطط الطوارئ الخاصة بمعالجة المعلومات المالية في حال حدوث أي خلل في النظام كانت تشير الى تحقيق مؤشرات إيجابية وعالية وهي متفقة مع الضوابط والأصول والمعايير السليمة بما يجنب التعرض للمخاطر المحتملة.

6- من خلال تدقيق ومراجعة التقارير التي قام المصرف بتقديمها الى البنك المركزي العراقي تأكد لدينا بأنها تعكس الواقع الفعلي لعمل المصرف وأنشطته المصرفية لعام 2023.

7- إن البيانات والتقارير والمعلومات التي تضمنها التقرير السنوي كانت شاملة وواضحة ومغطية لكافة جوانب وأنشطة عمل المصرف خلال عام 2023 وهو معد بشكل دقيق ومفصل وواضح.

8- تمت مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها وكانت تسير وفقاً لما مخطط لها، كما قمنا بمراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية وكانت إيجابية.

9- تأكد لدينا إلتزام المصرف بجميع الافصاحات الواردة والمحددة في معايير الإبلاغ الدولية المالية IFRS والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة ، كما إنها مستوفية ودقيقة وأن الإدارة التنفيذية على علم بجميع التغيرات التي طرأت على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.

10- أطلعت اللجنة على التقارير الخاصة بالجوانب القانونية والتي يمكن أن تؤثر بشكل هام على التقارير المالية للمصرف وكانت معدة وفقاً للأصول وتعكس الواقع الفعلي.

11- من خلال الاجتماع مع المدققين الداخليين والخارجيين لم يتبين لنا وجود أي من حالات التدليس أو الأعمال غير القانونية أو النقص في إجراءات الضبط الداخلي والمواضيع الأخرى المشابهة.

12- لاحظت اللجنة وجود مكتب مستقل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس ويعمل بمهنية عالية ويتولى تطبيق السياسات والعمليات الخاصة بالزبائن والتعرف عليهم، وهناك تطبيق عالي للأنظمة والقوانين النافذة المحلية والدولية.

... وتقبلـوا منا فائـق التقدير والإحتـرام ...

أحمد نزهت الطيب
عضـو مجلـس الإدارة
رئيس لجنة مراجعة الحسابات

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

مصرف المنصور للاستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

بطاقتك المصرفية

مقبولة على جميع أجهزة
الصرافات الآلية ATM

تدعم ملايين
المواقع الالكترونية

اجهزة الدفع
الاكتروني POS

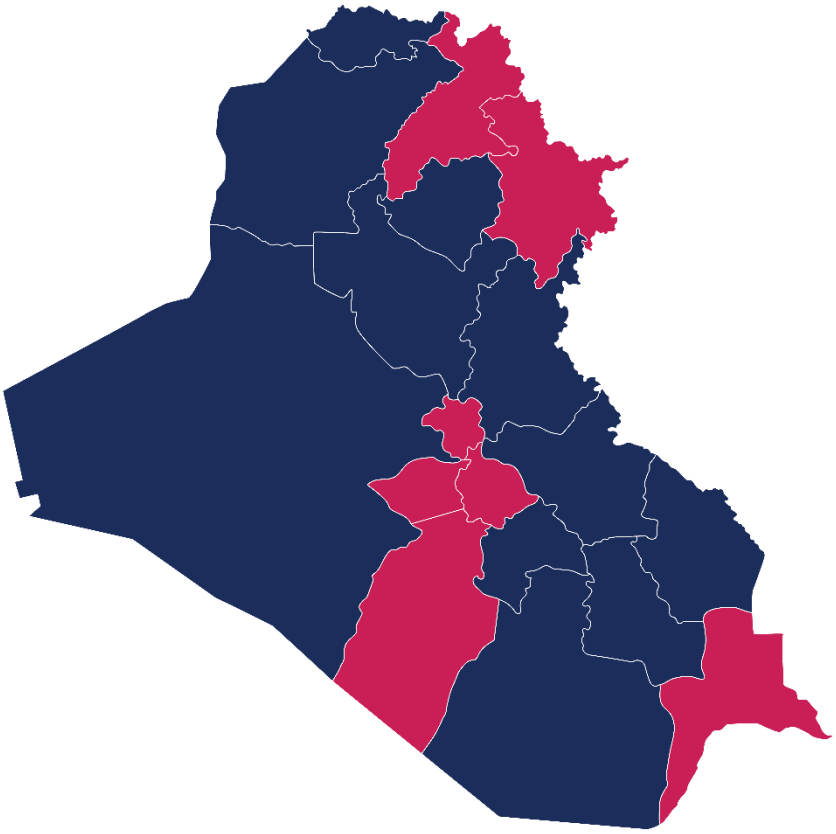

فروع المصرف

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

فروع مصرف المنصور للاستثمار

اسم الفرع	اسم مدير الفرع	الموقع	رقم الهاتف
الفرع الرئيسي	السيد آسر رياض صديق	بغداد: الكرادة خارج – البو جمعة	07746669720
فرع السليمانية	السيد ديار هوشيار عبد القادر	السليمانية: شارع سالم – قرب شركة آسيا سيل	07746669730
فرع أربيل	السيدة ديلان سردار	أربيل: طريق كويسنجق – قرب مستشفى الرسول	07746669740
فرع الكرخ	السيد أحمد محمد صادق	بغداد: شارع 14 رمضان- مقابل شركة زين للاتصالات	07746669750
فرع كربلاء	السيد سعد عبد الهادي	كربلاء: شارع الإسكان	07746669760
فرع البصرة	السيدة علا فالح	البصرة: شارع الاستقلال – مجاور وحدة مكافحة الشغب	07746669770
فرع النجف	السيد جليل محمد كاظم	النجف:الحنانة شارع نجف-كربلاء – مقابل محطة وقود الكرار	07746669780
فرع الحلة	السيد علي حافظ صاحب	الحلة: شارع 40	07746669790

تقرير مدققي
الحسابات المستقلين

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ـ مراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

العدد: A/1 ــ 1

بغداد في: 27/كانون الثاني/2024

الى / السادة مساهمي مصرف المنصور للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) المحترمين

م /تقرير مراقب الحسابات

تحية طيبة .....

يسرنا ان نعلمكم بأننا قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي لمصرف المنصور للأستثمار (شركة مساهمة خاصة) كما في 31/كانون الاول /2023 وقائمتي الدخل والدخل الشامل الاخر وبيان التغيرات في حقوق المالكين وكشف التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ ، والايضاحات التي تحمل التسلسل (من 1 الى 40) والتقرير السنوي لأدارة المصرف المعد بمقتضى احكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ووفقاً لمعايير التدقيق المحلية والدولية المعترف بها .

وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لاداء مهمتنا التي قمنا بها طبقاً للتشريعات النافذة ووفقاً لأ جراءات التدقيق المتعارف عليها والتي شملت الاختبارات اللازمة لأوجه نشاط المصرف الواقعة ضمن اختصاصنا .

مسؤولية الادارة

ان الادارة هي المسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية بالاضافة الى مسؤوليتها في اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية ، والتي قد تكون ناتجة عن الاخطاء والتلاعب ، كما تشمل هذه المسؤولية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المعقولة .

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الرأي الفني المحايد عن البيانات المالية المقدمة لنا وذلك وفقاً لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية , وتتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز التدقيق للحصول على تأكيد معقول عنها فيما اذا كانت البيانات خالية من اي خطأ جوهري ويشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيده للمبالغ الظاهرة في قائمة المركز المالي والحسابات الختامية الاخرى للسنة المالية المنتهية في 31/كانون الاول/2023 والافصاح عنها. كما يشمل تقييماً للمبادىء المحاسبية التي اعتمدتها الادارة وفي اعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه , ولدينا الايضاحات والملاحظات التالية:

1. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية :

ان مصرف المنصور للأستثمار قام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للسنة الثامنة على التوالي وبهذا الصدد:

أ- تم تقييم العقارات العائده لمصرف المنصور خلال سنة 2023 من قبل الخبير القضائي لاجراء التقييم لقيمة العقارات السوقية وقد توصلت ادارة المصرف الى قرار بأن القيمة السوقية للعقارات التي يمتلكها المصرف وفق الاسعار السائدة مقاربة للقيمة الدفترية للعقارات وبالتالي لايستوجب اتخاذ أي إجراء محاسبي بصدد احتساب التدني الحاصل في قيمة الموجودات وفقاً لمعيار المحاسبي رقم 36.

ب- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي IFRS رقم (9) للسنة الخامسة على التوالي وتم أحتساب التخصيصات المطلوبة لمواجهة التغييرات الحاصلة في الخسائر الائتمانية المتوقعة استرشاداً بتوجيهات البنك المركزي العراقي الواردة بكتابه المرقم 466/6/3 في 2018/12/26 "التعليمات الارشادية لاعداد القوائم المالية للمصارف" ، وكانت نتائج التطبيق متوافقة مع متطلبات المعيار رقم (9) وتم عكس المبالغ المطلوب تخصيصها ضمن حساب التخصيصات والارباح والخسائر .

ج- قام المصرف بتطبيق معيار الأبلاغ المالي رقم (16) "عقود الايجار" حيث تم تصنيف عقود الايجار الى عقود ايجار تمويلية والأعتراف بالايجارات كاصول في قائمة المركز المالي والاعتراف بالالتزامات على تلك العقود في جانب المطلوبات وتم اعتماد مصروف الاستهلاك ومصروف الفائده في بيان الدخل .

2. النقود :

أ- تم تقييم الموجود النقدي للعملة الاجنبية كما في 31/كانون الاول/2023 على اساس اسعار الصرف الاتية:

ت	العملة الأجنبية	سعر الصرف
1	الدولار الأمريكي	1310 دينار لكل دولار
2	اليورو	1,454.493دينارلكل يورو
3	الباون	1,676.014 دينار لكل باون
4	الريال القطري	359.297 دينار لكل ريال
5	الدرهم الامارتي	359.289 دينار لكل درهم

ب- اعتمد المصرف على السويفت الصادر من المصارف الخارجية لأغراض المطابقة في 31/كانون الاول /2023 ، وذلك لعدم ورود كتب تأييد ارصدة حسابات بعض المصارف بالرغم من مطالبة المصرف بذلك من المصارف الخارجية .

ج- إرتفع رصيد مخصص المصارف (المحلية والخارجية) بنسبة (68%) عن السنة السابقة حيث بلغ (11,715) الف دينار في 31/كانون الاول /2023 , مقارنة بـ (6,965) ألف دينارفي 31/كانون الاول/2022 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9) .

د- إرتفع رصيد مخصص النقد لدى البنك المركزي العراقي بنسبة (44%) عن السنة السابقة حيث بلغ (257,465) الف دينار في 31/كانون الاول /2023 , مقارنة بـ (179,000) ألف دينارفي 31/كانون الاول/2022 استرشادا لمتطلبات تطبيق المعيار الدولي رقم (9).

هـ - بلغت نسبة النقد لدى المصارف الخارجية (34%) الى راس المال والاحتياطيات السليمة بضمنها مانسبته (9%) تمثل الارصدة التي تخص حسابات حوالات المزاد .

3- الائتمان النقدي:

أ- إرتفع الائتمان النقدي بنسبة (16.5%) عن السنة السابقة ، حيث بلغ رصيد الائتمان النقدي (223,542,438) ألف دينار كما في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (191,825,114) ألف دينار كما في 31/كانون الاول/2022 ، وان (11%) من الائتمان النقدي هو حسابات جارية مدينة.

ب- الضمانات المقدمة من قبل الزبائن عبارة عن(ضمان عقاري، كفالة شخصية ، اضافة الى صك وكمبيالة).

ج- ضمن رصيد الائتمان النقدي مبلغ (34,822,995) الف دينار يمثل ائتمان غير منتج مانسبته 15.6% من اجمالي الائتمان النقدي وتم احتساب مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة له مبلغ (9,395,012) الف دينار، وتم احتساب فوائد معلقة مبلغ (18,178,186) الف دينار , والمبلغ المتبقي (7,249,797) الف دينار مغطى بضمانات (عقارية , اسهم) .

د- بلغت نسبة الائتمان النقدي المستغل الى حجم الودائع 33% وهي ضمن النسبة المحدده البالغة 75% الصادرة عن البنك المركزي العراقي .

هـ- بلغ حجم الائتمان النقدي المستغل كما في 31/كانون الاول/2023 مبلغاً وقدرة (223,542,438) ألف دينار موزعة على:

التفاصيل	عدد الحسابات	المبلغ (دينار)	المبلغ (دولار مقيم بـ 1310)	المجموع (دينار)	الاهمية النسبية
أقل من 100 مليون دينار	537	8,578,357,521	891,120,721	9,469,478,242	4%
من 100 الى 500 مليون دينار	190	42,201,286,708	2,758,328,638	44,959,615,346	20%
من 500 مليون الى 1 مليار دينار	51	26,888,493,207	7,690,945,260	34,579,438,467	16%
من 1 مليار الى 5 مليار دينار	47	75,917,075,356	26,996,988,437	102,914,063,793	46%
من 5 مليار الى 10 مليار دينار	2	8,393,106,071	5,568,197,208	13,961,303,279	6%
من 10 مليار فأكثر	1	17,658,539,684		17,658,539,684	8%
المجموع	828	179,636,858,546	43,905,580,264	223,542,438,810	%100

أ- بلغ مجموع الائتمان النقدي المستغل لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (135,735,364) ألف دينار ويمثل نسبة (60 %) من حجم الائتمان النقدي المستغل والبالغ (223,542,438) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية ،اغلب الضمانات المقدمة للائتمان النقدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن (عقار,كمبيالة, كفالة, اسهم).

ب- لايوجد ائتمان ممنوح لذوي الصلة لسنة 2023 وحسب تأييد وشهادة الادارة بذلك .

ج- تم احتساب مخصص الائتمان النقدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (10,367,669) الف دينار في 31/كانون الاول/2023 ، مقارنة بـ (6,505,759) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2022 وتم تحميل مبلغ (3,000,000) الف دينار على حساب الارباح والخسائر والمتبقي على حساب التخصيصات.

د- تم تحويل مبلغ (1,790,777) الف دينار يخص تسهيلات ائتمانية مباشره الى بنود خارج الميزانية حيث تم اخذ موافقة البنك المركزي العراقي .

4- الائتمان التعهدي:

أ- ارتفع رصيد الائتمان التعهدي بنسبة (90%) عن السنة السابقة حيث بلغ (245,504,691) الف دينار في 31/كانون الاول/2023 ، مقارنة بـ (129,161,630) الف دينار في 31/كانون الاول/2022.

ب- تم احتساب مخصص الائتمان التعهدي بما يتناسب مع متطلبات المعيار الدولي رقم (9) وبمبلغ مقداره (434,335) الف دينار في 31/كانون الاول/2023 ، مقارنة بـ (649,393) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2022 (وإن سبب الانخفاض المخصص اغلب الائتمان التعهدي ضمانات عقارية وتأمينات نقدية 125%) وتم إرجاع الفرق على حساب التخصيصات.

ت- بلغ مجموع الائتمان التعهدي (خطابات ضمان- اعتمادات مستندية) الممنوح لاكبر (20) زبون مبلغاً وقدره (215,724,470) ألف دينار ويمثل نسبة (88%) من حجم الائتمان التعهدي الممنوح والبالغ (245,504,691) ألف دينار بتاريخ البيانات المالية.

ث- اغلب الضمانات المقدمة للائتمان التعهدي لاكبر (20) زبون هي عبارة عن(تأمينات نقدية 100%-وتأمينات نقدية 15% - كفالة -عقارية-ضمان عقاري خارج البلاد)

ج- بلغت نسبة الائتمان التعهدي المصدر الى رأس المال والاحتياطيات السليمه (78%) .

ح- يمثل رصيد الائتمان التعهدي المصدر مايلي:

نوع الائتمان	الرصيد في 31/12/ 2023 (الف دينار)
اعتمادات مستندية	187,470,472
خطابات ضمان	58,034,219
المجموع	245,504,691

5- الاستثمارات المالية:

أ- تم تقييم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة ضمن حساب موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، وقد بلغت (1,546,521) الف دينار كما في 31/كانون الاول/2023 وكما موضحه في الفقرة (7) من ايضاحات البيانات المالية وقد بلغت نسبة الاستثمارات المذكورة الى راس المال والاحتياطيات السليمة 0.51 %.

ب- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة:

إرتفع رصيد السندات بالتكلفة المطفأة بنسبة (62%) عن السنة السابقة حيث بلغ (146,601,687) الف دينار في 31/كانون الاول/2023 ، مقارنة بـ (90,389,822) الف دينار في 31/كانون الاول/2022. حيث تمثل هذه الزيادة شراء سندات من وزاره المالية العراقية (سندات إعمار) فضلا عن ذلك شراء سندات خارجية (مصر -البحرين) ، وقد تم تقييم الموجودات المذكوره بالكلفة المطفأة بتاريخ البيانات المالية .

6- الموجودات الاخرى :

بلغت نسبة الموجودات الاخرى الى اجمالي الموجودات المتداوله (1.6%) وهي إقل من النسبه المحددة من قبل البنك المركزي العراقي .

7- التخصيصات :

أ- إنخفض رصيد التخصيصات المتنوعة بنسبة (74%) عن السنة السابقة حيث بلغ (2,329,632) الف دينار في 31/كانون الاول/2023 ، مقارنة بـ (8,958,985) الف دينار في 31/كانون الاول/2022 ، وأن اسباب الانخفاض كما موضح ادناه :-

- تم اطفاء مبلغ (2,812,316) الف دينار من حساب الموجودات الاخرى (طلبات التعويض) التي تم استقطاعها من البنك المركزي العراقي سابقاً.
- وأن المبالغ المتبقية استخدمت لمعالجة الخسائر الائتمانية المتوقعه لمعيار رقم (9) وكما موضح في البيانات المالية للسنة المالية 2023 بالايضاح (رقم 17) .

8- الودائع والتأمينات النقدية:

أ- ودائع البنوك ومؤسسات مصرفيه: إرتفعت ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بنسبة (13%) عن السنة السابقة حيث بلغت (6,168,927) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (5,442,710) ألف دينار في 31/كانون الاول/2022.

ب- ودائع العملاء: إرتفعت ودائع العملاء (حسابات جارية تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لاجل) بنسبة (73%) حيث بلغت (670,582,120) ألف دينار في 31/ كانون الاول/2023 مقارنة بـ (387,164,986) ألف دينار في 31/كانون الاول/2022.

ج- تأمينات نقدية: ارتفعت التأمينات النقدية المستلمة بنسبة 198% عن السنة السابقة حيث بلغت (119,563,129) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (40,041,947) ألف دينار في 31/كانون الاول/2022 وذلك نتيجة الارتفاع الحاصل في الائتمان التعهدي المصدر خلال السنة الحالية موضوع التدقيق.

9- حساب الارباح والخسائر:

حقق المصرف ربحاً مقداره (46,279,921) ألف دينار قبل الضريبة للسنة موضوع التدقيق مقارنة بـربح مقداره (14,904,184) ألف دينار للسنة السابقة حيث بلغت نسبة الارتفاع (210.5%) للاسباب التالية:

أ- إرتفاع صافي ايرادات الفوائد بنسبة (72%) عن السنة السابقة حيث بلغت (27,402,371) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (15,912,171) ألف دينار للسنة السابقة.

ب- ارتفاع صافي ايرادات العمولات بنسبة (222%) عن السنة السابقة حيث بلغت (29,972,388) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (9,305,360) ألف دينار للسنة السابقة.

ج- ارتفاع اجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة (60%) عن السنة السابقة حيث بلغت (19,330,893) ألف دينار في 31/كانون الاول/2023 مقارنة بـ (12,076,390) ألف دينار للسنة السابقة.

د- تم تحميل حساب المصاريف الاخرى بمبلغ (190,135) الف دينار يمثل فرق مبلغ الضريبة المدفوعة عن ارباح سنة 2022 وكان من المفترض تحميل المبلغ المذكور على حساب الفائض المتراكم .

10- ايراد نافذة مزاد العملة والحوالات الخارجية:

أ- بلغ رصيد حجم مشتريات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2023/1/2 ولغاية 2023/12/31 (625,800,748) دولار موزعة كمايلي:

التفاصيل	المبلغ (دولار)
مشتريات حوالات نافذة مزاد العملة	625,800,748
مجموع	625,800,748

ب- بلغ رصيد حجم المبيعات المصرف من نافذة بيع العملة الاجنبية للفترة من 2023/1/2 ولغاية 2023/12/31 (618,925,094) دولار موزعة كمايلي:

التفاصيل	المبلغ (دولار)
مبيعات حوالات نافذة مزاد العملة	618,925,094
مجموع	618,925,094

ج- بلغ رصيد الارباح المتحققة للمصرف من نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية لغاية 2023/12/31 (6,189,250,934) دينار وكما مفصل ادناه:

التفاصيل	المبلغ (دينار)
ايراد الحوالات	6,189,250,934
المجموع	6,189,250,934

د- تم اعتماد اسلوب تقديم تأييد المستفيد الاخير للحوالات الصادرة.

11- الدعاوى المقامة:

أ- بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل الغير على المصرف (5) دعوى وكما يلي:

- هناك دعوى في مرحلة التميز (إبطال معاملة رهن عقار) .
- هناك دعوى بمبلغ (221,262) الف دينار ، إدعاء تسديد كامل القرض حيث صدر قرار لصالح المصرف .
- هناك 3 دعاوى مطالبة بمكافأت نهايه الخدمة ،جزء منها قيد الترافع ، قيد التميز

ب - بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير (29) دعوى تبلغ قيمتها (13,917,607) الف دينار.

- هناك (26) دعوى قرض غير مسدد منها (8 دعاوى) صدر قرار لصالح المصرف ولازال قيد التنفيذ بالمبلغ والمتبقي قيد المرافعة .
- هناك (3) دعاوى منها دعوى صدر قرار لصالح المصرف من محكمة التميز والاخرى قيد النظر لدى محكمة البصرة.

12- نسبة كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال (83.4%) كما في 31/كانون الاول/2023 حيث انها اعلى من الحد الادنى المطلوب من البنك المركزي العراقي البالغة (12.5%).

13- نسبة السيولة:

بلغت نسبة السيولة (80.3 %) بتاريخ 31/كانون الاول/2023.

14- مراقب الامتثال:

تم الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال للسنة موضوع التدقيق وكانت معدة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وقد اشتملت على :

- أهم المؤشرات عن الوضع المالي للمصرف.
- المؤشرات عن النسب المئوية المحتسبة مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة ونسبة الائتمان النقدي الى الودائع بالاضافة الى النسب المالية الاخرى.
- جداول العقارات المملوكة للمصرف.
- الجوانب المتعلقة بعمل مجلس ادارة المصرف.
- المتطلبات القانونية.
- يقوم القسم المذكور بمتابعة ملاحظات البنك المركزي العراقي المتعلقة بمراقبة الاعمال ونتائج التدقيق المكتبي للمصرف والعمل على تصفيتها.
- ان المصرف يقوم بتحديث بيانات الزبائن عن طريق استمارة KYC بالتعاون مع قسم الابلاغ عن غسل الاموال بالمصرف وذلك لمعرفة مدى امتثال المصرف لقانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015 وكذلك تطبيق العناية الواجبة حيث اعتمدت سياسة المصرف لمصادقة قسم الامتثال على استمارة فتح الحساب الجاري KYC .

15- الحوكمة المؤسسية:

أ- اعد المصرف دليل الحوكمة وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي وتم الالتزام بمبادئ الحوكمة وفصل مهام مجلس الادارة عن مهام الادارة التنفيذية .

ب- ان الادارة التنفيذية ومجلس الادارة ملتزم بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسساتيه من خلال الافصاح بالتقارير السنوية وتقارير الحوكمة .

ت- ان المصرف ملتزم بالمتطلبات النوعية الواردة ضمن المادة 23 من دليل الحوكمة الصادرعن البنك المركزي العراقي حيث تضمنت التقارير السنوية الافصاح عن نتائج العمليات والوضع المالي للمصرف.

16- كفاية الرقابة الداخلية:

أ- ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تتناسب مع حجم وطبيعة نشاط المصرف.

ب- تم الاطلاع على تقارير قسم الرقابة الداخلية حيث كانت شاملة ومفصلة ومحددة للملاحظات الواردة من خلال سير التدقيق.

ج- وقد اشتمل نشاط قسم الرقابة الداخلية على تدقيق اعمال الاقسام التالية:

- قسم المخاطر.
- العمليات المالية.
- قسم الائتمان.
- قسم التوعية المصرفية.
- قسم المدفوعات.
- قسم تقنية المعلومات.
- اعمال فروع المصرف.
- اطلعنا على الخطة السنوية لقسم التدقيق الداخلي والتقارير المعدة من قبل القسم المقدم الينا خلال السنة موضوع التدقيق ولدينا على ذلك مايلي :-

* بلغت نسبة إنجاز الخطة السنوية (100%) من الخطة المصادق عليها من قبل مجلس الادارة وبأعتقادنا بأن الخطة ونتائج التنفيذ كانت مناسبة وتغطي كافة عمليات المصرف .

* ان عدد العاملين في قسم التدقيق الداخلي بلغ (5) موظفين في سنة 2023 .

* بلغ عدد الدورات التدريبية لكادر قسم التدقيق الداخلي لسنة 2023 (14) دورة .

17- قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب:

أ- اتخذ المصرف الاجراءات الكافية لمنع غسل الاموال وتمويل الارهاب وان هذه الاجراءات يجري تنفيذها وفقا لاحكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم 39 لسنة 2015 والانظمة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي وقد اطلعنا على تقارير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب المرسلة الى البنك المركزي العراقي والمعدة وفقاً للقانون والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

* ويمتلك المصرف انظمة الكترونيه متخصصه في غسل الاموال وتمويل الارهاب وهي

- النظام الالكتروني الخاص BL AML System من شركة PIO Tech Solutions

* تم ربط جميع الانظمه اعلاه بالنظام المصرفي .

* ان النظام الالكتروني يتضمن الحد الادنى من السيناريوهات المطلوبة من البنك المركزي العراقي البالغه 28 سيناريو .

* يتم اجراء تحديث دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة .

* يتم تصيف العملاء وفقاً للمخاطر.

* هناك بعض العمليات التي يتم التنبيه عليها من قبل نظام AML والتي يتم معالجتها من قبل القسم المذكور خلال السنة .

ب- تم اعداد دليل للسياسات والاجراءات الخاصة بقسم غسل الاموال وتمويل الارهاب اشتملت على:

- مراحل عملية غسل الاموال.
- أهمية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي على عاتق مدير قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- المسوؤلية التي تقع عاتق قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب في المصرف.
- العقوبات التي يتحملها المصرف.
- مبدأ أعرف زبونك KYC.
- اجراءات العمل الخاصة بالعناية الواجبة.

18- قسم ادارة المخاطر:

أ- أيد لنا قسم المخاطر عن عدم وجود معلومات من المرجح ان تساعد في تحديد مخاطر التحريف الجوهري الذي يسبب الغش والخطأ ولم يتم تأشير حالات غش في اقسام وفروع المصرف وانما يتم تسجيل حالات اخطاء غير متعمدة في انجاز العمليات وتتم معالجتها انياً ويتم تقييم الاجراءات المتخذة وتحديد الاسباب الجذرية للحد من تلك الاخطاء ولم تحصل معاملات او احداث غير مألوفة من خلال متابعة استمارات التبليغ عن الاحداث التشغيلية التي يتم اعدادها من قبل القسم المذكور .

ب- أعلمنا كل من قسم التدقيق الداخلي والقسم القانوني وقسم نظم المعلومات بعدم وجود حالات غش واخطاء جوهرية في كافة اقسام وفروع المصرف .

19- قدرة المصرف على الوفاء تجاه المودعين:

* لوحظ قيام المصرف بتلبية كافة سحوبات المودعيين ولايوجد اي تلكؤ في هذا المجال .

20- فرضية الاستمرارية :

* تم اعتماد فرضية الاستمرارية من قبل ادارة المصرف عند اعداد البيانات المالية للسنة موضوع التدقيق .

وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف والايضاحات المعطاة لنا .

1) ان النظام المحاسبي المحوسب المستخدم من قبل المصرف كان متفق مع متطلبات نظام مسك الدفاتر وقد تضمن حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ومصروفات وايرادات المصرف وان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم نشاط المصرف.

2) ان عملية جرد الموجودات النقدية قد تمت بشكل مناسب وبإشرافنا ، وتم التقييم وفقاً للاسس والاصول والمبادىء المعتمدة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، بأستثناء الموجودات الثابتة اذ تم اعتماد الكلفه التاريخية .

3) ان البيانات المالية قد نظمت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية وبما يتفق مع التشريعات المرعية وهي متفقة تماما مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لكل من قانون الشركات المعدل وقانون المصارف والانظمة والتعليمات النافذة.

4) ان التقرير السنوي لادارة المصرف معد وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل ولا يتضمن ما يخالف احكام القوانين والتشريعات النافذة.

الـرأي:

مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات والايضاحات اعلاه فبرأينا واستناداً للمعلومات والايضاحات التي حصلنا عليها ان البيانات المالية وتقرير الادارة المرفق بها متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية , وانها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن المركز المالي للمصرف كما في 31/كانون الاول/2023 ونتائج نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذات التاريخ.

مع التقدير ..

د. حسيب كاظم جويد المياح
محاسب قانوني ومراقب الحسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

د.اياد رشيد مهدي القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

الوديعة الثابتة

وديـــــعتك بامان وارباحك ثابتة

حيث تزدهر أموالك بالعوائد والضمان المالي

البيانات المالية

مصرف المنصور للإستثمار
MANSOUR BANK
مجموعة بنك قطر الوطني

مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ

البيانات المالية

31 كانون الأول 2023

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2023

2022 دينار عراقي	2023 دينار عراقي	إيضاح	
			الموجودات
393,642,042,433	**643,977,043,754**	4	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
45,930,303,849	**108,740,505,821**	5	أرصدة وإيداعات لدى المصارف
167,248,780,763	**194,996,583,530**	6	تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)
2,624,632,519	**2,335,994,766**	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
89,788,107,204	**145,181,380,300**	8	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
27,572,390,397	**27,336,802,393**	9	موجودات ثابتة
676,150,050	**1,361,670,613**	10	موجودات غير ملموسة
1,300,903,011	**3,245,930,393**	11	حق استخدام الأصول
8,056,226,675	**8,181,395,713**	12	موجودات أخرى
736,839,536,901	**1,135,357,307,283**		**مجموع الموجودات**
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
5,442,709,642	**6,168,926,971**	13	ودائع المصارف
387,164,985,738	**670,582,119,617**	14	ودائع العملاء
40,041,947,432	**119,563,129,082**	15	تأمينات نقدية
2,252,671,738	**6,632,398,596**	16	مخصص ضريبة الدخل
9,808,378,468	**2,963,967,694**	17	مخصصات متنوعة
1,329,668,632	**3,315,481,030**	11	التزامات عقود الايجار
7,744,201,197	**14,285,677,078**	18	مطلوبات أخرى
453,784,562,847	**823,511,700,068**		**مجموع المطلوبات**
			حقوق الملكية
250,000,000,000	**250,000,000,000**	19	رأس المال المكتتب به والمدفوع
9,881,592,004	**11,863,968,147**	20	احتياطي الزامي
849,459,930	**617,570,241**	20	احتياطي القيمة العادلة
7,964,322,120	**7,964,322,120**	20	احتياطي التوسعات والتطوير
14,359,600,000	**41,399,746,707**	21	أرباح مدورة
283,054,974,054	**311,845,607,215**		**مجموع حقوق الملكية**
736,839,536,901	**1,135,357,307,283**		**مجموع المطلوبات وحقوق الملكية**

تبارك طلال محمد
محاسب ع / 37041

معاز خيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

مهدي محمد جواد الرحيم
رئيس مجلس الإدارة

خضوعاً لتقريرنا المرقم A/1 – 1 بتاريخ 27 كانون الثاني 2024

شركة حسيب كاظم جويد وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات
Haseeb Kadhim Jwaid & Co.
Certified Public Accountants

د. حسيب كاظم جويد
محاسب قانوني ومراقب حسابات

شركة إياد رشيد القريشي وشريكه لمراقبة وتدقيق الحسابات
تظامنية بغداد

د. إياد رشيد القريشي
محاسب قانوني ومراقب حسابات

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

جمهورية العراق
نقابة المحاسبين والمدققين
نصادق على صحة عضوية المحاسب
الاسم: صهيب محمود
٢٠٢٤/ ١/ ٢٧
التوقيع: .....

مصرف المنصور للإستثمار
Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	2023 دينار عراقي	2022 دينار عراقي
الفوائد الدائنة	22	**31,481,433,556**	19,119,875,844
الفوائد المدينة	23	**(4,079,062,144)**	(3,207,704,690)
صافي الدخل من الفوائد		**27,402,371,412**	15,912,171,154
العمولات والرسوم الدائنة	24	**30,738,746,992**	9,473,672,163
العمولات والرسوم المدينة	24	**(766,359,084)**	(168,311,711)
صافي الدخل من العمولات والرسوم		**29,972,387,908**	9,305,360,452
صافي الدخل من الفوائد والعمولات والرسوم		**57,374,759,320**	25,217,531,606
صافي الأرباح التشغيلية الناتجة عن التعاملات بالعملات الأجنبية		**1,869,388,974**	1,504,360,624
إيرادات نافذة العملات الأجنبية		**6,189,250,934**	7,672,283
ايراد الاستثمار	25	**32,313,064**	81,119,542
إيرادات تشغيلية أخرى	26	**145,102,240**	169,890,132
إجمالي الدخل التشغيلي		**65,610,814,532**	26,980,574,187
المصاريف			
نفقات الموظفين	27	**(6,777,795,837)**	(5,350,695,145)
استهلاكات	9,11	**(1,193,713,570)**	(777,852,809)
اطفاءات	10	**(223,581,759)**	(479,913,885)
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	6	**(3,000,000,000)**	-
استرداد مخصصات	17	**-**	200,000,000
مصاريف تشغيلية أخرى	28	**(8,135,801,920)**	(5,667,928,619)
إجمالي المصاريف التشغيلية		**(19,330,893,086)**	(12,076,390,458)
الربح قبل الضريبة		**46,279,921,446**	14,904,183,729
مصروف ضريبة الدخل	16	**(6,632,398,596)**	(2,252,671,738)
ربح السنة		**39,647,522,850**	12,651,511,991
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	29	**0.159**	0.051

تبارك طلال محمد
محاسب ع / 37041

معار حيري الأسدي
المدير المالي

وليد موريس حليم عبد النور
المدير المفوض

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف المنصور للإستثمار Mansour Bank
شركة مساهمة خاصة

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	**2023**	2022
		دينار عراقي	دينار عراقي
ربح السنة		**39,647,522,850**	12,651,511,991
مكونات الدخل الشامل الآخر	20	**(231,889,689)**	322,180,071
الدخل الشامل للسنة		**39,415,633,161**	12,973,692,062

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	ايضاح	رأس المال المكتتب به والمدفوع	احتياطي الزامي	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي التوسعات والتطوير	ربح السنة	أرباح مدورة	مجموع حقوق الملكية
		دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2023								
الرصيد في 1 كانون الثاني		**250,000,000,000**	**9,881,592,004**	**849,459,930**	**7,964,322,120**	**-**	**14,359,600,000**	**283,054,974,054**
توزيعات أرباح نقدية	**38**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(10,625,000,000)**	**(10,625,000,000)**
الدخل الشامل للسنة		**-**	**-**	**(231,889,689)**	**-**	**39,647,522,850**	**-**	**39,415,633,161**
تخصيص ربح السنة	**20,21**	**-**	**1,982,376,143**	**-**	**-**	**(39,647,522,850)**	**37,665,146,707**	**-**
الرصيد في 31 كانون الأول		**250,000,000,000**	**11,863,968,147**	**617,570,241**	**7,964,322,120**	**-**	**41,399,746,707**	**311,845,607,215**
2022								
الرصيد في 1 كانون الثاني		250,000,000,000	9,249,016,404	527,279,859	7,964,322,120	-	12,340,663,609	280,081,281,992
توزيعات أرباح نقدية	38	-	-	-	-	-	(10,000,000,000)	(10,000,000,000)
الدخل الشامل للسنة		-	-	322,180,071	-	12,651,511,991	-	12,973,692,062
تخصيص ربح السنة	20,21	-	632,575,600	-	-	(12,651,511,991)	12,018,936,391	-
الرصيد في 31 كانون الأول		250,000,000,000	9,881,592,004	849,459,930	7,964,322,120	-	14,359,600,000	283,054,974,054

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023

	إيضاح	**2023**	2022
		دينار عراقي	دينار عراقي
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة قبل الضريبة		**46,279,921,446**	14,904,183,729
تعديلات للبنود غير النقدية:			
استهلاكات وإطفاءات		**1,417,295,329**	1,257,766,694
خسائر استبعاد موجودات ثابتة	28	**107,242,611**	-
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	6	**3,000,000,000**	-
استرداد مخصصات	17	**-**	(200,000,000)
اطفاء علاوات / خصم استثمارات مالية		**(368,586,118)**	(226,497,333)
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار	11	**58,782,921**	20,056,692
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**50,494,656,189**	15,755,509,782
الزيادة في الأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (احتياطي الزامي)		**(19,982,159,459)**	(74,918,340,207)
الزيادة في الإيداعات لدى المصارف		**(6,956,100,000)**	-
الزيادة في التسهيلات الائتمانية المباشرة		**(41,788,869,339)**	(42,328,745,291)
الزيادة في الموجودات الاخرى		**(5,392,600,284)**	(1,818,490,975)
الزيادة في ودائع العملاء		**305,568,890,737**	9,828,370,954
الزيادة في التأمينات النقدية		**83,028,107,732**	19,917,345,184
الزيادة في المطلوبات الاخرى		**9,271,473,025**	1,333,374,728
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية قبل الضريبة		**374,243,398,601**	(72,230,975,825)
ضريبة الدخل المدفوعة	16	**(2,252,671,738)**	(1,057,932,943)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**371,990,726,863**	(73,288,908,768)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	9	**(1,462,729,259)**	(1,584,597,920)
شراء موجودات غير ملموسة	10	**(116,371,930)**	(104,005,710)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		**62,229,523,480**	-
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		**(120,273,423,480)**	(11,000,000,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(59,623,001,189)**	(12,688,603,630)
الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح نقدية	38	**(10,625,000,000)**	(10,000,000,000)
سداد التزامات عقود الايجار	11	**(445,400,000)**	(70,080,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(11,070,400,000)**	(10,070,080,000)
تأثير تغيرات أسعار الصرف		**(12,880,254,050)**	-
صافي التغير في النقد وما في حكمه		**288,417,071,624**	(96,047,592,398)
النقد وما في حكمه اول السنة		**305,227,898,580**	401,275,490,978
النقد وما في حكمه اخر السنة	31	**593,644,970,204**	305,227,898,580
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد			
فوائد مقبوضة		**27,928,844,103**	17,689,555,017
فوائد مدفوعة		**3,814,080,014**	2,759,337,140

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2023

1 معلومات عن المصرف

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة عراقية برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش / 27520 في 13 أيلول 2005 الصادرة عن وزارة التجارة / دائرة تسجيل الشركات ، بموجب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل، تحت اسم (شركة مصرف المنصور للاستثمار - شركة مساهمة خاصة) وحصلت موافقة المصرف المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، بكتابه ذي العدد 368/3/9 في 20 شباط 2006 على منح المصرف إجازة ممارسة الصيرفة استناداً لقانون المصارف النافذ.

غاية المصرف القيام بكافة العمليات المصرفية وقبول الودائع وتوظيفها والقيام بجميع العمليات المالية والمصرفية وفق القوانين والأنظمة النافذة من خلال مركزه الرئيسي في بغداد ومن خلال فروعه في جمهورية العراق وعددها ثمانية فروع في بغداد وكربلاء والبصرة والنجف والحلة وأربيل والسليمانية.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسة 54.19% من رأسمال المصرف.

بموجب التفويض الممنوح لمجلس إدارة مصرف المنصور من قبل الهيئة العامة للمصرف، تم إبرام اتفاقية الخدمات الإدارية والفنية بين مصرف المنصور للإستثمار وبين بنك قطر الوطني ـ قطر ش.م.ق ("المستشار") والتي بموجبها يقدم المستشار "الخدمات والاستشارات الادارية والفنية" التي تتضمن بمقتضى الاتفاقية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين المصرف من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم المصرف بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للمصرف سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية المصرف.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة المصرف حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للمصرف، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في جمهورية العراق.
6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7) يحق للمصرف طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام المصرف بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في جمهورية العراق.

تأسس المصرف برأسمال مدفوع بالكامل قدره 55 مليار دينار، وخلال المراحل اللاحقة لتأسيسه ونتيجة لتوسع وتنوع اعماله المصرفية واستجابةً لتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي فقد حدث العديد من الزيادات في رأس المال ليصبح حالياً مبلغ 250 مليار دينار مدفوع بالكامل مقسم الى 250 مليار سهم القيمة الاسمية للسهم الواحد 1 دينار.

ألزم البنك المركزي العراقي بناء على القرار رقم 127 لسنة 2023 العدد 439/2/9 بتاريخ 2 آب 2023 المصارف العراقية المحلية، بزيادة رأسمال المصارف ليصل إلى ما لايقل عن 400 مليار دينار عراقي خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2024، بواقع ثلاثة دفعات على ألا تقل كل دفعة عن 50 مليار دينار عراقي، في 31 كانون الأول 2023 و 30 حزيران 2024 و 31 كانون الأول 2024، ومن الممكن إجراء الزيادة بدفعة واحدة خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2023.

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأسمال المصرف بمبلغ 50,000,000,000 دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 300,000,000,000 دينار عراقي، وذلك كما يلي:

1. زيادة نقدية بمبلغ 40,000,000,000 دينار عراقي عن طريق طرح أسهم جديدة للأكتتاب العام.
2. زيادة بمبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي عن طريق ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس المال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.
3. زيادة بمبلغ 2,035,677,880 دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.

الموافقة على البيانات المالية
تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023 من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 25 كانون الثاني 2024.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها وقرارات البنك المركزي العراقي.
- تم عرض البيانات المالية بالدينار العراقي وهي عملة التشغيل للمصرف.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

- قام المصرف بتطبيق بعض التعديلات والتفسيرات لأول مرة والتي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2023.
- لم يقم المصرف بالتطبيق المبكر لأي معيار أو تفسير أو تعديل آخر صادر وغير نافذ التطبيق.

2.2.1 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 عقود التأمين

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 عقود التأمين هو معيار محاسبي جديد شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 عقود التأمين. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 على جميع أنواع عقود التأمين (على سبيل المثال، التأمين على الحياة وغير الحياة والتأمين المباشر وإعادة التأمين)، بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدرها وكذلك على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات ميزات المشاركة التقديرية؛ سيتم تطبيق بعض استثناءات النطاق.
الهدف العام للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 هو توفير نموذج محاسبي شامل لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقاً للمؤمن، ويغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. يعتمد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 على نموذج عام، مدعوماً بما يلي:

• تكييف محدد للعقود ذات ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة).
• أسلوب مبسط (أسلوب توزيع الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة المدة.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على المصرف.

2.2.2 تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 التمييز بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على المصرف.

2.2.3 الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 والبيان رقم 2 حول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

توفر التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 والبيان رقم 2 حول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "*إصدار أحكام جوهرية*" إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام جوهرية على إفصاحات السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون أكثر فائدة من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" مع شرط الكشف عن سياساتها المحاسبية "الجوهرية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإفصاحات السياسة المحاسبية.

كان للتعديلات تأثير على إفصاحات المصرف عن السياسات المحاسبية، ولكن ليس على قياس أو الاعتراف أو عرض أي بنود في البيانات المالية للمصرف.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة (تتمة)

2.2.4 الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12
تعمل التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - ضريبة الدخل على تضييق نطاق استثناء الاعتراف الأولي، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة وقابلة للخصم مثل عقود الإيجار والتزامات وقف التشغيل.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.2.5 الإصلاح الضريبي الدولي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12
تم إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 استجابةً لقواعد الركيزة الثانية لتآكل القاعدة وتحويل الأرباح الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD's BEPS)، وتشمل:
- استثناء مؤقت الزامي للاعتراف والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن التنفيذ القضائي لقواعد الركيزة الثانية النموذجية.
- متطلبات الإفصاح الخاصة بالمنشآت المتضررة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم أفضل لتعرض المنشأة لضرائب دخل الركيزة الثانية الناشئة عن هذا التشريع، وخاصة قبل تاريخ سريانه.

وينطبق الاستثناء المؤقت الإلزامي – الذي يشترط الكشف عن استخدامه – على الفور. تنطبق متطلبات الإفصاح المتبقية على التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023، ولكن ليس على أي فترات مرحلية تنتهي في أو قبل 31 كانون الأول 2023.
لم يكن للتعديلات أي تأثير على البيانات المالية للمصرف حيث أن المصرف ليس ضمن نطاق قواعد نموذج الركيزة الثانية.

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للمصرف، يعتزم المصرف تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

2.3.1 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: مسؤولية الإيجار في البيع وإعادة الايجار
في أيلول 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يستخدمها البائع أو المستأجر في قياس التزام عقود الايجار الناشئة في عملية البيع وإعادة الإيجار، لضمان عدم اعتراف البائع أو المستأجر بأي مبلغ من الربح أو الخسارة التي تتعلق بحق استخدام الأصل الذي تحتفظ به.
تسري التعديلات على التقارير السنوية للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024، ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع أو إعادة الإيجار التي تم الدخول فيها بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16. يُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنا.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2.3.2 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة
في كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 لتحديد متطلبات تصنيف الالتزامات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:
• ما المقصود بحق تأجيل التسوية.
• أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.
• لا يتأثر هذا التصنيف باحتمال ممارسة المنشأة لحق التأجيل الخاص بها.
• فقط إذا كان في المشتق الضمني التزام قابل للتحويل هو في حد ذاته أداة حقوق ملكية فإن شروط الالتزام لن تؤثر على تصنيفه.
بالإضافة إلى ذلك، تقديم متطلبات الإفصاح المطلوبة عندما يتم تصنيف الالتزام الناشئ عن اتفاقية القرض على أنه غير متداول ويكون حق المنشأة في تأجيل التسوية مشروطًا بالامتثال للتعهدات المستقبلية خلال اثني عشر شهراً.
تسري التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. يقوم المصرف حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسة الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة التفاوض.

2.3.3 ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7
في أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب إفصاحاً إضافياً حول هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات إلى مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية والتعرض لمخاطر السيولة.
ستكون التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024. يُسمح بالتطبيق المبكر، ولكن يجب الإفصاح عنه.
من غير المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على البيانات المالية للمصرف.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية

2.4.1 التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل مصرف العراق المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمصرف في بيان الدخل. إن الدينار العراقي هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل عملة التشغيل للمصرف.

2.4.2 معلومات القطاع

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة للمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.
- يتم توزيع التقارير القطاعية للمصرف كما يلي: تجزئة، شركات، الخزينة.

2.4.3 تحقق الإيرادات

وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالي رقم 9 يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية لكافة الأدوات المالية والأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي تم تسجيلها بالتكلفة المطفأة. يتم اثبات إيرادات الفوائد على الموجودات المالية التي تحمل فائدة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. إن معدل الفائدة الفعلي EIR هو السعر الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، الفترة الأقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلية (وبالتالي، التكلفة المطفأة للأصل) من خلال الأخذ بعين الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الاقتناء.

يعترف المصرف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل العائد الذي يمثل أفضل تقدير لمعدل العائد الثابت على مدى العمر المتوقع للقرض. ومن ثم، يتم الاعتراف بتأثير أسعار الفائدة المختلفة المحتملة التي يتم فرضها على مراحل مختلفة، والخصائص الأخرى لدورة حياة الأصل (بما في ذلك الدفعات المسبقة، وفرض الغرامات والرسوم).

إذا تم تعديل التوقعات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الموجودات المالية لأسباب غير مخاطر الائتمان. يتم إثبات التعديلات كإضافة أو طرح للقيمة الدفترية للأصل في بيان المركز المالي مع زيادة أو طرح الفرق في إيرادات الفوائد. يتم إطفاء التسوية فيما بعد من خلال الفوائد والإيرادات المماثلة في بيان الدخل.

2.4.3.1 الفائدة والإيرادات والمصروفات المماثلة

لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل وبالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فإن الفائدة الدائنة والمدينة على هذه الادوات المالية تقيد بسعر الفائدة الفعلي.
ان عملية احتساب الفائدة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات المالية (على سبيل المثال، خيارات الدفع المسبق) وتتضمن أي رسوم او تكاليف إضافية تتعلق بهذه الأدوات المالية بشكل مباشر وهي جزء لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي ولكنها لا تمثل خسائر ائتمانية مستقبلية.
عندما يتم تخفيض قيمة هذه الموجودات المالية او مجموعة من الموجودات المالية المماثلة من خلال خسائر تدني القيمة، فانه يستمر احتساب قيمة ايراد الفوائد باستخدام سعر الفائدة المعمول به لخصم التدفقات النقدية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة قيمة التدني.

2.4.3.2 العمولات الدائنة

يحقق المصرف عمولات دائنة من الخدمات المتنوعة المقدمة للعملاء ويمكن تصنيف إيراد العمولات كما يلي:

- العمولات الدائنة المحققة من الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة

تؤجل العمولات المحققة من تقديم الخدمات خلال فترة زمنية محددة ويتم الاعتراف فيها كإيراد على أساس الفترة الزمنية. وتشمل إيرادات العمولات ورسوم إدارة الأصول وصناديق الاستثمار والرسوم الأخرى الإدارية والاستشارية.

- العمولات الدائنة من تقديم خدمات مالية والمحققة عند تنفيذ عمل هام

يعترف بالعمولات والرسوم كإيرادات عند إنجاز العمل الهام، مثال ذلك عمولة تخصيص أسهم لعميل. يتم الاعتراف بالعمولات المرتبطة بإنجاز عمل محدد بعد تنفيذ الشروط المتفق عليها في هذا الخصوص.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.3 تحقق الإيرادات (تتمة)

2.4.3.2 العمولات الدائنة (تتمة)

- العمولات الدائنة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية

تتضمن العمولات التي يعتبرها المصرف جزءاً لا يتجزأ من أداة مالية ما يلي: عمولات إصدار القروض وعمولات الالتزام للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها وغيرها من العمولات المتعلقة بالائتمان. إن الاعتراف بهذه العمولات (مع أي تكاليف إضافية) يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأداة المالية المقابلة ويتم الاعتراف بها كإيرادات فوائد من خلال إجراء تعديل على معدل الفائدة الفعلي.

2.4.3.3 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بالأرباح عندما ينشأ حق للبنك باستلام الدفعات، والذي يحصل عادة عند موافقة المساهمين على التوزيعات.

2.4.4 الأدوات المـالـيـة – الاعتراف الأولي

2.4.4.1 تـاريـخ الاعـتـراف

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية، باستثناء القروض والسلف المقدمة للعملاء وودائع العملاء، مبدئيا في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي يصبح فيه المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية. ويشمل ذلك الصفقات الاعتيادية: مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد عامة بموجب قوانين أو اتفاقيات في السوق. يتم إثبات القروض والسلف للعملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. ويعترف المصرف بالأرصدة المستحقة للعملاء عند تحويل الأموال إلى المصرف.

2.4.4.2 القياس الأولي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف الأولي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال الخاص بإدارة الأدوات. يتم قياس الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بحيث يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات من المبلغ. يتم قياس الذمم المدينة التجارية بسعر الصفقة .عندما تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية عن سعر المعاملة عند الاثبات المبدئي، يقوم المصرف باحتساب ربح أو خسارة اليوم الأول كما هو موضح أدناه.

2.4.4.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند نشأتها، وتعتمد القيمة العادلة على أسلوب تقييم باستخدام مدخلات فقط يمكن ملاحظتها في معاملات السوق، يعترف المصرف بالفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل. في الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى نماذج لا يمكن ملاحظة بعض مدخلاتها، يتم تأجيل اثبات الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ويتم لاحقاً الاعتراف بها في بيان الدخل فقط عندما تصبح المدخلات قابلة ملحوظة، أو عند الغاء الاعتراف بالأداة المالية.

2.4.4.4 فئات القياس للموجودات والمطلوبات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية (أدوات الدين) على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات والشروط التعاقدية، ويتم قياسها:

- بالتكلفة المطفأة
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة

يقوم المصرف بتصنيف وقياس محفظته التجارية ومشتقاته المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتاح للمصرف تصنيف الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، إذا أدى ذلك إلى الغاء أو التقليص بشكل جوهري من حالات عدم الثبات في القياس أو الاعتراف.

يتم قياس المطلوبات المالية، عدا عن التزامات القروض والضمانات المالية، بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما يتم الاحتفاظ بها لغايات المتاجرة والمشتقات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية

2.4.5.1 المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية بالتكلفة المطفأة

يقوم المصرف فقط بقياس المبالغ المستحقة من المصارف والقروض والسلف للعملاء والاستثمارات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة من حال تحقق الشرطين التاليين معا:

- الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج الأعمال بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تحدد تواريخ التدفقات النقدية التي تعتبر مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة للمبلغ القائم.

تفاصيل هذه الشروط مبينة أدناه.

2.4.5.1.1 تقييم نموذج الأعمال

يقوم المصرف بتحديد نموذج الأعمال إلى المستوى الذي يعكس على أفضل وجه كيفية إدارة الموجودات المالية لتحقيق أهدافه التجارية.

لا يتم تقييم نموذج العمل الخاص بالمصرف على أساس كل أداة على حدة، ولكن يتم تقييمه على مستوى المحفظة المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وابلاغها للإدارة التنفيذية العليا في المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال)، والطريقة التي يتم بها إدارة هذه المخاطر
- الطريقة التي يتم بها تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال، إذا كان التعويض بناءً على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة)
- التكرار المتوقع لتقييم المصرف، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قيمة وتوقيت البيع.

يعتمد تقييم نموذج الأعمال على سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع سيناريوهات " الحالة الأسوأ " أو " الحالة تحت الضغط "بعين الاعتبار.

في حال تم تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأساسية للمصرف، لا يقوم المصرف بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج الأعمال، ولكنها تقوم بأخذ هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية التي تم شرائها حديثاً للفترات اللاحقة.

2.4.5.1.2 اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة

كخطوة لاحقة بعد عملية التصنيف للأدوات المالية، يقوم المصرف بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تجتاز اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة.

يعرّف "أصل الدين" لغرض هذا الاختبار بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، تسديد دفعات أصل الدين أو إطفاء علاوة / خصم).

إن أهم عناصر الفوائد في اتفاقيات القروض تتمثل في القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان لغايات تقييم اختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة، يقوم المصرف بتطبيق أحكام واعتماد عوامل ذو صلة مثل العملات للموجودات المالية المحددة، والفترة التي يتم فيها تحديد سعر الفائدة.

من جانب أخر، لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تزيد من الحد من التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة باتفاقيات الإقراض الأساسية إلى وجود تدفقات نقدية تعاقدية ضمن مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة على المبلغ المستحق. في مثل هذه الحالات، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.2 مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

المشتقات المالية هي أدوات مالية، أو عقود اخرى، يتوفر فيه الخصائص الثالث التالية:

- تتغير قيمته نتيجة التغير في سعر الفائدة المحدد، سعر الأداة المالية، سعر السلعة، سعر الصرف الأجنبي، مؤشر الأسعار، أو التصنيف الائتماني ومؤشر الائتمان، أو اي متغيرات اخرى، شريطة أن يكون ذلك، في حالة وجود متغير غير مالي غير محدد لطرف في العقد.
- لا تتطلب استثمار مبدئي، او استثمار مبدئي بمبلغ أقل من المتوقع أية عقود يتوقع أن يكون لها نفس الأثر لعناصر السوق.
- يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي الحق.

2.4.5.3 أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم المصرف بتطبيق هذه الأدوات بموجب معيار التقارير المالي الدولية رقم 9 للأدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند تحقق الشروط التالية:

- إذا كانت تلك الموجودات المالية (أدوات الدين) محتفظ بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها وبيع الموجودات المالية.

- إذا كان ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة لتدفقات نقدية متمثلة حصرياً بأصل مبلغ الدين غير المسدد والفوائد المترتبة عليه.

يتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح والخسائر من التغير في القيمة العادلة التي تم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات إيرادات الفوائد والتغير في سعر العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

عندما يحتفظ المصرف بأكثر من استثمار في نفس الضمان، يتم استبعادها على أساس الوارد أولاً - صادر أولاً. في حالة إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل.

2.4.5.4 أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف الأولي، يتاح للمصرف في بعض الأحيان خيار تصنيف بعض استثماراته بشكل غير قابل للإلغاء ضمن حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يستوفي متطلبات حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: العرض والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. يتم تحديد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يتم تدوير المكاسب والخسائر من أدوات حقوق الملكية هذه إلى الربح. يتم إثبات توزيعات الأرباح في الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات حق الدفع، ما لم يكن المتحصل من التوزيعات لاسترداد جزء من كلفة الادوات، في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالارباح ضمن الدخل الشامل الآخر، ولا تخضع لتقييم انخفاض القيمة.

2.4.5.5 موجودات ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغير بالقيمة العادلة في الربح والخسارة باستثناء إذا كان التغير بالقيمة العادلة للمطلوبات المالية تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة نتيجة التغير بمخاطر الائتمان للمصرف. يتم تسجيل هذه التغيرات في القيمة العادلة في الاحتياطي الائتماني الخاص من خلال الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تدويرها إلى الربح أو الخسارة. إيرادات الفوائد المتحققة أو المتكبدة من الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في إيرادات أو مصروفات الفوائد، باستخدام سعر الفائدة الفعلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أي علاوة / خصم وتكاليف المعاملة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأدوات المالية. يجب قياس الفوائد المتحققة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام أسعار الفائدة التعاقدية. يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كإيرادات تشغيلية أخرى عند إثبات الحق في السداد.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.5 الموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.5.6 الضمانات المالية وخطابات الاعتماد وسقوف القروض غير المستغلة

يقوم المصرف بإصدار ضمانات مالية وخطابات ائتمان وسقوف للقروض.

يتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة والتي هي العلاوات المستلمة. لاحقاً للاعتراف الأولي، يقوم المصرف بأثبات التزامات الضمانات بالمبلغ المعترف به عند الاعتراف الأولي ناقص الإطفاء المتراكم المعترف به أو بقيمة الخسائرالائتمانية المتوقعة أيهما أعلى.
يتم إثبات العلاوات المستلمة في بيان الدخل الشامل بصافي إيرادات الرسوم والعمولات على أساس القسط الثابت على مدة الضمان.

تمثل السقوف غير المستغلة والاعتمادات المستندية التزامات على المصرف لتقديم قرض بشروط محددة إلى العميل خلال فترة الالتزام ويتم ادراج هذه العقود ضمن نطاق الخسائر الائتمانية المتوقعة.
يقوم المصرف بإصدار التزامات قروض بمسحوبات اقل من أسعار الفائدة للسوق، ويتم لاحقاً قياسها بمعدل مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة مطروحا منها اجمالي الإيرادات المتراكمة المسجلة.

2.4.6 إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

لا يقوم المصرف بإعادة تصنيف موجوداته المالية بعد تاريخ الاعتراف الأولي، باستثناء الحالات التي يقوم فيها المصرف باستحواذ أو الغاء قطاع أعمال معين. ولا يتم إعادة تصنيف المطلوبات المالية أبداً.

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

2.4.7.1 الغاء الاعتراف نتيجة للتعديل الجوهري في الشروط والأحكام

يقوم المصرف بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية، مثل قروض العملاء في حال إعادة التفاوض على الشروط والبنود للقروض بحد كبير وجدولتها باعتبارها قروض جديدة، مع الاعتراف بالفرق كأرباح وخسائر الغاء الإعتراف إلى الحد الذي لا يتم فيه تسجيل خسائر انخفاض في القيمة. ويتم تصنيف القروض الجديدة، في المرحلة الأولى لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يأخذ المصرف العوامل التالية عند تقييم ما إذا كان سيتم إلغاء القروض الممنوحة للعميل:
- تغير في عملة القرض
- تقديم مزايا في الملكية
- تغير في الطرف المقابل
- إذا كان التعديل قد أدى إلى عدم استيفاء الأداة المالية لاختبار مدفوعات أصل الدين والتدفقات النقدية للفائدة فقط

في حال كان التعديل لا يؤثر بشكل جوهري على التدفقات النقدية، لا ينتج عنه الغاء الاعتراف بالقرض.
يقوم المصرف بتسجيل أرباح وخسائر نتيجة التغير بالتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الفعلي، ما لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية

2.4.7.2.1 الموجودات المالية

يتم الغاء الموجودات المالية (أو جزء من الموجودات المالية أو جزء من الموجودات المالية للمصرف)، عند الغاء حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية. يقوم المصرف أيضاً بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية إذا تم كل من تحويل الموجودات المالية وكان التحويل يخضع لإلغاء الاعتراف.

يقوم المصرف بتحويل الموجودات المالية فقط إذا:

- قام المصرف بتحويل حقوقه التعاقدية لتحصيل التدفقات النقدية من الموجودات المالية

أو

- إذا احتفظ المصرف بحقوقه في التدفقات النقدية، مع افتراض وجود التزامات بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون أي تغيير جوهري إلى طرف ثالث بموجب اتفاقية التمرير المباشر.

إن اتفاقية التمرير المباشر تمثل المعاملات التي يحتفظ المصرف بموجبها بالحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، ولكنها تفترض التزامها بدفع هذه التدفقات النقدية إلى طرف ثالث، عند تحقق جميع الشروط الثلاثة التالية:

- المصرف غير ملزم بدفع مبالغ للطرف المستفيد، ما لم تكن قد حصلت نفس المبلغ من الموجودات المالية، باستثناء السلف قصيرة الأجل مع الحق في استرداد كامل للمبلغ المقرض بالإضافة إلى الفائدة المستحقة بأسعار السوق.
- لا يمكن للمصرف بيع أو رهن الأصل بخلاف الأسهم الممنوحة للطرف المستلم.
- يلتزم المصرف بتحويل التدفقات النقدية المستلمة بالنيابة عن الطرف المستفيد دون أي تأخير جوهري، باستثناء الاستثمارات في النقد أو النقد المعادل بما في ذلك إيرادات الفوائد المستلمة للفترة بين تاريخ التحصيل وتاريخ التحويل للطرف المستفيد.

يعتبر التحويل مؤهلاً فقط من أجل إلغاء الاعتراف إذا:

- قام المصرف بتحويل جميع المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

أو

- قام المصرف بنقل السيطرة على الأصل، دون الاحتفاظ أو نقل كافة المزايا والمخاطر من الموجودات المالية

يعتبر المصرف نقل الملكية فقط إذا كان للطرف المستفيد الحق في ببيع الأصل بالكامل لطرف ثالث مستقل ويكون له الحق في ممارسة هذا الإجراء من طرفه دون فرض قيود إضافية على النقل.

في حال استمر المصرف باحتفاظه بالسيطرة على الأصل دون الاحتفاظ بكافة المزايا والمخاطر بشكل جوهري، يتم إثبات الأصل فقط خلال فترة المصرف بالاستثمار، وفي هذه الحالة، يعترف المصرف أيضاً بالالتزامات المرتبطة بها. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المتعلق به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها المصرف. يقوم المصرف بقياس الضمانات بالقيمة الدفترية للأصل والمبلغ الممكن دفعه من قبل المصرف.

إذا استمر المصرف باستثمار الأصل المحول المشترى أو خيار الشراء (أو كليهما)، يقوم المصرف بقياس الاستثمار بالمبلغ المطلوب دفعه من قبل المصرف عند إعادة الشراء. إذا كان خيار الشراء للأصل يقاس بالقيمة العادلة، يستمر المصرف بالاعتراف بالاستثمار بالقيمة العادلة للأصل المحول أو خيار الشراء (ايهما أقل).

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.7 إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

2.4.7.2 إلغاء الاعتراف لأسباب ناتجة عن تعديلات غير جوهرية (تتمة)

2.4.7.2.2 المطلوبات المالية

يتم الغاء المطلوبات المالية عند اعفاء المصرف من الالتزام. عند استبدال المطلوبات المالية من قبل نفس المقرض بشروط مختلفة أو تعديل شروط الالتزام الحالي بشكل جوهري، يتم التعامل مع مثل هذا التعديل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية لالتزام المالي الأصلي والمبلغ المدفوع في الربح أو الخسارة.

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية

2.4.8.1 نظرة عامة حول مبادئ الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع القروض وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، معاً مع التزامات القروض وعقود الضمان المالية، والمشار اليها "الأدوات المالية". أدوات حقوق الملكية لا تخضع لاختبار التدني بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الإنشاء، وفي هذه الحالة، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل الناتجة عن احداث فشل بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ التقرير.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهراً إما على أساس فردي أو على أساس تجميعي بناء على طبيعة الأدوات المالية للمحفظة.

قام المصرف بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم المصرف بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى: عند الاعتراف الأولي للموجودات المالية للمرة الأولى، يقوم المصرف بتسجيل مخصص بناءً على الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر. تشمل المرحلة الأولى أيضاً الموجودات المالية التي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: عند حدوث زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بتسجيل مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني .تتضمن المرحلة الثانية أيضاً الموجودات المالية التي شهدت تحسن بمخاطر الائتمان والتي تم إعادة تصنيفها من المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: القروض التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر للمصرف توقعات معقولة لاسترداد اما كامل المبلغ القائم، أو جزء منه، يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية. ويعتبر بمثابة الغاء (جزئي) للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم المصرف باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لعدة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي أسعار الفائدة الفعالة. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال أفق زمني معين. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والفائدة، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، والفائدة المستحقة تأخير الدفعات المستحقة.
نسبة الخسارة بافتراض التعثر	نسبة الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة في الحالة التي يحدث فيها التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع المقرض تحصيله من وجود ضمانات حقيقية. عادة ما يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوء). ويرتبط كل منها باوزان مختلفة من احتمالية التعثر، التعرض الائتماني عند التعثر، ونسبة الخسارة بافتراض التعثر.

يشتمل تقييم السيناريوهات المتعددة أيضاً على كيفية استرداد القروض المتعثرة، بما في ذلك احتمالية معالجة القروض المتعثرة وقيمة الضمانات أو المبالغ المتوقع تحصيلها من بيع الضمانات.

باستثناء بطاقات الائتمان والقروض المتجددة الآخرى، فإن الحد الأقصى للفترة التي يتم فيها تحديد خسائر الائتمان هي العمر التعاقدي للأدوات المالية ما لم يكن لدى المصرف الحق القانوني في شرائها مسبقاً.

يتم احتساب خسائر التدني في القيمة والإفصاح عنها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة من تعديل اجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.2 احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

آليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تتلخص كما يلي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل، وبالتالي يقوم المصرف باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف باحتساب مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم المصرف باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر نسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية في معظم الأحيان.
التزامات القروض والاعتمادات	عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني للمبالغ الغير مستغلة من التزامات واعتمادات القروض، يقوم المصرف بتقدير الجزء المتبقي والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحتسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناءً على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ القرض كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. بالنسبة لبطاقات الائتمان والتسهيلات المتجددة والتي تشمل القروض والمبالغ غير المستغلة، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وعرضهم مع القروض. بالنسبة لالتزامات القروض والاعتمادات، يتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المخصصات.

2.4.8.3 أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخفض القيمة الدفترية للموجودات المالية في بيان المركز المالي، والذي تظهر بالقيمة العادلة. بدلاً من ذلك، يتم الاعتراف بمبلغ مساوي للمخصص الذي يمكن ان ينشأ في حال تم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في الدخل الشامل الآخر، ويظهر كمبلغ تدني متراكم مع تكلفة مقابلة للربح أو الخسارة. يتم إعادة تدوير الخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة عند استبعاد الموجودات.

2.4.8.4 بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية المتجددة

تتضمن منتجات المصرف عدد من البطاقات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات، والتي يحق للمصرف فيها إلغاء و /أو تخفيض التسهيلات بإشعار يوم واحد. لا يحد المصرف من الخسائر الائتمانية المتعرض لها لفترة الأشعار التعاقدي، ولكنها تحسب بدلاً من تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات المصرف بسلوك العميل، واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية للمصرف، والتي يمكن تشمل الحد من أو إلغاء التسهيلات.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على القروض الآخرى. يعتمد هذا على التحولات في درجة الائتمان الداخلية للعميل.

ان سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعال.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.8 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

2.4.8.5 نظرة مستقبلية للمعلومات

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، يعتمد المصرف على مجموعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي
- معدلات البطالة
- معدلات الفائدة للبنك المركزي

ان المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ البيانات المالية. نتيجة لذلك، يتم اجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

2.4.9 تقييم الضمانات

يقوم المصرف لغايات التخفيض من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وخطابات الاعتماد والعقارات والمبالغ المستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية واتفاقيات التحسينات الائتمانية.
لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في بيان المركز المالي للمصرف. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصرف. يتم تقييمها بشكل عام، كحد أدنى، عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال كالنقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

إلى اقصى حد ممكن، يستخدم المصرف بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام نماذج الأعمال. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل خبراء التقييم العقاري والبيانات المالية المدققة ومصادر أخرى مستقلة.

2.4.10 الضمانات التي آلت ملكيتها للمصرف

تتمثل سياسة المصرف في تحديد ما إذا كان من الأفضل استخدام الأصل المسترد في نشاط المصرف أو بيعه. يتم تحويل الموجودات المقرر استخدامها في نشاط المصرف الى فئة الموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالقيمة المستردة أو صافي القيمة الدفترية، ايهما أقل. بالنسبة للضمانات المقرر بيعها كخيار أفضل يتم تحويلها الى فئة الموجودات المحتفظ بها للبيع بقيمتها العادلة بالنسبة للموجودات المالية، وبالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع للموجودات غير المالية في تاريخ الاستحقاق حسب سياسة المصرف.
يتم إرجاع أي أموال فائضة من بيع الضمانات إلى العملاء / المقترضين. نتيجة لذلك، لا يتم تسجيل العقارات السكنية للضمانات المستردة في بيان المركز المالي.

2.4.11 إعدام الدين

يتم اعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف المصرف عن الاسترداد.
في حال كان المبلغ المعدوم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص التي يتم تطبيقها مقابل إجمالي القيمة الدفترية. يتم تسجيل المبالغ المستردة اللاحقة الى مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة.

2.4.12 القروض المعدلة

يقوم المصرف أحياناً بإجراء بعض التنازلات أو التعديلات على الشروط الأصلية للقروض كاستجابة لطلب المقترض نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد او تحصيل الضمانات، يقوم المصرف بتعديل شروط القرض نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للمقترض. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط قروض جديدة (جدولة أو إعادة هيكلة). تتضمن سياسة المصرف في مراقبة القروض المعاد التفاوض على شروطها من أجل المساعدة على ضمان استمرار تحصيل الدفعات المستقبلية. إن قرار المصرف بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة، إذا حددت هذه الإجراءات خسارة فيما يتعلق بالقرض، يتم الإفصاح عنها وإدارتها كقروض مجدولة ضمن المرحلة الثالثة حتى يتم تحصيلها أو إلغائها.

عند إعادة هيكلة القروض أو تعديل بنودها دون ان يتم الغائها، يعيد المصرف تقييم ما إذا كان هناك زيادة مؤثرة في مخاطر الائتمان. ويقوم المصرف بإعادة النظر في تصنيفها.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.13 تحديد القيمة العادلة

من أجل إظهار كيفية الحصول على القيم العادلة، تصنف الأدوات المالية على أساس التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الموضح أدناه:

- المستوى (1): المعطيات المستخدمة في التقييم هي أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى (2): المعطيات المستخدمة في التقييم هي مستمدة بشكل مباشر أو غير مباشر من سوق ملحوظ. تتضمن هذه المعطيات عادة أسعار السوق المدرجة في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مالية مشابهة.
- المستوى (3): يتضمن معطيات لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ولكنها غير ملحوظة.

يقوم المصرف بشكل دوري بمراجعة أساليب التقييم بما في ذلك المنهجيات المعتمدة والمعايرة النموذجية.
يقوم المصرف بتقييم المستويات المعتمدة في كل فترة مالية على أساس كل أداة على حدة، وتحدد فيما إذا كان هناك اية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

2.4.14 النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه على النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، ويتضمن النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى المصارف، وتطرح ودائع المصارف التي تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ التملك الأصلي.

2.4.15 الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة بالكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.
يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي، لا يتم استهلاك الأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات الثابتة:

- مباني	34 سنة
- أجهزة وأثاث	5 سنوات
- وسائل نقل	5 سنوات
- الات ومعدات	5 سنوات
- ديكورات	5 سنوات

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد.
تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.
لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

2.4.16 الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة فقط عندما يمكن قياس تكلفتها بشكل موثوق ويكون من المرجح أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها سوف تتدفق إلى المصرف.
في حال شرائها، فإنه يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة. إن تكلفة الموجودات غير الملموسة المقتناة في تجميع الأعمال هي القيمة العادلة كما في تاريخ الحيازة. وفيما بعد يتم تقييمها بصافي القيمة الدفترية والتي هي عبارة عن التكلفة منزلاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها.
يتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يجب تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضروريا وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تعالج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.
يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- أنظمة الحاسوب والبرامج	5 سنوات

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.17 عقود الإيجار

يقيّم المصرف عند بدء العقد ما إذا كان هذا العقد عبارة عن عقد إيجار أو يحتوي على إيجار. أي إذا كان العقد يمنح الحق في التحكم في استخدام الأصل المحدد لفترة من الوقت مقابل عوض.

- ***المصرف كمستأجر***

يطبق المصرف طريقة الاعتراف والقياس الفردي لجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل أو المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار، وحق استخدام الأصول والذي يمثل الحق باستخدام الأصول موضوع العقد.

أ) حق استخدام الأصول

يعترف المصرف بحق استخدام الأصول في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل موضوع العقد متوفراً للاستخدام). يتم قياس حق استخدام الأصول بالتكلفة، مطروحاً منها أي مجمع للاهتلاك أو خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ومعدلة بأي إعادة تقييم لالتزامات الإيجار. تشتمل تكلفة حق استخدام الأصول على مقدار التزامات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي دفعت عند أو قبل تاريخ البدء، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة. يتم استهلاك حق استخدام الأصول على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدر للأصول، أيهما أقصر.
ويخضع حق استخدام الأصول أيضا لخسائر انخفاض القيمة.

ب) التزامات عقود الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، يعترف المصرف بالتزامات عقود الإيجار مقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يجب على المصرف دفعها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة غير مضمونة) مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة والتي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن مدفوعات عقود الإيجار أيضاً سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد إلى حد معقول أن يمارسه المصرف ومدفوعات غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تبين أن للمصرف الخيار بإنهاء العقد. يتم إدراج مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (إلا في حال يتم كانت تتعلق بإنتاج المخزون) في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الدفع.

عند حساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، يستخدم المصرف معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ بدء الإيجار لأن سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ البدء، يزيد مبلغ التزامات عقود الإيجار ليعكس تراكم الفائدة وينخفض عند القيام بمدفوعات الإيجار. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغييرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم في تحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الأصل موضوع العقد.

ج) عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة

يطبق المصرف إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل لديه (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف بعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار للإيجارات قصيرة الأجل وعقود الإيجار المتعلقة بأصول منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

- ***المصرف كمؤجر***

يتم تصنيف عقود الإيجار التي لا ينقل فيها المصرف بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل كعقود تأجير تشغيلي.

2.4.18 المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام حالي (قانوني أو متوقع) على المصرف ناتج عن حدث سابق، والكلفة اللازمة لتسوية هذا الالتزام محتملة ويمكن قياسها.

2.4.19 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم تنزيلها من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل مساهمي المصرف. كما يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح الموافق عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث لاحق.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4.20 تدني قيمة الموجودات غير المالية
يقوم المصرف في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، يقوم المصرف بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.
في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، يقوم المصرف بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل.
يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بآخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.لا يتم عكس خسائر تدني قيمة الشهرة في فترات مستقبلية.

2.4.21 الكفالات المالية
من خلال نشاطها الاعتيادي يقوم المصرف بمنح كفالات مالية على شكل اعتمادات مستندية، كفالات، وقبولات ويتم الاعتراف الأولي بالكفالات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى بما يعادل القسط المحصل. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس التزام المصرف بكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة، الأكبر بينهما.
إن أية زيادة في المطلوبات الناتجة على الكفالات المالية يتم الاعتراف بها ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة" في بيان الدخل. يتم الاعتراف بالقسط المحصل في بيان الدخل ضمن بند "العمولات والرسوم الدائنة" من خلال إطفاء القسط المحصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى فترة الكفالة.

2.4.22 ضريبة الدخل
• الضريبة الحالية
يتم قياس الالتزامات (الموجودات) الضريبية الجارية للفترات الجارية والماضية بالمبلغ المتوقع دفعه (استرداده من) السلطات الضريبية باستخدام معدلات الضريبة (وقوانين الضريبة) السارية فعلاً بتاريخ بيان المركز المالي.

2.4.23 التقاص
يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

2.4.24 حسابات خارج بيان المركز المالي
تسجل الالتزامات التي من المحتمل أن تطرأ نتيجة لنشاطات المصرف الاعتيادية كحسابات نظامية ويتم الإفصاح عنها تحت بنود خارج بيان المركز المالي، وتتضمن هذه الحسابات التزامات لمنح سلف وكتب الكفالات وقبولات واعتمادات مستندية. لا تحسم من البنود المدرجة تحت هذا الباب التأمينات المقبوضة والعائدة لها.

2.4.25 محاسبة التحوط
يستخدم المصرف المشتقات المالية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة، والعملات الأجنبية، ومخاطر الائتمان. من أجل إدارة مخاطر معينة يقوم المصرف بتطبيق محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي شروط محددة.
عند بداية عملية التحوط، يقوم المصرف بتوثيق العلاقة بين البند المتحوط له وأداة التحوط، بما في ذلك طبيعة المخاطر، وهدف واستراتيجية إدارة المخاطر من استخدام التحوط، والطريقة التي سيتم من خلالها تحديد مدى فعالية التحوط عند بداية عملية التحوط وخلال فترة سريانها.

2.4.26 العائد على الأسهم
يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة العائد لحاملي الأسهم العادية بالمصرف على عدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفف للسهم بتسوية الربح أو الخسارة العائدة إلى حاملي الأسهم العادية وعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

3. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة المصرف القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية والالتزامات المحتمل أن تطرأ المفصح عنها. إن عدم التأكد المرتبط بهذه الفرضيات والتقديرات قد ينتج عنه تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات في الفترات المستقبلية.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال الفترة القادمة هي كما يلي:

3.1 فرضية الاستمرارية

قامت إدارة المصرف بتقدير مدى قدرة المصرف على الاستمرار في العمل على أساس فرضية الاستمرارية. وإن إدارة المصرف متأكدة من أن المصرف لديه الموارد الكافية لتساعده على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس فرضية الاستمرارية.

3.2 تحديد مدة عقود الإيجار المتضمنة على خيارات التجديد والإنهاء - المصرف كمستأجر

يحدد المصرف مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء لعقد الإيجار، بالإضافة إلى أية فترات يغطيها خيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد على نحو معقول أنه ستتم ممارسة هذا الخيار، أو أية فترات يغطيها خيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه لن تتم ممارسة هذا الخيار.

لدى المصرف عدة عقود إيجار تشمل خيارات التمديد والإنهاء. يقوم المصرف بتقدير ما إذا كان من المؤكد على نحو معقول ممارسة أو عدم ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد الإيجار. وبذلك فإن المصرف يأخذ في عين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، يعيد المصرف تقييم مدة عقد الإيجار إذا كان هناك حدث كبير أو تغيير في الظروف التي تقع تحت سيطرتها من الممكن أن يؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (على سبيل المثال، بناء تحسينات جوهرية أو تخصيصات كبيرة للأصل المؤجر).

3.3 الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة

تحدد الإدارة الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات الثابتة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل وطبيعة التآكل والتقادم الفني والتجاري.
تقوم الإدارة، على أساس سنوي، بمراجعة الأعمار الإنتاجية للموجودات الثابتة. يتم تعديل مخصص الاستهلاك المستقبلي عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

3.4 القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية.
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك، فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية

يتطلب تحديد مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة من إدارة المصرف اصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة الى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة الى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.
قام المصرف بحساب قيمة مخصص تدني الموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها بتعليمات مصرف العراق المركزي.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): *المدخلات، الآليات والفرضيات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة*

ان المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل المصرف عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

- **تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية:**

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية على أساس نسبي. يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم المصرف بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى المصرف.

يتم تقييم الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناءً على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل الى وجود زيادة جوهرية للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة 1 الى المرحلة 2:

1- تم تحديد حدود لقياس الجوهرية في المخاطر الائتمانية بناءً على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.

2- إضافة الى استخدام عوامل نوعية لتقييم نتائج التغيير في مراحل التصنيف أو اجراء التعديلات بما يعكس وضع الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بشكل أفضل.

3- يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم.

يعتمد التغيير بين المرحلة 2 والمرحلة 3 على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. ان طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

- **عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:**

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخية والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة. إن قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات جوهرية. احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة 1 والمرحلة 2 لمخصص تدني التسهيلات الائتمانية مصممة بناء على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.
يتم ربط كل سيناريو من حالات الاقتصاد الكلي المستخدمة في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بعوامل الاقتصاد الكلي المتغيرة.

ان في تقديراتنا المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 باستخدام السيناريوهات المرجحة المخصومة والتي تتضمن المعلومات المستقبلية للاقتصاد الكلي لثلاثة أعوام لاحقة.

يعتمد السيناريو الأساسي على تنبؤات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة ....). ان تغيرات الصعود والهبوط في العوامل الاقتصادية سيتم اعدادها على أساس الأوضاع الاقتصادية البديلة الممكنة. تشمل هذه السيناريوهات على تغيرات هبوط إضافية بشكل سنوي على الأقل وبما تقتضي لحاجة لذلك.

يتم قياس الاحتمالات المرجحة وفقا لأفضل تقدير والمتعلق بالاحتمالية التاريخية والأوضاع الحالية. يتم تقييم السيناريوهات المرجحة كل ثلاثة أشهر. تطبق جميع السيناريوهات لجميع المحافظ المعرضة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

3. استخدام التقديرات (تتمة)

3.5 مخصص تدني قيمة التسهيلات الائتمانية (تتمة)

- **تعريف التعثر:**

ان تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى المصرف. التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بانه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

- **العمر المتوقع:**

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم المصرف بالأخذ بعين الاعتبار اقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها المصرف معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع التدفقات النقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناءً على الفترة المعرض بها المصرف لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

3.6 المخصصات والمطلوبات المحتملة الأخرى

يعمل المصرف في بيئة تنظيمية وقانونية تتضمن، بحكم طبيعتها، عنصر عال من مخاطر التقاضي متأصل في عملياتها. ونتيجة لذلك، يكون المصرف طرف في التقاضي والتحكيم ومختلف الإجراءات التي تنشأ في سياق الأعمال الاعتيادية للمصرف.

عندما يمكن للمصرف القيام بقياس موثوق لتدفق المنافع الاقتصادية فيما يتعلق بقضية معينة، ويعتبر هذه التدفقات محتملة، يسجل المصرف مخصصات للقضية. عندما يعتبر المصرف أن احتمال تدفق المنافع الاقتصادية بعيد، أو محتملاً، ولكن لا يمكن إجراء تقدير موثوق له، يتم الإفصاح عن وجود التزامات طارئة.

ونظراً لعدم التيقن والتقديرات المتضمنة لتحديد احتمال وقوع الخسائر وقيمتها، يأخذ المصرف في الحسبان عدداً من العوامل بما في ذلك المشورة القانونية، والمرحلة التي وصلت إليها القضية والأدلة السابقة من حوادث مماثلة. يقوم المصرف بتقديرات هامة ليصل لاستنتاج في هذا الخصوص.

4 نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد في الخزينة	**96,803,002,865**	52,003,211,984
حسابات جارية مع البنك المركزي العراقي	**401,483,954,266**	182,916,092,847
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	**-**	30,000,000,000
ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من فترة ثلاثة أشهر	**35,000,000,000**	83,272,400,000
احتياطي (ودائع) قانوني (*)	**110,947,552,400**	45,629,338,060
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(257,465,777)**	(179,000,458)
	643,977,043,754	393,642,042,433

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على المصرف الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى البنك المركزي العراقي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي العراقي كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 110,947,552,400 دينار عراقي وهو يمثل نسبة 18% من الحسابات الجارية، و13% من ودائع التوفير والثابتة، مقابل مبلغ 45,629,338,060 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022. إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة المصرف التشغيلية.

5 أرصدة وإيداعات لدى المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
2023			
حسابات جارية وتحت الطلب	**1,616,984,986**	**47,620,888,197**	**49,237,873,183**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)	**-**	**59,514,348,000**	**59,514,348,000**
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(6,990,428)**	**(4,724,934)**	**(11,715,362)**
	1,609,994,558	**107,130,511,263**	**108,740,505,821**
2022			
حسابات جارية وتحت الطلب	696,791,990	3,218,354,712	3,915,146,702
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (*)	5,354,513,814	36,667,608,000	42,022,121,814
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(4,936,612)	(2,028,055)	(6,964,667)
	6,046,369,192	39,883,934,657	45,930,303,849

بلغت الأرصدة لدى المصارف التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 49,237,873,183 دينار عراقي مقابل 3,915,146,702 دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2022.

(*) إن حساب ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية يتكون من:

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
2023			
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	**-**	**52,558,248,000**	**52,558,248,000**
إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)	**-**	**6,956,100,000**	**6,956,100,000**
	-	**59,514,348,000**	**59,514,348,000**
2022			
ودائع استحقاقها الأصلي خلال فترة ثلاثة أشهر أوأقل	5,354,513,814	36,667,608,000	42,022,121,814
إيداعات (ودائع استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة أشهر)	-	-	-
	5,354,513,814	36,667,608,000	42,022,121,814

6 تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
حسابات جارية مدينة	**24,778,595,742**	26,662,617,999
قروض وسلف	**198,544,136,361**	164,860,060,945
سندات محسومة	**-**	-
بطاقات ائتمانية	**130,687,762**	93,502,838
دائن صدفة مدين	**89,018,957**	208,932,291
المجموع	**223,542,438,822**	191,825,114,073
ينزل:		
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(10,367,669,492)**	(6,505,759,328)
فوائد معلقة (محفوظة)	**(18,178,185,800)**	(18,070,573,982)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**194,996,583,530**	167,248,780,763

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) مبلغ 34,822,995,536 دينار عراقي، أي ما نسبته 15.6% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 35,757,937,338 دينار عراقي، أي ما نسبته 18.64% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2022.

بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 16,644,809,736 دينار عراقي، أي ما نسبته 8.11% من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2023، في حين بلغت التسهيلات الإئتمانية المباشرة غير العاملة (المرحلة الثالثة) بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 17,687,363,356 دينار عراقي، أي ما نسبته 10.18% من رصيد إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2022.

قام المصرف خلال عام 2023، وبعد الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي بنقل تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة (مرحلة 3) القيمة بمبلغ 3,153,636,036 دينار عراقي، إلى خارج بيان المركز المالي مع استمرار احتساب الفوائد المعلقة حيث بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المقابلة لهذه التسهيلات الائتمانية مبلغ 1,790,777,014 دينار عراقي.

يوضح الجدول التالي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد أول السنة	**6,505,759,328**	9,195,528,683
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**3,000,000,000**	-
المحول من (الفائض المحول إلى) المخصصات المتنوعة	**2,894,438,657**	(2,689,769,355)
ديون منقولة إلى خارج بيان المركز المالي	**(1,790,777,014)**	-
فروقات أسعار الصرف	**(241,751,479)**	-
رصيد نهاية السنة	**10,367,669,492**	6,505,759,328

7 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
<u>موجودات مالية متوفر لها أسعار سوقية</u>		
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات محلية	**684,127,665**	623,345,920
أدوات حقوق الملكية - أسهم شركات خارجية	**862,393,423**	1,211,812,921
<u>موجودات مالية ليس متوفر لها أسعار سوقية</u>		
الشركة العراقية لضمان الودائع (*)	**789,473,678**	789,473,678
	2,335,994,766	2,624,632,519

(*) يتضمن المبلغ استثمار مصرف المنصور للاستثمار – ش.م.خ في الشركة العراقية لضمان الودائع، وهي شركة مساهمة مختلطة تخضع لأحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، وتم تأسيسها بموجب نظام ضمان الودائع المصرفية رقم 3 لسنة 2016 الصادرعن مجلس الوزراء. قام المصرف بتسديد 100% من حصته في رأس المال الشركة والبالغة 789,473,678 دينار عراقي خلال عام 2018.

8 موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
السندات الوطنية	**146,601,687,851**	90,389,822,495
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(1,420,307,551)**	(601,715,291)
	145,181,380,300	89,788,107,204
تحليل السندات		
ذات عائد ثابت	**146,601,687,851**	90,389,822,495
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(1,420,307,551)**	(601,715,291)
	145,181,380,300	89,788,107,204

إن الموجودات بالتكلفة المطفأة هي عبارة عن استثمارات في سندات دين حسب الجدول التالي:

جهة الإصدار	معدل الفائدة %	تاريخ الاستحقاق	2023	2022
			دينار عراقي	دينار عراقي
دول	%8.00	2027	**60,000,000,000**	-
دول	%6.00	2025	**50,000,000,000**	-
دول	%7.00	2025	**26,000,000,000**	26,000,000,000
دول	%6.75	2029	**5,264,632,270**	-
دول	%6.588	2028	**5,337,055,581**	-
دول	%6.00	2023	**-**	45,000,000,000
دول	%6.75	2023	**-**	19,389,822,495
			146,601,687,851	90,389,822,495

9 موجودات ثابتة

إن الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض حساب الاستهلاك هي كما يلي:

- مباني 34 سنة
- كافة الموجودات عدا المباني 5 سنوات

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل كما أن الأراضي لا تستهلك.

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2023

	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	14,481,683,295	11,939,614,767	1,915,928,434	103,790,000	484,922,162	125,647,617	1,283,296,134	30,334,882,409
الإضافات	-	5,250,000	256,215,080	-	175,790,000	3,930,000	1,021,544,179	1,462,729,259
التحويلات	-	16,460,000	-	-	-	1,021,911,053	(1,831,101,445)	(792,730,392)
استبعادات	-	-	(382,409,767)	-	(66,159,575)	(3,967,290)	-	(452,536,632)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,961,324,767	1,789,733,747	103,790,000	594,552,587	1,147,521,380	473,738,868	30,552,344,644
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	1,157,465,137	1,054,205,131	43,551,543	396,849,794	110,420,407	-	2,762,492,012
استهلاك السنة	-	357,513,354	274,957,102	20,425,502	55,368,281	90,080,021	-	798,344,260
استبعادات	-		(279,498,970)		(64,079,774)	(1,715,277)	-	(345,294,021)
كما في 31 كانون الأول	-	1,514,978,491	1,049,663,263	63,977,045	388,138,301	198,785,151	-	3,215,542,251
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	10,446,346,276	740,070,484	39,812,955	206,414,286	948,736,229	473,738,868	27,336,802,393

9 موجودات ثابتة (تتمة)

2022

	أراضي	مباني	أجهزة وأثاث	وسائل نقل	الات ومعدات	ديكورات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة								
كما في 1 كانون الثاني	14,481,683,295	11,910,167,724	1,380,932,973	103,790,000	452,072,162	109,793,857	678,048,493	29,116,488,504
الإضافات	-	8,850,000	233,529,270	-	32,850,000	15,853,760	1,293,514,890	1,584,597,920
التحويلات	-	20,597,043	301,466,191	-	-	-	(688,267,249)	(366,204,015)
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	11,939,614,767	1,915,928,434	103,790,000	484,922,162	125,647,617	1,283,296,134	30,334,882,409
الإستهلاك المتراكم								
كما في 1 كانون الثاني	-	801,246,890	850,720,170	22,960,640	348,400,191	107,556,796	-	2,130,884,687
استهلاك السنة	-	356,218,247	203,484,961	20,590,903	48,449,603	2,863,611	-	631,607,325
كما في 31 كانون الأول	-	1,157,465,137	1,054,205,131	43,551,543	396,849,794	110,420,407	-	2,762,492,012
صافي القيمة الدفترية								
كما في 31 كانون الأول	14,481,683,295	10,782,149,630	861,723,303	60,238,457	88,072,368	15,227,210	1,283,296,134	27,572,390,397

10 موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة من برامج الكمبيوتر:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
التكلفة		
كما في 1 كانون الثاني	**2,741,998,164**	2,271,788,437
الإضافات	**116,371,930**	104,005,710
التحويلات	**792,730,392**	366,204,017
كما في 31 كانون الأول	**3,651,100,486**	2,741,998,164
الإطفاء المتراكم		
كما في 1 كانون الثاني	**2,065,848,114**	1,585,934,229
إطفاء السنة	**223,581,759**	479,913,885
كما في 31 كانون الأول	**2,289,429,873**	2,065,848,114
صافي القيمة الدفترية		
كما في 31 كانون الأول	**1,361,670,613**	676,150,050

11 حق استخدام الأصول / التزامات عقود الايجار

	2023	2022
حق استخدام الأصول	**دينار عراقي**	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**1,300,903,011**	1,073,489,236
التغيرات خلال السنة	**(412,777,868)**	-
إضافات	**2,753,174,560**	373,659,259
مصروف استهلاك	**(395,369,310)**	(146,245,484)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**3,245,930,393**	1,300,903,011

	2023	2022
التزامات عقود الايجار	**دينار عراقي**	دينار عراقي
الرصيد في 1 كانون الثاني	**1,329,668,632**	1,006,032,681
التغيرات خلال السنة	**(380,745,083)**	-
إضافات	**2,753,174,560**	373,659,259
فوائد مدينة على التزامات عقود الإيجار (إيضاح 28)	**58,782,921**	20,056,692
الدفعات	**(445,400,000)**	(70,080,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**3,315,481,030**	1,329,668,632

12 موجودات اخرى

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة القبض - مصارف	**2,430,562,733**	579,809,926
فوائد محققة غير مستحقة القبض - موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**2,089,525,130**	1,177,740,612
فوائد محققة غير مستحقة القبض - تسهيلات ائتمانية مباشرة	**2,499,245,552**	1,709,193,424
مصاريف مدفوعة مقدماً	**944,427,060**	1,093,890,167
تأمينات لدى الغير	**-**	14,482,000
طلبات التعويض	**-**	2,812,316,885
نفقات قضائية قابلة للاسترداد	**143,281,502**	146,471,075
مدينو غرامات مدفوعة	**8,058,855,611**	8,058,855,611
أخرى	**74,353,736**	522,322,586
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(8,058,855,611)**	(8,058,855,611)
	8,181,395,713	8,056,226,675

13 ودائع المصارف

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
2023			
حسابات جارية	**4,104,030**	**6,164,822,941**	**6,168,926,971**
	4,104,030	**6,164,822,941**	**6,168,926,971**

	مصارف محلية	مصارف خارجية	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2022			
حسابات جارية	4,254,030	5,438,455,612	5,442,709,642
	4,254,030	5,438,455,612	5,442,709,642

14 ودائع العملاء

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
الشركات		
حسابات جارية	**451,592,775,115**	201,128,473,561
ودائع لأجل	**60,331,363,801**	79,423,102,158
الأفراد		
حسابات جارية	**84,779,393,622**	36,392,195,224
حسابات توفير	**45,903,120,976**	40,390,459,354
ودائع لأجل	**27,975,466,103**	29,830,755,441
	670,582,119,617	387,164,985,738

بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد مبلغ 504,387,287,737 دينار عراقي أي ما نسبته 75.52% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2023 مقابل مبلغ 237,520,668,785 دينار عراقي أي ما نسبته 61.35% من إجمالي ودائع العملاء كما في 31 كانون الأول 2022.

15 تأمينات نقدية

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**70,095,882,254**	36,597,860,878
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	**886,563,948**	865,533,647
تأمينات أخرى	**48,580,682,880**	2,578,552,907
	119,563,129,082	40,041,947,432

16 مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**2,252,671,738**	1,057,932,943
ضريبة الدخل المدفوعة	**(2,252,671,738)**	(1,057,932,943)
ضريبة الدخل المستحقة	**6,632,398,596**	2,252,671,738
رصيد نهاية السنة	**6,632,398,596**	2,252,671,738

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح قبل الضريبة	**46,279,921,446**	14,904,183,729
يضاف		
نفقات موظفين غير مقبولة ضريبياً	**8,050,000**	750,000
خسائر استبعاد موجودات ثابتة	**107,242,611**	-
ضريبة دخل مدفوعة عن العاملين	**487,196,264**	385,281,298
مصروف مخصص التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**3,000,000,000**	-
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	**128,423,570**	-
تعويضات وغرامات	**33,435,000**	8,716,103
ينزل		
ايراد الاستثمار (توزيع أرباح استثمارات خارجية)	**(32,313,064)**	(81,119,542)
ايرادات غير خاضعة للضريبة (إيضاح 22)	**(5,795,965,184)**	-
استرداد مخصصات	**-**	(200,000,000)
الربح الضريبي	**44,215,990,643**	15,017,811,588
نسبة الضريبة	**%15**	%15
مصروف ضريبة الدخل	**6,632,398,596**	2,252,671,738

17 مخصصات متنوعة

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
مخصص تدني الخسائر الإئتمانية غير المباشرة المتوقعة	**434,335,346**	649,392,638
مخصص تقلبات اسعار الصرف	**200,000,000**	200,000,000
أخرى (*)	**2,329,632,348**	8,958,985,830
	2,963,967,694	9,808,378,468

إن الحركة على المخصصات المتنوعة الأخرى هي كما يلي:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد أول السنة	**8,958,985,830**	6,068,879,092
المحول من (إلى) في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:		
- أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	(78,465,319)	109,665,093
- أرصدة وإيداعات لدى المصارف	(4,750,695)	63,811,121
- التسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	(2,894,438,657)	2,689,769,355
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(818,592,260)	489,370,261
- موجودات أخرى	-	438,000
- التسهيلات الإئتمانية غير المباشرة	215,057,292	(262,947,092)
فروقات أسعار الصرف	**(235,846,957)**	-
استرداد مخصصات متنوعة	**-**	(200,000,000)
المستخدم من المخصص	**(2,812,316,886)**	-
رصيد نهاية السنة	**2,329,632,348**	8,958,985,830

18 مطلوبات أخرى

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
فوائد محققة غير مستحقة الدفع - ودائع العملاء	**986,982,928**	722,000,798
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	**3,238,746,817**	1,726,148,521
شيكات مصدقة	**2,732,593,270**	501,812,000
السفاتج المسحوبة على المصرف	**129,692,668**	91,778,925
رسوم الطوابع المالية المستحقة	**20,344,060**	-
دائنون / قطاع خاص / شركات وجمعيات	**2,098,580**	2,652,211
دائنون / قطاع خاص / افراد	**16,697,338**	18,373,178
دائنو نشاط غير جاري	**5,395,926**	8,065,164
استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير	**36,116,656**	42,843,791
ضريبة دخل المنتسبين	**41,592,264**	-
مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات	**1,032,000,000**	1,000,000
مبالغ مقبوضة لقاء زيادة رأس مال الشركات	**620,000,000**	-
دائنو توزيع الأرباح	**2,263,569,200**	2,426,351,622
أرصدة العملاء المتوفين	**126,479,595**	203,204,108
مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية	**6,209,480**	9,187,200
مبالغ غير مطالب بها	**-**	1,926,151
ايداعات الاكتتاب في اسهم الشركات	**1,615,250**	31,106,379
حساب الحوالات المركزية الواردة	**750,417,840**	-
الحوالات الموقوفه	**1,562,892,068**	1,741,849,175
اخرى	**712,233,138**	215,901,974
	14,285,677,078	7,744,201,197

19 رأس المال المكتتب به والمدفوع

يبلغ رأسمال المصرف المصرح والمكتتب به والمدفوع 250,000,000,000 دينار عراقي موزع على 250,000,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1 دينار للسهم كما في 31 كانون الأول 2023 وفي 31 كانون الأول 2022.

يساهم بنك قطر الوطني – قطر بنسبة 54.19% من رأسمال المصرف.

قام بنك الإسكان للتجارة والتمويل (شركة مساهمة عامة أردنية) والتي تعتبر شركة زميلة لبنك قطر الوطني – قطر خلال عام 2023 بشراء 7,648,186,289 سهم يمثل تقريباً 3.06% من أسهم مصرف المنصور للإستثمار – ش.م.خ وذلك عن طريق سوق العراق للأوراق المالية.

ألزم البنك المركزي العراقي بناء على القرار رقم 127 لسنة 2023 العدد 439/2/9 بتاريخ 2 آب 2023 المصارف العراقية المحلية، بزيادة رأسمال المصارف ليصل إلى ما لايقل عن 400 مليار دينار عراقي خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2024، بواقع ثلاثة دفعات على ألا تقل كل دفعة عن 50 مليار دينار عراقي، في 31 كانون الأول 2023 و 30 حزيران 2024 و31 كانون الأول 2024، ومن الممكن إجراء الزيادة بدفعة واحدة خلال مدة أقصاها 31 كانون الأول 2023.

قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50,000,000,000 دينار عراقي، ليصبح رأس مال المصرف 300,000,000,000 دينار عراقي، وذلك كما يلي:

1. زيادة نقدية بمبلغ 40,000,000,000 دينار عراقي عن طريق طرح أسهم جديدة للأكتتاب العام.
2. زيادة بمبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي عن طريق ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس مال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً، حيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي.
3. زيادة بمبلغ 2,035,677,880 دينار عراقي عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة القابلة للتوزيع إلى رأس المال وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً.

20 الاحتياطيات

- احتياطي إلزامي

وفقاً لقانون الشركات العراقي، يقتطع ما نسبته 5% من ربح السنة كاحتياطي الزامي. يحق للمصرف التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي الالزامي مساوياً 50% من رأسمال المصرف. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على آلا يتجاوز الاحتياطي الالزامي نسبة 100% من رأس المال.

يوضح الجدول التالي طريقة احتساب الاحتياطي الإلزامي:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
الربح بعد الضريبة	**39,647,522,850**	12,651,511,991
نسبة الاحتياطي الالزامي	**%5**	%5
	1,982,376,143	632,575,600
رصيد بداية السنة	**9,881,592,004**	9,249,016,404
رصيد نهاية السنة	**11,863,968,147**	9,881,592,004

20 الاحتياطيات (تتمة)

- **احتياطي القيمة العادلة**

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**849,459,930**	527,279,859
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(231,889,689)**	322,180,071
رصيد نهاية السنة	**617,570,241**	849,459,930

- **احتياطي التوسعات والتطوير**

تم خلال السنوات السابقة تكوين احتياطي التوسعات والتطوير بعد موافقة الهيئات العامة السنوية للمصرف وحسب قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المادة 55 الفقرة 3، لم يتم تشكيل احتياطي للتوسعات والتطوير خلال عامي 2022 و2023، حيث بلغ رصيد احتياط التوسعات والتطوير مبلغ 7,964,322,120 دينار عراقي. قررت الهيئة العامة المنعقدة بتاريخ 19 كانون الأول 2023 والتي قررت زيادة رأس مال المصرف بمبلغ 50,000,000,000 دينار عراقي، ضم احتياطي التوسعات والتطوير المشكل في السنوات السابقة إلى رأس مال المصرف وتوزيع الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة على المساهمين مجاناً، حيث تم الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على هذه العملية.

21 أرباح مدورة

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رصيد بداية السنة	**14,359,600,000**	12,340,663,609
ينزل		
توزيعات أرباح نقدية	**(10,625,000,000)**	**(**10,000,000,000**)**
يضاف		
أرباح صافية قابلة للتوزيع عن السنة	**37,665,146,707**	12,018,936,391
	41,399,746,707	14,359,600,000

22 الفوائد الدائنة

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
تسهيلات ائتمانية مباشرة	**14,698,330,254**	11,433,847,379
إيداعات لدى المصارف	**9,984,160,463**	1,591,195,813
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (*)	**6,798,942,839**	6,094,832,652
	31,481,433,556	19,119,875,844

(*) يتضمن المبلغ فوائد سندات وزارة المالية العراقية البالغة 5,795,965,184 دينار عراقي لعام 2023 مقابل مبلغ 6,094,832,652 دينار عراقي لعام 2022.

23 الفوائد المدينة

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
ودائع العملاء:		
ودائع لأجل	**3,216,154,445**	2,606,563,959
حسابات جارية	**235,811,595**	-
حسابات توفير	**627,096,104**	601,140,731
	4,079,062,144	3,207,704,690

24 صافي الدخل من العمولات والرسوم

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
العمولات والرسوم الدائنة:		
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	**1,039,491,832**	635,782,377
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	**4,846,697,241**	3,746,678,851
عمولات أخرى	**24,852,557,919**	5,091,210,935
إجمالي العمولات والرسوم الدائنة	**30,738,746,992**	9,473,672,163
العمولات والرسوم المدينة:		
عمولات مدفوعة للمصارف	**(766,359,084)**	(168,311,711)
إجمالي العمولات والرسوم المدينة	**(766,359,084)**	(168,311,711)
صافي الدخل من العمولات والرسوم	**29,972,387,908**	9,305,360,452

25 إيراد الاستثمار

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	**32,313,064**	81,119,542
	32,313,064	81,119,542

26 ايرادات تشغيلية أخرى

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
إيرادات من عقود تأجير تشغيلية	**101,590,000**	131,403,504
ايرادات عرضية	**30,112,921**	34,746,066
الزيادة بالصندوق	**1,579,500**	218,000
أخرى	**11,819,819**	3,522,562
	145,102,240	169,890,132

27 نفقات الموظفين

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
رواتب ومنافع وعلاوات العمال	**5,249,585,437**	4,344,424,718
ضريبة مدفوعة عن العاملين	**487,196,264**	385,281,298
المساهمة في الضمان الاجتماعي	**352,581,086**	308,269,908
تدريب العاملين	**337,465,996**	149,369,221
التأمين الصحي	**226,767,054**	-
مكافأة نهاية الخدمة	**124,200,000**	162,000,000
إعانات المنتسبين	**-**	750,000
تجهيزات العاملين	**-**	600,000
	6,777,795,837	5,350,695,145

28 مصاريف تشغيلية أخرى

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
صيانة	**875,855,798**	396,733,406
تكلفة بطاقات الدفع الالكتروني	**763,309,550**	301,687,932
خدمات مهنية واستشارية	**513,132,500**	566,404,999
تأمين	**443,441,800**	437,743,018
سفر وايفاد	**377,599,853**	219,811,019
دعاية وإعلان	**319,010,965**	363,269,616
نقل السلع والبضائع	**273,918,095**	96,400,235
وقود وزيوت	**261,447,750**	127,599,250
تكاليف ضمان الودائع	**258,000,000**	578,772,000
ايجار وخدمات (*)	**278,334,254**	251,917,333
مبادرات البنك المركزي	**197,000,001**	197,000,000
اشتراكات ورسوم ورخص	**182,351,634**	112,881,070
اتصالات وانترنت	**175,717,829**	143,923,265
المياه والكهرباء	**145,326,685**	99,741,395
اجور تدقيق الحسابات (**)	**127,575,000**	120,880,577
خسائر استبعاد موجودات ثابتة	**107,242,611**	-
ضيافة	**98,259,250**	31,221,160
قرطاسية	**83,073,570**	48,656,540
خدمات قانونية	**80,839,000**	148,112,000
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداه	**75,000,000**	75,000,000
استئجار موقع صرافات الية	**65,864,000**	5,932,000
نشر وطبع	**48,450,000**	23,675,500
لوازم ومهمات	**44,790,050**	11,349,025
مؤتمرات وندوات	**36,000,000**	5,734,000
أجور نقل	**33,999,833**	29,867,050
تعويضات وغرامات	**33,435,000**	8,716,103
رسوم الطوابع المالية	**658,750**	3,712,450
مصروفات خدمية أخرى	**1,445,605,151**	701,513,209
أخرى	**790,562,991**	559,674,467
	8,135,801,920	5,667,928,619

(*) يتضمن المبلغ فوائد على التزامات عقود الايجارلعام 2023 بمبلغ 58,782,921 دينار عراقي، مقابل مبلغ 20,056,692 دينار عراقي لعام 2022.

(**) المبلغ يتضمن أجور لمراقبي الحسابات الخارجيين الذي بلغ حسب قائمة احتساب الأجور لعام 2023 بمبلغ 98,530,000 دينار عراقي مقابل مبلغ 85,000,000 دينار عراقي لعام 2022.

29 الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم حساب حصة السهم العادي الواحد من خلال قسمة أرباح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

	2023	2022
ربح السنة (دينار عراقي)	**39,647,522,850**	12,651,511,991
المتوسط المرجح لعدد الأسهم قيد التداول خلال السنة (سهم)	**250,000,000,000**	250,000,000,000
الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة (دينار عراقي)	**0.159**	0.051

إن الحصة المخفضة للسهم من ربح السنة مطابقة للحصة الأساسية لعدم إصدار المصرف لأدوات مالية قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الأرباح عند ممارستها.

30 إرتباطات وإلتزامات محتملة

- **إرتباطات وإلتزامات إئتمانية**

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
تعهدات نيابة عن العملاء		
اعتمادات مستندية	**183,451,401,936**	82,324,025,813
كفالات		
دخول مناقصات	**5,722,891,460**	1,915,951,800
حسن تنفيذ	**16,946,184,271**	13,389,469,705
أخرى	**23,973,328,714**	23,728,201,837
	230,093,806,381	121,357,649,155
تعهدات نيابة عن المصارف		
اعتمادات مستندية	**4,019,070,320**	-
كفالات		
دخول مناقصات	**115,280,000**	500,805,769
حسن تنفيذ	**5,638,554,413**	5,657,025,523
أخرى	**5,637,980,620**	1,646,150,000
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**55,000,447,897**	80,058,697,441
	300,505,139,631	209,220,327,888

31 النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ التالية:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي (*)	**498,029,491,354**	264,740,304,373
يضاف: أرصدة لدى المصارف تستحق خلال ثلاثة أشهر	**101,784,405,821**	45,930,303,849
ينزل: ودائع المصارف التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	**(6,168,926,971)**	(5,442,709,642)
	593,644,970,204	305,227,898,580

(*) لا يستخدم احتياطي الودائع لدى البنك المركزي العراقي في نشاطات المصرف التشغيلية اليومية لذلك لا يعتبر جزء من النقد وما في حكمه (إيضاح 4).

32 تعاملات مع أطراف ذات علاقة

تتضمن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كافة معاملات المصرف مع المصارف والشركات ذات العلاقة، ومع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو الشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية، أو أية أطراف أخرى ذات تأثير هام في صنع القرارات المالية أو التشغيلية في المصرف. تخضع كافة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة لنفس الشروط التي تخضع لها المعاملات المشابهة التي يقوم بها المصرف مع العملاء العاديين بما في ذلك معدلات الفائدة والضمانات.

2023	**المؤسسة الأم**	**كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة**	**أخرى**	**المجموع**
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
بنود داخل بيان المركز المالي				
أرصدة وإيداعات لدى المصارف (أرصدة مدينة)	**77,665,268,965**	**418,152,530**	**102,968,641**	**78,186,390,136**
ودائع المصارف (أرصدة دائنة)	**6,164,822,941**	**-**	**-**	**6,164,822,941**
فوائد محققة غير مستحقة القبض (موجودات أخرى)	**327,480,541**	**-**	**-**	**327,480,541**
ودائع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة (ودائع العملاء) (*)	**-**	**10,403,227,362**	**-**	**10,403,227,362**
فوائد محققة غير مستحقة الدفع (مطلوبات أخرى)	**-**	**185,545,758**	**-**	**185,545,758**

2022	المؤسسة الأم	كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي				
أرصدة وإيداعات لدى المصارف (أرصدة مدينة)	38,898,284,347	-	724,094,465	39,622,378,812
ودائع المصارف (أرصدة دائنة)	5,438,455,612	-	-	5,438,455,612
فوائد محققة غير مستحقة القبض (موجودات أخرى)	41,200,970	-	-	41,200,970
ودائع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة (ودائع العملاء) (*)	-	10,546,294,947	-	10,546,294,947
فوائد محققة غير مستحقة الدفع (مطلوبات أخرى)	-	172,105,849	-	172,105,849

(*) إن معدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة مطابقة لمعدلات الفائدة المطبقة على حسابات وودائع عملاء المصرف.

33 إدارة المخاطر

33.1 مقدمة

إطار إدارة المخاطر

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

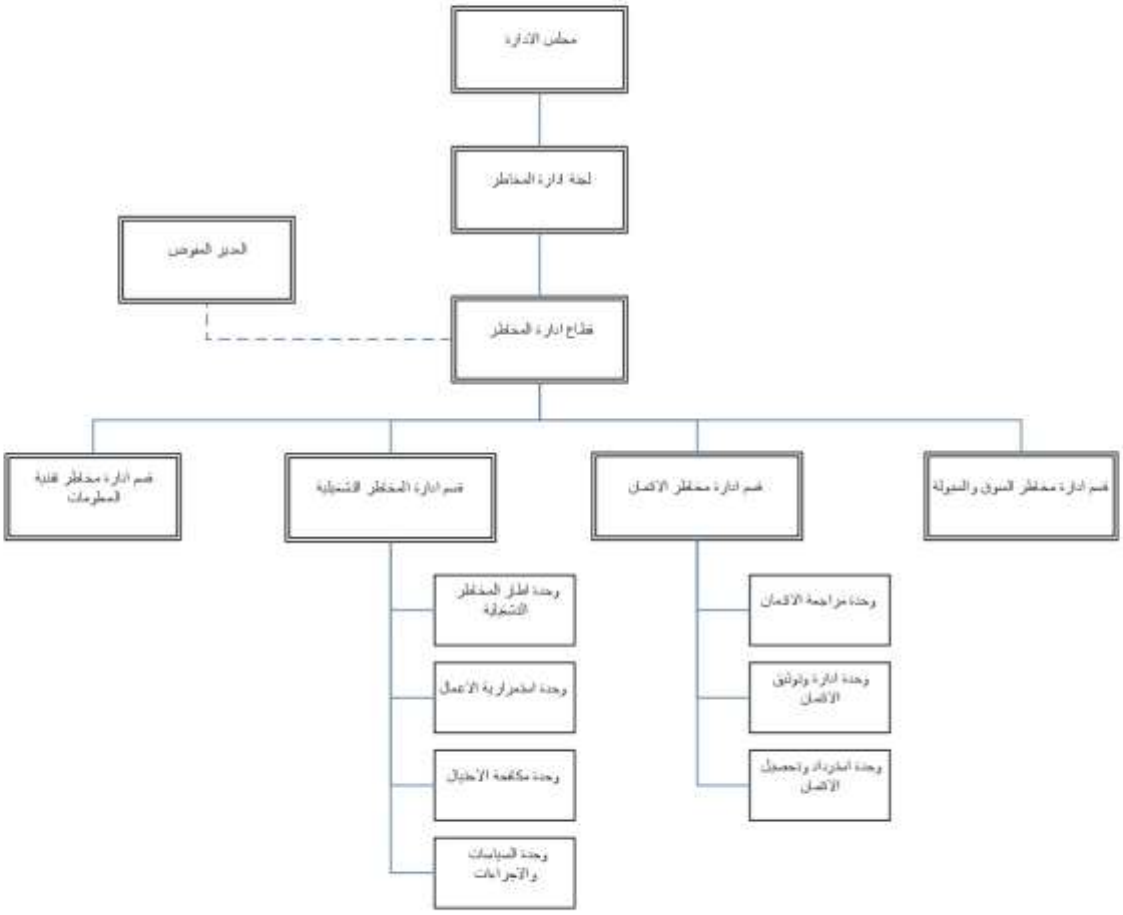

يتعرض المصرف للمخاطر الرئيسية التالية:
1- مخاطر الائتمان للشركات والأفراد.
2- مخاطر السوق وهي مخاطر تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف.
3- مخاطر الدفع المسبق.
4- مخاطر السيولة.
5- مخاطر التشغيل.
6- مخاطر الأعمال.
7- مخاطر الالتزام.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المصرف لكل من المخاطر المبينة أعلاه، كما يصف أغراض المصرف وأطر إدارة المخاطر وسياساتها والإجراءات المتبعة من قبلها لقياس وإدارة المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف لرأس المال.
إن مجلس الإدارة مسؤول بصورة عامة عن وضع ومتابعة إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك من خلال اللجان وهي:

لجنة التدقيق، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيحات، واللجنة التنفيذية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر (تتمة)

تتبع هذه اللجان بشكل مباشر إلى مجلس الإدارة وترفع له التقارير كل ثلاثة أشهر على الأقل والتي تحوي تقييماً شاملاً للمخاطر وآليات التحوط المطلوبة مع دراسات الجهد الدورية للمحافظ كافة مع السيناريوهات المتعددة.
وتتعاون هذه اللجان بشكل كبير ومتكامل مع الإدارة التنفيذية للمصرف المسؤولة عن تهيئة كافة الظروف اللوجستية والإدارية لإمكانية قيام إدارة المخاطر بأعمالها على أكمل وجه وتقديم المعلومات المطلوبة لذلك، إضافةً إلى تنفيذ توصيات إدارة المخاطر.

استراتيجية إدارة المخاطر

- بناء إدارة مخاطر فعالة بهدف تعزيز مراقبة الالتزام وتوفير نظام إداري متين بحيث تصبح فيه إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من العمل اليومي لكل فرد ضمن بنك المنصور والجزء الأهم في عملية إعداد خطط الأعمال لكافة أنشطة وخدمات المصرف ككل.
- تحفيز الإدارات على اتخاذ قرارات مدروسة للمخاطر لاغتنام كافة الفرص المتاحة في ظل البيئة التنافسية والمتقلبة التي يعمل بها المصرف.
- تحسين الأداء وتعظيم الربحية من خلال التقييم الأفضل للتحديات التي تواجه عمل المصرف ورفع سوية القرارات المتخذة والتأكد من وجود أنظمة ضبط وتحكم داخلية بهدف تخفيف الخسائر وخفض التكاليف.
- الحرص على تنويع مصادر أموال المصرف واتخاذ الخطوات اللازمة لإدارة مخاطر السيولة وإيجاد مصادر بديلة للأموال.
- اتخاذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الخطوط العريضة لأفضل التجارب والممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية والمنسجمة مع التشريعات المحلية والدولية.

مسؤولية لجنة ادارة المخاطر

يتم تشكيل لجنة إدارة مخاطر تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس إدارة المخاطر. يتوجب أن يكون أعضاء هذه اللجنة على دراية ومن ذوي الخبرة في إدارة المخاطر المصرفية.
وتقوم اللجنة بالعمل بشكل متواصل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات إدارة المخاطر المرتبطة بالنشاط القائم للمصرف، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأي نشاط أو منتج مصرفي جديد. التأكد ومتابعة قيام الإدارة العليا بالمعالجة الفورية لأي تجاوزات يتم التقرير عنها من قبل إدارة المخاطر. تقع على عاتق اللجنة مسؤولية تقديم خطط الطوارئ وإدارة الأزمات التي قد يكون المصرف عرضة لها، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العليا للمصرف وفقاً لمعايير بازل وقواعد مصرف العراق المركزي بهذا المجال.

مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر

تعمل الإدارة العليا في المصرف على إيجاد كافة البنى اللازمة لإدارة ومتابعة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر.
العمل على وضع سياسات، إجراءات، ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، ويفعل نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة كافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
العمل على تنفيذ استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة.

مسؤولية مديرية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر

- تقع على عاتق إدارة التدقيق الداخلي مسؤولية التأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر ومن مدى استقلالية هذه الإدارة.
- التحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها المتبعة على مستوى كافة أنشطة وعمليات المصرف.
- تقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعة في سبيل التحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها والتأكد من صحة قياس هذه المخاطر.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.1 مقدمة (تتمة)

عملية إدارة مخاطر الالتزام

- تقع على عاتق إدارة مخاطر الالتزام مسؤولية التأكد من التزام المصرف بالقوانين والتشريعات الناظمة للعمل المصرفي والمالي لاسيما الصادرة البنك المركزي العراقي، وعليها تقديم المشورة القانونية والإجرائية الكفيلة بالتطبيق السليم للأعمال والإجراءات وفقاً لما تنص عليه التشريعات، وهي المسؤولة عن تدريب الموظفين على ما هو ناظم لعملهم قانوناً.
- إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية دليل الحوكمة في وضع قاعدة لتطور المصرف في المستقبل وتحسين أداءه وتدعيم الثقة في نشاطاته أمام المودعين والمساهمين، تم صياغة دليل الحوكمة بانسجامٍ كامل مع الدليل الاسترشادي الصادر عن البنك المركزي العراقي وعن تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وإرشادات لجنة بازل، وتقوم دائرة مراقبة الالتزام بمتابعة مدى الالتزام بدليل الحوكمة.
- وتعمل إدارة المخاطر على الإحاطة بالمخاطر الائتمانية بشكل كامل وفقاً للدراسات والمتابعات والتوصيات الخاصة بذلك، إضافةً إلى البدء بأعمال إدارة المخاطر التشغيلية من خلال جمع الحوادث ودراستها وإنشاء قاعدة بيانات لها وصولاً لرسم سيناريوهات التحوط لها، وأخيراً تم البدء أيضاً بتفعيل دراسات اختبارات الجهد لمخاطر السوق لاسيما لأسعار الفائدة وتقلبات سعر الصرف وأثرها على المحفظة والسيولة.
- كما يقوم المصرف بإجراء اختبارات الجهد فيما يتعلق بالمخاطر وفق معايير بازل 2، ومن أهمها الفرضيات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، المناطق الجغرافية، والضمانات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر من قبل إدارة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. وتعكس هذه الحدود استراتيجية عمل المصرف وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. ويتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة للبنك وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. ثم تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المصرف واللجان المختصة والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات العمل ذات العلاقة.

كما يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر بشكل دوري من قبل لجنة إدارة المخاطر وذلك من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. ويتم مناقشة نتائج التدقيق مع إدارات المصرف.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر، يتم استخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى بما يتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية والائتمان. وتقيم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط. كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حالة وجود عمليات تحوط غير فعالة، يقوم المصرف بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

33.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان بمخاطر تعرض المصرف لخسائر مالية في حال لم يتمكن العميل أو الطرف المقابل في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ تلك المخاطر بصورة أساسية من قروض وتسليفات المصرف إلى العملاء والبنوك الأخرى ومن الأوراق المالية الاستثمارية. ويقوم المصرف بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق التنويع في الاستثمارات في الأسهم والسندات وفي أسواق رأس المال والأنشطة الائتمانية والتمويلية لتفادي تركز المخاطر مع أحد أو مجموعة من العملاء ضمن منطقة عمل محددة أو نشاط اقتصادي معين. ويقوم المصرف بالحصول على ضمانات كلما كان ذلك ضرورياً. وتشتمل الضمانات على النقدية، السندات، رهن العقارات والأسهم.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ويمكن تلخيص أهم الإجراءات التي يقوم بها المصرف لتخفيض مخاطر الائتمان فيما يلي:
- إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء والمصارف قبل التعامل معهم، وتحديد معدلات الخطر الائتماني المتعلقة بذلك.
- الحصول على الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي قد تنشأ في حالة تعثر العملاء أو المصارف.
- المتابعة والدراسة الدورية للعملاء والمصارف بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية وتقدير الانخفاض بالقيمة على كل من المستوى الفردي والتجميعي.
- توزيع محفظة القروض والتسليفات والأرصدة لدى المصارف على قطاعات مختلفة تلافياً لتركيز المخاطر.

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية
يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفقاً لمعايير وأسس معتمدة.
وأبرز أنواع الضمانات هي:
- بالنسبة للقروض التجارية: الرهونات للمباني السكنية والعقارات والضمانات النقدية.
- بالنسبة للأفراد: الرهونات للمباني السكنية والرواتب والضمانات النقدية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقية، ويتم مراجعة القيمة السوقية للضمانات خلال دراسة كفاية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. وذلك بشكل سنوي ووفقاً لمتطلبات المصرف المركزي بهذا الشأن.

نظام التصنيف الداخلي
يدير قسم مخاطر الائتمان نماذج التصنيف الداخلية في المصرف. يقوم المصرف بإجراء تقييم منفصل للزبائن وفق لدرجات التصنيف الداخلي من 1 الى 10. تشتمل النماذج على معلومات نوعية وكمية بالإضافة إلى معلومات خاصة بالمقترض التي قد يكون لها أثر على سلوكه. إضافة الى ما سبق وعندما يكون متاح يقوم المصرف بمقارنة التصنيف الداخلي للعميل مع وكالات التصنيف الخارجية.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالعمليات التجارية (خارج بيان المركز المالي)
يقوم المصرف بتقديم خدمات العمليات التجارية من كفالات واعتمادات وتعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات المصرف بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه. يتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً للشروط المتفق عليها. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية للقروض وتتم الوقاية من هذه المخاطر بإتباع نفس سياسات المصرف وإجراءاتها الرقابية.

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي التعرضات لمخاطر الائتمان:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود داخل بيان المركز المالي		
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**547,174,040,889**	341,638,830,449
أرصدة وايداعات لدى المصارف	**108,740,505,821**	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**194,996,583,530**	167,248,780,763
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**145,181,380,300**	89,788,107,204
موجودات أخرى	**7,236,968,653**	6,962,336,508
	1,003,329,479,193	651,568,358,773
بنود خارج بيان المركز المالي		
اعتمادات مستندية	**187,470,472,256**	82,324,025,813
الكفالات	**58,034,219,478**	46,837,604,634
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**55,000,447,897**	80,058,697,441
	300,505,139,631	209,220,327,888
إجمالي المخاطر الائتمانية	**1,303,834,618,824**	860,788,686,661

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

2023	**داخل العراق**	**دول الشرق الأوسط الاخرى**	**أمريكا**	**المجموع**
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**547,174,040,889**	**-**	**-**	**547,174,040,889**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**1,609,994,558**	**82,253,843,604**	**24,876,667,659**	**108,740,505,821**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**194,996,583,530**	**-**	**-**	**194,996,583,530**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**134,802,048,958**	**10,379,331,342**	**-**	**145,181,380,300**
موجودات أخرى	**6,633,661,612**	**603,307,041**	**-**	**7,236,968,653**
	885,216,329,547	**93,236,481,987**	**24,876,667,659**	**1,003,329,479,193**

2022	داخل العراق	دول الشرق الأوسط الأخرى	أمريكا	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	341,638,830,449	-	-	341,638,830,449
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	6,046,369,192	39,697,919,736	186,014,921	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	167,248,780,763	-	-	167,248,780,763
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	70,568,892,817	19,219,214,387	-	89,788,107,204
موجودات أخرى	6,554,130,523	408,205,985	-	6,962,336,508
	592,057,003,744	59,325,340,108	186,014,921	651,568,358,773

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يبين الجدول التالي التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

2023	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	حكومة وقطاع عام خارجي	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**547,174,040,889**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**547,174,040,889**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**108,740,505,821**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**108,740,505,821**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**-**	**21,112,170,556**	**125,324,558,476**	**25,659,610,989**	**22,900,243,509**	**-**	**-**	**194,996,583,530**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**145,181,380,300**	**-**	**145,181,380,300**
موجودات أخرى	**4,520,087,867**	**457,989,320**	**1,653,720,971**	**234,748,095**	**152,787,162**	**-**	**217,635,238**	**7,236,968,653**
	660,434,634,577	**21,570,159,876**	**126,978,279,447**	**25,894,359,084**	**23,053,030,671**	**145,181,380,300**	**217,635,238**	**1,003,329,479,193**

2022	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	أفراد - خدمات	حكومة وقطاع عام خارجي	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
أرصدة لدى البنك المركزي العراقي	341,638,830,449	-	-	-	-	-	-	341,638,830,449
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	45,930,303,849	-	-	-	-	-	-	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	-	16,269,716,534	109,057,115,030	17,262,389,999	24,202,840,670	-	456,718,530	167,248,780,763
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	89,788,107,204	-	89,788,107,204
موجودات أخرى	1,757,550,538	228,005,291	1,169,417,182	132,039,546	179,439,601	-	3,495,884,350	6,962,336,508
	389,326,684,836	16,497,721,825	110,226,532,212	17,394,429,545	24,382,280,271	89,788,107,204	3,952,602,880	651,568,358,773

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق

مخاطر العملات

تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر المصرف الدينار العراقي العملة الرئيسية له، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز العملات وتتم مراقبة المراكز بشكل يومي للتأكد من أن المراكز لا تتجاوز المستويات المحددة. يقوم المصرف بإعداد تحليل الحساسية لمراقبة أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار الصرف مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل أو حقوق الملكية بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الربح المتوقع:

مخاطر العملات: أثر الزيادة / الانخفاض في سعر الصرف 10%

زيادة 10%

بالدينار العراقي	2023			2022		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	**25,309,633,086**	**2,530,963,309**	**2,151,318,812**	2,212,359,196	221,235,920	188,050,532
يورو	**71,869,990**	**7,186,999**	**6,108,949**	268,676,556	26,867,656	22,837,507
جنيه استرليني	**9,028,503**	**902,850**	**767,423**	25,986,859	2,598,686	2,208,883
عملات أخرى	**24,772,260**	**2,477,226**	**2,105,642**	47,201,955	4,720,196	4,012,166

انخفاض 10%

بالدينار العراقي	2023			2022		
العملة	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية	مراكز القطع	الأثر على الربح قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
دولار أميركي	**25,309,633,086**	**(2,530,963,309)**	**(2,151,318,812)**	2,212,359,196	(221,235,920)	(188,050,532)
يورو	**71,869,990**	**(7,186,999)**	**(6,108,949)**	268,676,556	(26,867,656)	(22,837,507)
جنيه استرليني	**9,028,503**	**(902,850)**	**(767,423)**	25,986,859	(2,598,686)	(2,208,883)
عملات أخرى	**24,772,260**	**(2,477,226)**	**(2,105,642)**	47,201,955	(4,720,196)	(4,012,166)

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى الأسهم والمؤشرات الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. كانت الزيادة بنسبة 10% في قيمة أسهم المصرف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في 31 كانون الأول 2023 ستؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 233,599,477 دينار عراقي (31 كانون الأول 2022: 262,463,252 دينار عراقي). كان من الممكن أن يؤدي انخفاض مكافئ إلى تأثير مكافئ ولكنه معاكس وقد يتسبب في حدوث انخفاض محتمل من شأنه أن يقلل الربح قبل الضرائب بمبلغ 233,599,477دينار عراقي (31 كانون الأول 2022: 262,463,252 مليون دينار عراقي).

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2023	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	421,483,954,266	-	15,000,000,000	-	-	-	-	-	-	-	207,493,089,488	643,977,043,754
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	101,796,121,183	6,956,100,000	-	-	-	-	-	-	-	-	(11,715,362)	108,740,505,821
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	24,788,001,778	38,852,510,630	46,882,221,784	9,280,562,298	7,476,399,484	18,953,373,939	10,703,014,313	10,287,721,686	9,477,125,717	12,018,511,646	6,277,140,255	194,996,583,530
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,335,994,766	2,335,994,766
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	76,000,000,000	-	60,000,000,000	10,601,687,851	-	(1,420,307,551)	145,181,380,300
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,336,802,393	27,336,802,393
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,361,670,613	1,361,670,613
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,245,930,393	3,245,930,393
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,181,395,713	8,181,395,713
مجموع الموجودات	548,068,077,227	45,808,610,630	61,882,221,784	9,280,562,298	7,476,399,484	94,953,373,939	10,703,014,313	70,287,721,686	20,078,813,568	12,018,511,646	254,800,000,708	1,135,357,307,283
المطلوبات												
ودائع المصارف	6,168,926,971	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,168,926,971
ودائع العملاء	589,545,052,852	31,014,435,409	12,909,863,618	6,193,350,000	30,574,417,738	210,000,000	135,000,000	-	-	-	-	670,582,119,617
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	119,563,129,082	119,563,129,082
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,632,398,596	6,632,398,596
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,963,967,694	2,963,967,694
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,315,481,030	3,315,481,030
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	14,285,677,078	14,285,677,078
مجموع المطلوبات	595,713,979,823	31,014,435,409	12,909,863,618	6,193,350,000	30,574,417,738	210,000,000	135,000,000	-	-	-	146,760,653,480	823,511,700,068
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(47,645,902,596)	14,794,175,221	48,972,358,166	3,087,212,298	(23,098,018,254)	94,743,373,939	10,568,014,313	70,287,721,686	20,078,813,568	12,018,511,646	108,039,347,228	311,845,607,215
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	(47,645,902,596)	(32,851,727,375)	16,120,630,791	19,207,843,089	(3,890,175,165)	90,853,198,774	101,421,213,087	171,708,934,773	191,787,748,341	203,806,259,987	311,845,607,215	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

فجوة إعادة تسعير الفائدة (تتمة)

يتم التصنيف على فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

2022	دون الشهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى 9 أشهر	من 9 أشهر إلى 12 شهر	من سنة إلى سنتين	من سنتين إلى 3 سنوات	من 3 سنوات إلى 4 سنوات	من 4 سنوات إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بنود غير حساسة	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات												
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	232,620,492,847	-	39,408,800,000	-	24,159,200,000	-	-	-	-	-	97,453,549,586	393,642,042,433
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	45,937,268,516	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,964,667)	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	22,385,611,342	27,304,936,390	26,759,389,925	6,222,192,374	6,051,112,958	25,779,019,804	10,960,290,489	10,519,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	11,181,604,034	167,248,780,763
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,624,632,519	2,624,632,519
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	19,389,822,495	-	-	45,000,000,000	-	26,000,000,000	-	-	-	(601,715,291)	89,788,107,204
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,572,390,397	27,572,390,397
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	676,150,050	676,150,050
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,300,903,011	1,300,903,011
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8,056,226,675	8,056,226,675
مجموع الموجودات	300,943,372,705	46,694,758,885	66,168,189,925	6,222,192,374	75,210,312,958	25,779,019,804	36,960,290,489	10,519,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	148,256,776,314	736,839,536,901
المطلوبات												
ودائع المصارف	5,442,709,642	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5,442,709,642
ودائع العملاء	284,299,603,207	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,472,400,000	-	135,000,000	-	-	-	387,164,985,738
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	40,041,947,432	40,041,947,432
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2,252,671,738	2,252,671,738
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9,808,378,468	9,808,378,468
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,329,668,632	1,329,668,632
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,744,201,197	7,744,201,197
مجموع المطلوبات	289,742,312,849	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,472,400,000	-	135,000,000	-	-	61,176,867,467	453,784,562,847
فجوة إعادة تسعير الفائدة	11,201,059,856	29,711,808,690	12,497,171,234	(2,717,410,271)	53,545,901,958	24,306,619,804	36,960,290,489	10,384,857,340	6,341,233,697	13,743,532,410	87,079,908,847	283,054,974,054
الفجوة المتراكمة لإعادة تسعير الفائدة	11,201,059,856	40,912,868,546	53,410,039,780	50,692,629,509	104,238,531,467	128,545,151,271	165,505,441,760	175,890,299,100	182,231,532,797	195,975,065,207	283,054,974,054	-

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
2023	**دولار أمريكي**	**يورو**	**جنيه إسترليني**	**أخرى**	**المجموع**
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**186,557,849,032**	**226,605,181**	**-**	**-**	**186,784,454,213**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**99,459,400,464**	**3,753,652,410**	**529,914,480**	**25,752,259**	**103,768,719,613**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**37,925,572,588**	**-**	**-**	**-**	**37,925,572,588**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**862,393,423**	**-**	**-**	**-**	**862,393,423**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**10,601,687,851**	**-**	**-**	**-**	**10,601,687,851**
موجودات أخرى	**1,113,567,351**	**307,058**	**-**	**-**	**1,113,874,409**
	336,520,470,709	**3,980,564,649**	**529,914,480**	**25,752,259**	**341,056,702,097**
المطلوبات					
ودائع المصارف	**6,123,010,137**	**-**	**-**	**-**	**6,123,010,137**
ودائع العملاء	**259,125,741,982**	**3,422,206,749**	**520,885,977**	**979,999**	**263,069,814,707**
تأمينات نقدية	**37,708,614,321**	**472,576,906**	**-**	**-**	**38,181,191,227**
مطلوبات أخرى	**7,886,677,550**	**13,911,004**	**-**	**-**	**7,900,588,554**
	310,844,043,990	**3,908,694,659**	**520,885,977**	**979,999**	**315,274,604,625**
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	**366,793,633**	**-**	**-**	**-**	**366,793,633**
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	**25,309,633,086**	**71,869,990**	**9,028,503**	**24,772,260**	**25,415,303,839**

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.3 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

	ما يوازي العملات الأجنبية بالدينار العراقي				
2022	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	أخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	130,342,594,256	477,906,249	-	-	130,820,500,505
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	36,210,387,919	3,699,939,996	568,852,606	48,353,422	40,527,533,943
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	71,245,386,121	-	-	-	71,245,386,121
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,211,812,921	-	-	-	1,211,812,921
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	19,389,822,495	-	-	-	19,389,822,495
موجودات أخرى	2,751,327,165	135,900	-	-	2,751,463,065
	261,151,330,877	4,177,982,145	568,852,606	48,353,422	265,946,519,050
المطلوبات					
ودائع المصارف	5,396,792,808	-	-	-	5,396,792,808
ودائع العملاء	212,747,517,363	2,851,425,423	542,865,747	1,151,467	216,142,960,000
تأمينات نقدية	33,321,703,342	1,057,880,166	-	-	34,379,583,508
مخصصات متنوعة	2,295,586,017	-	-	-	2,295,586,017
مطلوبات أخرى	4,517,907,087	-	-	-	4,517,907,087
	258,279,506,617	3,909,305,589	542,865,747	1,151,467	262,732,829,420
حقوق الملكية					
احتياطي القيمة العادلة	659,465,064	-	-	-	659,465,064
صافي التركز داخل بيان المركز المالي	2,212,359,196	268,676,556	25,986,859	47,201,955	2,554,224,566

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.4 مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق تكمن في تعرض المصرف إلى خسارة مالية نتيجة طلب أو دفع العملاء لالتزاماتهم أو مستحقاتهم قبل استحقاقها، مثل رهونات ذات معدلات فائدة ثابتة عندما تتدنى معدلات الفائدة. إن موجودات المصرف التي تحمل فوائد ثابتة لا تعد جوهرية بالنسبة لإجمالي الموجودات. بالإضافة إلى ذلك، إن عوامل السوق الأخرى التي قد تؤدي إلى الدفع المسبق هي غير جوهرية في الأسواق التي يعمل فيها المصرف. وبالتالي، فإن المصرف يعتبر تأثير مخاطر الدفع المسبق على صافي الفائدة المقبوضة غير جوهري، بعد الأخذ بعين الاعتبار اية غرامات قد تنتج عن الدفع المسبق.

33.5 مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم تمكن المصرف من الوفاء بمتطلباته من النقد الجاهز أو تمويل زيادة في الموجودات نتيجة حدوث اضطرابات في السوق مما يؤدي إلى نضوب فوري لبعض مصادر السيولة. وللحد من هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر المصرف التمويلية وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة من حيث النقد وشبه النقد وأوراق مالية جاهزة للتداول. بلغت نسبة السيولة بتاريخ 31 كانون الأول 2023 نسبة 80.3%.

يحتفظ المصرف بموجودات ذات قابلية عالية للتسويق يمكن تسييلها بسهولة كحماية ضد أي حالة نقص غير منظورة في السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المصرف بالمحافظة على احتياطي الزامي لدى البنك المركزي العراقي يساوي نسبة 15% من الحسابات الجارية، و10% من ودائع التوفير والثابتة. يتم قياس ورقابة السيولة على أساس الظروف الطبيعة والطارئة ويتم احتسابها بناء على قرارات البنك المركزي العراقي.

والبيان التالي يوضح توزع الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي، وصافي الفارق بينهما في تاريخ البيانات المالية:

33 إدارة المخاطر (تتمة)
33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2023	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	498,029,491,354	20,000,000,000	-	15,000,000,000	-	-	-	110,947,552,400	643,977,043,754
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	101,784,759,806	-	6,955,746,015.00	-	-	-	-	-	108,740,505,821
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	22,185,028,087	8,880,113,946	38,852,510,630	46,882,221,784	9,280,562,298	7,476,399,484	61,439,747,301	-	194,996,583,530
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	2,335,994,766	2,335,994,766
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	145,181,380,300	-	145,181,380,300
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	27,336,802,393	27,336,802,393
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	1,361,670,613	1,361,670,613
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	3,245,930,393	3,245,930,393
موجودات أخرى	747,146,458	1,969,125,781	1,573,884,720	2,729,176,452	-	-	-	1,162,062,302	8,181,395,713
مجموع الموجودات	622,746,425,705	30,849,239,727	47,382,141,365	64,611,398,236	9,280,562,298	7,476,399,484	206,621,127,601	146,390,012,867	1,135,357,307,283
المطلوبات									
ودائع المصارف	6,168,926,971	-	-	-	-	-	-	-	6,168,926,971
ودائع العملاء	585,141,916,385	4,403,136,467	31,014,435,409	12,909,863,618	6,193,350,000	30,574,417,738	345,000,000	-	670,582,119,617
تأمينات نقدية	12,312,374,916	84,262,575	12,890,269,029	20,938,244,291	14,956,656,233	4,040,053,775	4,874,021,435	49,467,246,828	119,563,129,082
مخصص ضريبة الدخل	-	-	6,632,398,596	-	-	-	-	-	6,632,398,596
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	2,963,967,694	2,963,967,694
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	3,315,481,030	3,315,481,030
مطلوبات أخرى	23,377,118	41,474,753	217,711,958	203,625,727	141,612,947	102,922,026	20,441,507	13,534,511,042	14,285,677,078
مجموع المطلوبات	603,646,595,390	4,528,873,795	50,754,814,992	34,051,733,636	21,291,619,180	34,717,393,539	5,239,462,942	69,281,206,594	823,511,700,068
الصافي	19,099,830,315	26,320,365,932	(3,372,673,627)	30,559,664,600	(12,011,056882)	(27,240,994,055)	201,381,664,659	77,108,806,273	311,845,607,215
الصافي التراكمي	19,099,830,315	45,420,196,247	42,047,522,620	72,607,187,220	60,596,130,338	33,355,136,283	234,736,800,942	311,845,607,215	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.5 مخاطر السيولة (تتمة)

2022	عند الطلب إلى أقل من ثمانية أيام	بين ثمانية أيام وشهر	بين شهر و3 أشهر	بين 3 أشهر و6 أشهر	بين 6 شهور و9 أشهر	بين 9 أشهر وسنة	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	235,529,778,051	49,704,400,000	-	39,408,800,000	-	24,159,200,000	-	45,629,338,060	394,431,516,111
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	31,330,303,849	14,600,000,000	-	-	-	-	-	-	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	27,537,865,871	6,029,349,505	27,304,936,390	26,759,389,925	6,222,192,374	6,051,112,958	67,343,933,740	-	167,248,780,763
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	1,835,158,841	1,835,158,841
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	-	-	19,355,562,112			44,662,098,817	25,770,446,275	-	89,788,107,204
موجودات ثابتة	-	-	-	-	-	-	-	27,572,390,397	27,572,390,397
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-	676,150,050	676,150,050
حق استخدام الأصول	-	-	-	-	-	-	-	1,300,903,011	1,300,903,011
موجودات أخرى	335,317,540	584,897,617	1,203,084,811	1,297,682,705	5,866,667	39,894,622	-	4,589,482,713	8,056,226,675
مجموع الموجودات	294,733,265,311	70,918,647,122	47,863,583,313	67,465,872,630	6,228,059,041	74,912,306,397	93,114,380,015	81,603,423,072	736,839,536,901
المطلوبات									
ودائع المصارف	5,442,709,642	-	-	-	-	-	-	-	5,442,709,642
ودائع العملاء	280,557,934,687	3,741,668,520	16,982,950,195	53,671,018,691	8,939,602,645	21,664,411,000	1,607,400,000	-	387,164,985,738
تأمينات نقدية	4,658,521,233	319,129,350	2,896,980,760	7,638,610,164	12,407,424,016	4,465,417,950	4,211,777,404	3,444,086,555	40,041,947,432
مخصص ضريبة الدخل	-	-	2,252,671,738	-	-	-	-	-	2,252,671,738
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	-	9,808,378,468	9,808,378,468
التزامات عقود الايجار	-	-	-	-	-	-	-	1,329,668,632	1,329,668,632
مطلوبات أخرى	14,553,385	43,438,012	194,219,477	239,144,001	77,808,390	128,388,789	24,448,744	7,022,200,399	7,744,201,197
مجموع المطلوبات	290,673,718,947	4,104,235,882	22,326,822,170	61,548,772,856	21,424,835,051	26,258,217,739	5,843,626,148	21,604,334,054	453,784,562,847
الصافي	4,059,546,364	66,814,411,240	25,536,761,143	5,917,099,774	(15,196,776,010)	48,654,088,658	87,270,753,867	59,999,089,018	283,054,974,054
الصافي التراكمي	4,059,546,364	70,873,957,604	96,410,718,747	102,327,818,521	87,131,042,511	135,785,131,169	223,055,885,036	283,054,974,054	

33 إدارة المخاطر (تتمة)

33.6 مخاطر التشغيل

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن إدارة أعمال المصرف ومهامه اليومية والتي يمكن أن يتعرض لها سواءً من داخله كاحتيال داخلي أو أخطاء بمسار وسياسات العمل أو قصور بالتدريب للموظفين أو نتيجة مشاكل تقنية، أو من خارجه كالاحتيالات الخارجية والأزمات الاقتصادية والطبيعية والسياسية، بالإضافة إلى مخاطر عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات والمعايير الدولية الناظمة للعمل المصرفي والمالي.

ولمواجهة هذا النوع من المخاطر يقوم قسم المخاطر التشغيلية ضمن مديرية إدارة المخاطر برصد ومتابعة وتجميع وتصنيف ودراسة وتحليل هذه المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل يومي، وعلى أساس المشاهدة المباشرة والأنظمة المتخصصة بذلك كتقييم المخاطر الذاتي والاستبيانات الدورية إضافةً إلى دراسات مؤشرات الإنذار المبكر والأساس للتحوط للمخاطر، وكذلك إصدار التقارير لمجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عنه متضمنةً التوصيات اللازمة للتحوط من هذه المخاطر بأنجح الطرق. ونشير إلى انتهاج المصرف لأسلوب المؤشر الأساسي لاحتساب مخصصات المخاطر التشغيلية.

33.7 مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المصرف أو قطاع المصارف بصفة عامة، ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج اعمال المصرف. تقوم ادارة المصرف بتقييم تلك المخاطر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من أثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للبنك.

33.8 إدارة استمرارية العمل وخطط الطوارئ

يولي المصرف موضوع إدارة استمرارية العمل أهمية كبيرة وذلك عن طريق التطوير والصيانة الدورية لإدارة استمرارية العمل في المصرف لغاية تطوير المرونة التنظيمية، حيث إن إدارة استمرارية العمل هي عملية إدارية شاملة تحدد التهديدات المحتملة وآثارها على أعمال المصرف وأنشطته، حيث توفر هذه العملية إطار عمل لبناء المرونة التنظيمية التي تساعد على الاستجابة الفعالة التي تحمي مصالح كافة الأطراف ذات الصلة وسمعة المصرف وعلامته التجارية.

يحرص المصرف على تحليل آثار الأعمال لتحديد الأعمال الحرجة وفق السيناريوهات المتوقعة وتصميم وتطوير خطط الاستجابة بشكل مستمر لمواجهة الكوارث والتهديدات التي قد يواجها بما يضمن إدارة الأزمات وضمان استمرارية العمل للمهام الحرجة بكفاءة وفعالية مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الصحة والسلامة العامة لكافة الأطراف ذات الصلة.

يطور المصرف وبشكل مستمر خطط استرجاع الخدمات والمنتجات وفق مراحل محددة تتناسب مع السيناريوهات المعدة بما يضمن استعادة كافة الخدمات والمنتجات وبالجودة المعتمدة وفق أفضل القواعد والممارسات المعروفة، كما يحرص المصرف على توفير كافة التجهيزات والآليات اللازمة لإدارة استمرارية العمل، بما فيها تأمين العمل من المنزل (عن بعد) للمهام الحرجة ووفق أفضل الممارسات المعروفة وبما يضمن أمن وحماية المعلومات.

33.9 مخاطر الالتزام

بالنسبة لمخاطر الالتزام يحرص المصرف على تنفيذ كافة أعماله على مبدأ الامتثال والتي تستند إلى أعلى المعايير المهنية التزاماً بالتعليمات والمتطلبات الرقابية.

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

2023	لغاية سنة دينار عراقي	أكثر من سنة دينار عراقي	الإجمالي دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	**533,029,491,354**	**110,947,552,400**	**643,977,043,754**
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	**108,740,505,821**	**-**	**108,740,505,821**
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	**133,556,836,229**	**61,439,747,301**	**194,996,583,530**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	**2,335,994,766**	**2,335,994,766**
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	**-**	**145,181,380,300**	**145,181,380,300**
موجودات ثابتة	**-**	**27,336,802,393**	**27,336,802,393**
موجودات غير ملموسة	**-**	**1,361,670,613**	**1,361,670,613**
حق استخدام الأصول	**-**	**3,245,930,393**	**3,245,930,393**
موجودات أخرى	**7,019,333,411**	**1,162,062,302**	**8,181,395,713**
إجمالي الموجودات	**782,346,166,815**	**353,011,140,468**	**1,135,357,307,283**
المطلوبات			
ودائع المصارف	**6,168,926,971**	**-**	**6,168,926,971**
ودائع العملاء	**670,237,119,617**	**345,000,000**	**670,582,119,617**
تأمينات نقدية	**65,221,860,819**	**54,341,268,263**	**119,563,129,082**
مخصص ضريبة الدخل	**6,632,398,596**	**-**	**6,632,398,596**
مخصصات متنوعة	**-**	**2,963,967,694**	**2,963,967,694**
التزامات عقود الايجار	**-**	**3,315,481,030**	**3,315,481,030**
مطلوبات أخرى	**730,724,529**	**13,554,952,549**	**14,285,677,078**
إجمالي المطلوبات	**748,991,030,532**	**74,520,669,536**	**823,511,700,068**
الصافي	**33,355,136,283**	**278,490,470,932**	**311,845,607,215**

34 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

2022	لغاية سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	348,802,178,051	45,629,338,060	394,431,516,111
أرصدة وإيداعات لدى المصارف	45,930,303,849	-	45,930,303,849
تسهيلات ائتمانية مباشرة (بالصافي)	99,904,847,023	67,343,933,740	167,248,780,763
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	1,835,158,841	1,835,158,841
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	64,017,660,929	25,770,446,275	89,788,107,204
موجودات ثابتة	-	27,572,390,397	27,572,390,397
موجودات غير ملموسة	-	676,150,050	676,150,050
حق استخدام الأصول	-	1,300,903,011	1,300,903,011
موجودات أخرى	3,466,743,962	4,589,482,713	8,056,226,675
إجمالي الموجودات	562,121,733,814	174,717,803,087	736,839,536,901
المطلوبات			
ودائع المصارف	5,442,709,642	-	5,442,709,642
ودائع العملاء	385,557,585,738	1,607,400,000	387,164,985,738
تأمينات نقدية	32,386,083,473	7,655,863,959	40,041,947,432
مخصص ضريبة الدخل	2,252,671,738	-	2,252,671,738
مخصصات متنوعة	-	9,808,378,468	9,808,378,468
التزامات عقود الايجار	-	1,329,668,632	1,329,668,632
مطلوبات أخرى	697,552,054	7,046,649,143	7,744,201,197
إجمالي المطلوبات	426,336,602,645	27,447,960,202	453,784,562,847
الصافي	135,785,131,169	147,269,842,885	283,054,974,054

35 التحليل القطاعي

يمثل قطاع أعمال المصرف القطاع الرئيسي للمصرف حيث يتكون من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم القروض والديون وخدمات أخرى.
الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

هذه القطاعات هي الأساس الذي يبني عليها المصرف تقاريره حول معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية.

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2023

	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع
	دينار عراقي	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**	**دينار عراقي**
إجمالي الدخل التشغيلي	**41,358,015,102**	**24,075,384,126**	**177,415,304**	**65,610,814,532**
مصروف خسائر ائتمانية المتوقعة	**(3,000,000,000)**	**-**	**-**	**(3,000,000,000)**
نتائج أعمال القطاع	**38,358,015,102**	**24,075,384,126**	**177,415,304**	**62,610,814,532**
مصاريف تشغيلية للقطاع	**-**	**-**	**(16,330,893,086)**	**(16,330,893,086)**
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	**38,358,015,102**	**24,075,384,126**	**(16,153,477,782)**	**46,279,921,446**
مصروف ضريبة الدخل	**-**	**-**	**(6,632,398,596)**	**(6,632,398,596)**
صافي ربح (خسارة) السنة	**38,358,015,102**	**24,075,384,126**	**(22,785,876,378)**	**39,647,522,850**

2022

	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
إجمالي الدخل التشغيلي	17,692,375,761	9,037,188,752	251,009,674	26,980,574,187
استرداد مخصصات	-	-	200,000,000	200,000,000
نتائج أعمال القطاع	17,692,375,761	9,037,188,752	451,009,674	27,180,574,187
مصاريف تشغيلية للقطاع	-	-	(12,276,390,458)	(12,276,390,458)
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	17,692,375,761	9,037,188,752	(11,825,380,784)	14,904,183,729
مصروف ضريبة الدخل	-	-	(2,252,671,738)	(2,252,671,738)
صافي ربح (خسارة) السنة	17,692,375,761	9,037,188,752	(14,078,052,522)	12,651,511,991

35 التحليل القطاعي (تتمة)

35.1 معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف:

2023

	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات القطاع	**790,145,248,699**	**305,086,259,472**	**-**	**1,095,231,508,171**
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	**(595,148,665,169)**	**595,148,665,169**	**-**	**-**
موجودات غير موزعة على القطاعات	**-**	**-**	**40,125,799,112**	**40,125,799,112**
مجموع الموجودات	**194,996,583,530**	**900,234,924,641**	**40,125,799,112**	**1,135,357,307,283**
مطلوبات القطاع	**790,145,248,699**	**6,168,926,971**	**-**	**796,314,175,670**
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	**-**	**-**	**27,197,524,398**	**27,197,524,398**
مجموع المطلوبات	**790,145,248,699**	**6,168,926,971**	**27,197,524,398**	**823,511,700,068**

2022

	التجزئة والشركات	خزينة	اخرى	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات القطاع	427,206,933,170	272,026,933,598	-	699,233,866,768
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	(259,958,152,407)	259,958,152,407	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	37,605,670,133	37,605,670,133
مجموع الموجودات	167,248,780,763	531,985,086,005	37,605,670,133	736,839,536,901
مطلوبات القطاع	427,206,933,170	5,442,709,642	-	432,649,642,812
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	21,134,920,035	21,134,920,035
مجموع المطلوبات	427,206,933,170	5,442,709,642	21,134,920,035	453,784,562,847

35 التحليل القطاعي

35.2 معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف. يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العراقية التي تمثل الأعمال المحلية ولا يوجد لديه فروع خارجية.

فيما يلي توزيع ايرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل العراق	خارج العراق	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
2023			
إجمالي الدخل التشغيلي	**62,704,318,588**	**2,906,495,944**	**65,610,814,532**
مصـــاريف رأسمالية	**1,579,101,189**	**-**	**1,579,101,189**
2022			
إجمالي الدخل التشغيلي	24,864,339,284	2,116,234,903	26,980,574,187
مصـــاريف رأسمالية	1,688,603,630	-	1,688,603,630

36 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

قياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للقيمة العادلة
فيما يلي الافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية والتي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

المبلغ المسجل مساوي تقريباً للقيمة العادلة
من المفترض أن القيمة المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية قصيرة الأجل مساوية تقريباً للقيمة العادلة. ينطبق ذلك على ودائع التوفير وتحت الطلب والأدوات المالية ذات معدل فائدة متغير.

الأدوات المالية ذات المعدل الثابت
يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات المعدل الثابت بمقارنة معدل الفائدة في السوق عند الاعتراف الأولي مع معدل الفائدة الحالي لأداة مالية مماثلة. يتم احتساب القيمة العادلة المقدرة للودائع التي تتقاضى فائدة بمعدل ثابت بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في السوق لأداة مماثلة في مخاطر الائتمان والاستحقاق. يتم تسجيل القيمة العادلة للسندات المتداولة في الأسواق المالية النشطة والمنتظمة بالرجوع إلى الأسعار المعلنة في سوق الأوراق المالية. أما فيما يتعلق بالسندات التي ليست متداولة في أسواق مالية نشطة منتظمة، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التدفقات النقدية المخصومة على أساس مردود معدل الفائدة الفعلي المناسب للفترة المتبقية للاستحقاق.

تحديد القيم العادلة
يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية استناداً إلى طريقة التقييم حيث يتم تعريف المستويات المختلفة على النحو التالي:

المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية مطابقة لأسواق نشطة.
المستوى الثاني: المعلومات غير السعر المعلن في المستوى الأول الذي يتم رصده للموجودات والمطلوبات المالية سواء بصورة مباشرة (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي مشتقة من الأسعار).

المستوى الثالث: معلومات عن الموجودات والمطلوبات المالية لا تستند إلى تلك المرصودة في السوق.

36 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2023			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**1,546,521,088**	**-**	**789,473,678**	**2,335,994,766**

	2022			
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي	دينار عراقي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,835,158,841	-	789,473,678	2,624,632,519

37 كفاية رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي يتم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي.

خلال عام 2020، اعتمد البنك المركزي العراقي تطبيق معيار بازل 3 في احتساب نسبة كفاية رأس المال، حيث أصبحت هذه النسب واجبة التطبيق، وبناء على ذلك تمت التغييرات في السياسات واللوائح للمصرف، والأساليب المستخدمة لإدارة رأس المال.

يدير المصرف هيكلية رأس ماله ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطته.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

	2023	2022
	دينار عراقي	دينار عراقي
بنود رأس المال الأساسي:		
الأموال الخاصة الأساسية:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	**250,000,000,000**	250,000,000,000
احتياطي الزامي	**11,863,968,147**	9,881,592,004
أرباح مدورة	**41,399,746,707**	14,359,600,000
موجودات غير ملموسة	**(1,361,670,613)**	(676,150,050)
رأس المال الأساسي	**301,902,044,241**	273,565,041,954
رأس المال المساعد:		
المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية بما لا يزيد عن 1.25% (*)	**2,863,033,837**	2,528,664,595
إجمالي القاعدة الرأسمالية	**304,765,078,078**	276,093,706,549
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**229,042,706,951**	202,293,167,606
مخاطر السوق	**68,273,013,775**	45,908,989,351
المخاطر التشغيلية	**68,102,051,089**	36,970,691,689
مجموع الموجودات والمطلوبات المرجحة بالمخاطر	**365,417,771,815**	285,172,848,646
المجموع	**304,765,078,078**	275,335,730,657
نسبة كفاية رأس المال (%)	**83.40%**	%96.82
نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)	**82.62%**	%95.93

(*) يتم الاعتراف بالمؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والثانية ضمن الأموال الخاصة المساندة على ألا تتجاوز قيمة المؤونات المعترف بها ضمن هذه الأموال ما نسبته 1.25% من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان.

38 توزيعات أرباح نقدية

وافقت الهيئة العامة لمصرف المنصورللاستثمار – ش.م.خ المنعقدة بتاريخ 5 نيسان 2023 على توزيع أرباح نقدية على مساهمي المصرف بنسبة 4.25% من رأس مال المصرف تمثل مبلغ 10,625,000,000 دينار عراقي، قام المصرف بالحصول على موافقة البنك المركزي العراقي وتمت عملية التوزيع بتاريخ 19 تموز 2023.

وافقت الهيئة العامة لمصرف المنصورللاستثمار – ش.م.خ المنعقدة بتاريخ 8 حزيران 2022 على توزيع أرباح نقدية على مساهمي المصرف بنسبة 4% من رأس مال المصرف تمثل مبلغ 10,000,000,000 دينار عراقي، قام المصرف بالحصول على موافقة البنك المركزي العراقي وتمت عملية التوزيع بتاريخ 9 تشرين الأول 2022.

39 الدعاوي القضائية

نظراً لطبيعة الأعمال يعتبر التقاضي شائع في القطاع المصرفي، لدى المصرف سياسات واجراءات أنشئت للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية، حيث أن إدارة المصرف تقوم باتخاذ كل ما يلزم لتحصيل أموال المصرف. لذلك يكون اللجوء إلى القضاء ضرورة تستدعيها بعض الحالات التي استنفذت فيها إجراءات التوصل إلى حل تفاوضي، وعليه فإن المصرف أقام العديد من الدعاوى القضائية على بعض المدينين بهدف تحصيل الديون المتعثرة. من جهة أخرى قام بعض المدينين برفع دعاوى تخاصم أخرى لأسباب مختلفة.

في كلا الحالتين فإن لدى المصرف مجموعة من الإجراءات التي يتم اتباعها لتقييم تلك القضايا، يقوم المصرف بطلب استشارة فنية وقانونية حول وضع الدعاوي القضائية، وإذا وجد توقع لخسارة يمكن تحديد قيمتها، يقوم المصرف بالتعديلات اللازمة لتعكس الآثار السلبية للدعاوى القضائية على مركزه المالي.

40 أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة عام 2022 لتتناسب مع أرقام التصنيف للسنة الحالية. لم تؤثر عملية إعادة التبويب هذه على حقوق الملكية أو ربح السنة السابقة

التبويب كما في 31 كانون الأول 2022	التبويب كما في 31 كانون الأول 2023	الشرح	المبلغ
دينار عراقي	دينار عراقي		دينار عراقي
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إعادة تبويب استثمار الشركة العراقية لضمان الودائع	789,473,678
احتياطيات أخرى	احتياطي القيمة العادلة	إعادة تبويب احتياطي اسهم مستلمة مجاناً الخاصة بالموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	225,945,556

AlmansourBank
www.mbi.iq